

مخنارات الاسرائيلية

٦٧



ترجمات عبرية

● وفاة الأسد ومستقبل التسوية على المسار السوري

● التحديات التي تواجهه بشار الأسد

● مفهوم الأمن القومي السوري بعد التسوية مع إسرائيل

كتابات عربية

● كيف نظرت إسرائيل إلى حافظ الأسد؟





مختارات الإسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الإخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

د. يحيى عبد الله

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة السادسة - العدد ٦٧ - يوليو ٢٠٠٠

- ٢ المقدمة د. عماد جاد
١ - دراسات
٣ - سبعة خيارات نظرية حول وضع العرب في إسرائيل معهد أبحاث
السلام - جيقات حيبا - اسعاد غا
٢ - مفهوم الأمن القومي السوري في
إفرايم كام
١٢ - مع إسرائيل -

٢ من الأرشيف

- ١ - الجندي الأبيض والجندي الأسود - تحقيق / مشويه زوندر وعاميت
نافون
٢ - هكذا قمنا بتصفية الحركات السرية المعارضة الملحق الاسبوعي
لصحيفة هآرتس ١٩٩٧ / ١ / ٢٤

ترجمات عبرية

- ٢ - المسار السوري ورحيل الاسد في الصحافة العبرية
١ - تحذيرات لسوريا مقال افتتاحي - هاتسوفية ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٠
٢ - والآن سوريا: إذا ما اشتعل الموقف على الحدود الشمالية - أورى
أفنيري - معاريف ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٠
٣ - سوريا والسلام: تقدير في إسرائيل: جمود في المسيرة - زئيف شيف
- هآرتس ١١ / ٦ / ٢٠٠٠
٤ - بعد حافظ الاسد - مقال افتتاحي - هآرتس ١١ / ٦ / ٢٠٠٠
٥ - شرق أوسط جديد - عوزي بنزيمان - ١١ / ٦ / ٢٠٠٠
٦ - بشار الاسد سيحتاج لتقوية علاقات - تسيفي برنيا - ١١ / ٦ / ٢٠٠٠
٧ - ساعة التوقيت لولى العهد - امير أورن - هآرتس ١١ / ٦ / ٢٠٠٠
٨ - التحدي الذي يواجه بشار - عاموس جلبوع - معاريف ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠
٩ - يشعر بالغبطة من عبدالله - دنيال سوفلمان - ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠
١٠ - انهيار النظرية السورية - موشيه جاك - معاريف ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠
١١ - هل سيبقى بشار أم لا - عوديد جرانون - معاريف ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠
١٢ - يستطيع باراك التصرف مثل بن جوريون - دان مرجليت - هآرتس
١٢ / ٦ / ٢٠٠٠

- ١٣ - من هنا غير مستقر - يحيى فانتيس - معاريف ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠
١٤ - موت الاسد - أورى أفنيري - معاريف ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠

٤ - المسار اللبناني

- ١ - اخيرا ياراك - حامى شليف - معاريف ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٠
٢ - حزب الله: المنظمة التي لا نعرفها - عاموس جلبوع - ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٠
٣ - أحداث لبنان - إيتسيك سافان - معاريف ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٠
٤ - لا تبكوا على جيش جنوب لبنان - جدعوني ليفي - هآرتس

٦ - رؤية

- ١ - كيف نظرت إسرائيل الى حافظ الاسد - سعيد عكاشة
٢ - الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان تقويم عسكري .. أحمد ابراهيم
٣ - مستقبل حركة المقاومة الإسلامية « حماس » عبير محمد ياسين
٤ - مفهوم السلام في برامج المبدال ١٩٦٧ - ١٩٩٩ امين اسكندر

المسار الفلسطيني والنموذج اللبناني

دون الدخول في تفاصيل كثيرة ومعقدة نقول ببساطة أنه وحسب اتفاق أوسلو كان مفترضاً أن تنتهي عملية التسوية على المسار الفلسطيني قبل سبتمبر ١٩٩٨، وعندما حل هذا الموعد كانت المفاوضات تدور حول منتصف المرحلة الانتقالية الثانية، ولم تبدأ بعد المرحلة الثالثة والأكثر أهمية وتعقيداً في هذه المفاوضات، وهي تلك المعنية بمفاوضات الوضع النهائي التي تبحث القضايا الجوهرية مثل اللاجئين، المستوطنات، الحدود، القدس، شكل الدولة الفلسطينية .. إلخ. ومنذ مطلع عام ١٩٩٦ لم يتحقق شيء يذكر على المسار الفلسطيني، إذ تدور المفاوضات حول تنفيذ بقايا المرحلة الثانية، وعندما يتم توقيع اتفاق يعود الجانب الإسرائيلي ويرفض التنفيذ ويطالب بإعادة التفاوض من جديد .. وهكذا. ذلك ما حدث في اتفاق واي ريفر مع نتنياهو، ومع باراك في اتفاق شرم الشيخ .. والأمر تدور المفاوضات حول تنفيذ ذلك الشق من المرحلة الانتقالية، ووضع اتفاق إطار يحدد أسس مفاوضات الوضع النهائي.

في المقابل لم يدخل لبنان في أي نوع من المفاوضات الجانبية مع إسرائيل، وتمسك بالارتباط الموضوعي مع المسار السوري، وكثف في الوقت نفسه من الاعتماد على خيار المقاومة المسلحة لإدراكه التام للنفسية الإسرائيلية فاقدة الاحساس بالأمن. ومن ثم حول الجنوب إلى مقبرة للغزاة أو مستنقع للإسرائيليين الذين بحثوا عن سبل الخروج منه على نحو يحفظ ماء الوجه، ولم يجدوا فكان الهروب المهين الذي شهد خيانة للعملاء أو تضحية بهم، فكل شيء مباح من أجل الهروب من المستنقع اللبناني الذي حولته المقاومة الوطنية إلى مقبرة للغزاة. وكانت المرة الأولى التي يخرج فيها اليهود من أراض عربية هروبا وهرولة مع الاحتفال بالنجاة أو الخروج أحياء.

والمؤكد أيضاً أن تجربة تحرير الجنوب اللبناني تزخر بالدروس والعبر التي تفيد بالقطع المفاوضات الفلسطينية في إدارة معارك التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، فالمفاوضات الجارية الآن تتم تحت ضغط سقف زمني محدد بسبتمبر ٢٠٠٠، أي لابد من التوصل إلى اتفاق ما قبل هذا الموعد. وعدم التوصل إلى اتفاق بحلول هذا الموعد يدفع بالوضع على هذا المسار إلى حالة من التآزم لاسيما إذا ما أقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية على إعلان الدولة، أو سعى باراك للتهرب من الموقف بأسقاط الحكومة والدعوة إلى انتخابات جديدة. والمتوقع هنا أن تتزايد تأثيرات «النموذج اللبناني» في تحرير الأرض عبر خيار المقاومة الوطنية المسلحة، ويعود الثقل هنا إلى حركة الشارع الفلسطيني التي يمكن أن تتجاوز هذه المفاوضات وربما تطيح بأوسلو وما ترتب عليها من هياكل سلطوية وشبكة علاقات مصلحية. ويتزايد احتمال ذلك في ضوء استيعاب المواطن الفلسطيني البسيط لدرس الجنوب اللبناني، ذلك المواطن الذي أشعل الانتفاضة وسبق له تقديم نماذج رائعة في التضحية من أجل الوطن .. ومن هنا يمكن أن تتفاعل ثلاثية المواجهة الإسرائيلية، وعجز السلطة الوطنية، والنموذج اللبناني في تحرير الأرض، لتسفر عن نموذج فلسطيني في كيفية استعادة نهج الكفاح المسلح رغماً عن إرادة سلطة الاحتلال وقدرة سلطة وطنية على الضبط ..

د. عماد جاد

سبعة خيارات نظرية حول وضع العرب في إسرائيل

اسعد غانم - سارة اوساتسكى وايلان بابيه

معهد ابحاث السلام - جيفعات حفيظا

الخيار الرابع

خيار الانفصال: ايريدنتا ، استقلال او ترانسفير:

خيار الانفصال الجغرافي هو احد الحلول القوية لتنظيم علاقات الاغلبية والاقلية، ويأخذ اشكالا ثلاثة:

١ - فصل جغرافي: حيث تنفصل مناطق تتواجد فيها اقلية عرقية وتتضم الى دولة مجاورة تصبح فيها جزءاً من الاغلبية (ايريدنتا).

٢ - بناء كيان سياسى مستقل فى المناطق التى تشكل فيها الاقلية اغلبية سكانية، وتدير الاقلية فى هذا المناطق حكماً مستقلاً.

٣ - فصل الزامى أو متفق عليه يتم بموجبه تبادل سكاني، نقل ابناء الاقلية الى دولة أو كيان سياسى مجاور ومشابه لابناء الاقلية من الناحية القومية، الدينية والثقافية (الترانسفير) ويشكل تحقيق احد اشكال الفصل هذه نهاية «التعايش» بين الاغلبية والاقلية إما الايريدنتا (اقامة الدولة المستقلة) أو الترانسفير فهى تعتبر فى نهاية الامر حلول متطرفه لتنظيم علاقة الاغلبية بالاقلية. وقد تختلف هذه الحلول عن بعضها البعض ولكن ما يجمعها هو قضية انفراد والفصل ومن هنا سنتناقش سوياً.

هنالك امثلة عالمية لخيار الانفصال حدثت عبر التاريخ وقد ابقى رسم حدود الدول القومية فى النصف الاول من هذه القرن الكثير من الاقليات العرقية بدون سيادة وقسم العديد من المجموعات العرقية والقومية وخلق احتكاكات تطورت الى نزاعات عنيفة. وتعتبر مطالب الايريدنتا أو الاستقلال جزءاً من نهضة المجموعات العرقية، ونراها اليوم فى جنوب السودان، فى شمال وجنوب العراق، فى الشيشان، فى كوسوفو وفى مناطق اخرى. وكانت عمليات واسعة لنقل

السكان (ترانسفير) قد حدثت فى فترات الحرب بين الهند وباكستان، تركيا واليونان وكذلك فى رواندا ويوغوسلافيا، وفى اسرائيل حدث الترانسفير خلال حرب ١٩٤٨ إذ غادر مئات الآف من الفلسطينيين او اجبروا على مغادرة اماكن سكنهم وتحولوا الى لاجئين.

وتحدث عمليات الانفصال عندما تنهى الظروف لمثل هذا الامر فوجود اقلية كبيرة تقطن منطقة منفصلة وتلقى دعماً داخليا أو خارجيا قد يؤدي الى الانفصال. وتتعلق الرغبة بالانفصال فى نوعية العلاقة بين الاغلبية والاكثرية وفى مدى قوة السلطة المركزية ويسبق خطوة كهذه عادة «نضال» متواصل ينتج عن نهضة قومية لاقلية تقطن منطقة معينة ويتطور فى معظم الحالات الى نضال عنيف وهناك حالات استخدمت فيها الاغلبية اساليب قمعية، وتزداد حدة المطالبة بالانفصال فى هذه الحالات ويلعب قبول الدول المجاورة أو رفضها استيعاب الاقلية دوراً مهماً فى تحقيق الخيار.

وصف الخيار ..

تحدد انتشار وتوزيع المواطنين العرب فى اسرائيل كنتيجة لحرب ١٩٤٨، ويسكن معظم العرب الذين بقوا فى الدولة فى الضواحي، فى تلك المناطق التى كانت معدة للدولة العربية التى كان من المفروض اقامتها حسب قرار التقسيم فى عام ١٩٤٧. ولم تطرأ أى تغيرات ملحوظة على انتشار العرب منذ ذلك الحين. وقد نمت هذه الاقلية بنسبة ٤٨٪ نتيجة للتكاثر الطبيعى ولم تكن هنالك هجرة داخلية ملحوظة الى مناطق المركز أو الى خارج البلاد. وعلى الرغم من الاختلافات الدينية الطائفية والاقتصادية فى اوساط الجمهور العربى فإن هنالك ملاحة بين انتمائهم العرقى وبين هاشبيتهم الجغرافية والاقتصادية والسياسية فى البلاد.

يعطى احساس التمييز والاغتراب عند العرب وتواجد معظمهم في المناطق الحدودية خيارى الانفصال او الايريدنتا بعدا عمليا وتطرح هذه الخيارات خصوصا عندما يتم النقاش حول رسم الحدود الثابتة بين الفلسطينيين واسرائيل وتشير التجارب الدولية الى ان الاقليات التي تسكن المناطق الحدودية وتمتلك معظم الاراضى هناك وتشارك ابناء الدولة المجاورة اللغة ورموز اخرى، تأتى بمطالب جيو - سياسية قد تصل الى المطالبة بالانفصال والانضمام الى تلك الدولة. وقد طرحت فكرة ضم جزء من مناطق المثلث الى الدولة الفلسطينية العتيدة من قبل الطرف اليهودى كذلك كجزء من اقتراحات لتسوية مستقبلية تتم من خلالها مبادلة الارض والسكان وكذلك تقليص عدد العرب مواطنى الدولة.

قد يتجه العرب نحو خيار الانفصال في حالة يأسهم من خيار التعايش والمساواة المدنية في الدولة. وسيؤدى ازدياد عدد العرب وارتفاع مستواهم الاقتصادى وظهور قيادة سياسية قوية الى زيادة المطالبة بحقوق سياسية ومشاركة في ادارة الدولة والحصول على موارد اكثر منها، وفي حالة عدم استجابة الدولة لكل هذا سيطفو الخيار الانفصالي على السطح وبقوة اكبر وسيؤدى تحقيق هذا الخيار الى انتقال العرب من وضعية الاقلية الى وضعية الاغلبية في دولتهم الجديدة، لكنهم سيشهدون انخفاضا في مستوى معيشتهم وتغيرا في مناخهم السياسى ومنافسة مع النخب المتواجدة في الدولة القائمة ومن هنا فقد تتردى مكانتهم ويتحولون الى اقلية من نوع آخر. وإذا ما تحقق خيار الايريدنتا باقامة كيان سياسى منفصل ومستقل فسيكون هذا الكيان صغيرا وذا قيادة ضعيفة تنقصه تقاليد الحكم المستقل وسيكون متعلقا بالدول المجاورة. ولن يؤدى حل كهذا الى الاستقرار وربما تنبثق عنه مواجهات عرقية وقومية جديدة.

مؤيدون ومعارضون:

في الجانب اليهودى .. تؤيد اقلية هامشية من اليهود تنفيذ الترانسفير كوسيلة لتحقيق الفصل العرقى ويفضل قسم صغير آخر تشجيع هجرة العرب الارادية. وقد تبنى حزب سياسى واحد في اسرائيل شعار الترانسفير وهو «موليدت» وادرجه في برنامج السياسى الرسمى وتعارض معظم القوى السياسية وكذلك معظم الجمهور اليهودى فكرة الترانسفير التي تعنى بالضرورة العنف الذى سيؤدى الى سفك الدماء وحتى الى خطر الحرب الاهلية والى تهديد الاستقرار في المنطقة برمتها. اما بالنسبة الى الايريدنتا فتعارضها جميع القوى السياسية بشكل صارم اذ ان حلا كهذا يعنى تقليص مساحة الدولة وفقدان مناطق استراتيجية وقد يؤدى ايضا الى ترانسفير لليهود من هذه المناطق ويؤيد جزء ضئيل من اليهود تعديلات حدودية طفيفة خاصة في منطقة الضفة الغربية، وحسب تقديراتنا فهناك اجماع قومى اسرائيلى في معارضة هذين الخيارين.

في الجانب العربى .. هناك تخوف جدى عند العرب من

خيار الترانسفير وهم يعارضونه بشدة وسيناضل العرب ضد اية محاولة لاقتلاعهم من ارضهم. اما بالنسبة للايريدنتا فهناك شبه اجماع على عدم جدوى هذا الخيار وهناك اقلية هامشية تؤيد الاوتونوميا الجغرافية او الادارة الذاتية ولا يوجد أى تأييد لفكرة اقامة كيان مستقل ومنفصل وتؤيد الغالبية العظمى من العرب تحقيق المساواة المدنية داخل دولة اسرائيل والاعتراف بهم كأقلية قومية في اطار الدولة. ويعى العرب ان الايريدنتا والانضمام الى الدولة الفلسطينية سيؤديان الى تدهور في حالتهم الاقتصادية ومكانتهم السياسية كما سيتطلب منهم تأقلا مجددا لظروف ليسوا معتادين عليها.

الفلسطينيون: تعارض السلطة الفلسطينية، سكانها وكذلك الشتات الفلسطينى فكرة الترانسفير معارضة شديدة، لكنهم لا يعارضون بنفس الشدة فكرة الايريدنتا .. ويرى الفلسطينيون في اخوانهم في اسرائيل ذخرا استراتيجيا وجزءا من الشعب الفلسطينى الذى يعيش في وطن بحق وليس بمنه من احد. ومن شأن دعم فلسطين للايريدنتا تهديد المسيرة التي ستؤدى الى اقامة دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وسيؤدى الاسرائيليون في دعم كهذا تطبيقا لفكرة «البرنامج المرحلى» وسيشكل دعما كهذا تدخلا في الشئون الاسرائيلية الداخلية. لذا فإن المصلحة الفلسطينية تقتضى بقاء العرب مواطنين في اسرائيل ودعم نضالهم للحصول على مساواة اعمق ومعارضة الانفصال.

الدول العربية: ستعارض الدول العربية الترانسفير الذى سيضع تنفيذه حدا لحالة السلام السائدة بين كل من مصر والاردن من جهة واسرائيل من جهة اخرى. وفي المقابل قد ترى بعض الدول العربية في الايريدنتا جزءا من التسوية الجغرافية بين اسرائيل والفلسطينيين وسيعارضها البعض الاخر بشدة لتخوفة من ان تعطى خطوة كهذه الشرعية لمطالب مشابهة لبعض الاقليات العرقية في دولهم من هنا، فاغلب الظن ان يتبلور موقف عربى ضد أى نوع من الايريدنتا مقابل مطالب اسرائيل بالتجاوب مع مطالب العرب في المساواة والحقوق، وستكون هناك محاولة لتجنيد الرأى العالمى لمثل هذه المطالب ويفترض احد السيناريوهات ان تلاحظ الدولة العربية والفلسطينيون ضعفا اسرائيليا داخليا نتيجة لمعاهدات السلام فيؤيدون عندها مطلب الايريدنتا وذلك من خلال الرغبة في اضعاف النسيج الاجتماعى السياسى في اسرائيل.

المجتمع الدولى: ستعارض الولايات المتحدة الاميركية والمجموعة الاوروبية خيارى الترانسفير والايريدنتا وسيرون بها سابقة غير مرغوب بها فيما يتعلق بالصراعات العرقية في امكان اخرى في العالم، وسيعارضونها ايضا لانهما ستضعفان اسرائيل وسيزيدان من حالة عدم الاستقرار في المنطقة مما سيضر بمصالح الولايات المتحدة الاميركية واوروبا. وسيعارض المجتمع الدولى هذين الخيارين محافظة

منه على العلاقات الجيدة مع الودل العربية.

يهود المهجر: سيتأثر موقف يهود المهجر من الترانسفير من كونهم اقلية في الدول التي يسكنون فيها وكذلك من رغبتهم في استقرار وتقوية اسرائيل كدولة ديمقراطية من شأنها الحاق الضرر بمكانتهم وسيؤيد جزء ضئيل منهم هذا الخيار، وهو الجزء الذي يعارض اية تسوية جغرافية مع الفلسطينيين والذي يؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل. وسيعارض معظم يهود المهجر خيار الايريدنتا لنفس السبب المذكورة وذلك تخوفا من ان يعطى الامر شرعية لمطالب مشابهة لاقلية في الدول التي يعيشون فيها في اوروبا وامريكا.

احتمالات الخيار وابعاده ..

هناك العديد من الاسباب التي قد تدفع المجتمعين العربي واليهودي للبحث عن حل جذري لاشكالية العلاقة فيما بينهما، ومن هذه الاسباب، الهوية المختلفة، العداء المستمر، الفصل الجغرافي واليأس المتفشى في اوساط واسعة عند الطرفين من احتمالات التعايش الحقيقي والمساواة. عندما تأتي لفحص احتمالات الانفصال نرى أنه ونتيجة لعمليات مصادرة الاراضى واقامة المستوطنات اليهودية في الاماكن المأهولة بالسكان العرب فإن ٤٠ ٥٪ فقط من مساحة الدولة هي ضمن ملكية العرب ويقع ٢٠ ٥٪ منها فقط في مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية وفي هذه المساحات العديد من المستوطنات اليهودية. وقد تولد هذا الوضع نتيجة لسياسة متواصلة تقتضى توزيع السكان اليهود في الاماكن ذات الاغلبية العربية بهدف الوصول الى ما يسمى «التوازن الديموغرافي» ويشكل السكان العرب اقل من خمس سكان الدولة، وهم موزعون في مناطق جغرافية لاتواصل جيو- اثنى بينها من هنا يتضح انه لا يوجد للعرب اية قاعدة جغرافية متجانسة بمساحة تسمح لهم بالمطالبة بالايريدنتا أو أى مطلب انفصالي يتعلق بالارض. ويعتبر الثلث المتاخم للحدود مع السلطة الفلسطينية المكان الوحيد ذا الامكانية الانفصالية وتطرح اطراف يهودية من حين لآخر امكانيات التبادل بينه وبين كتل استيطانية في الضفة الغربية، من شأن الايريدنتا عند العرب تقليص مساحة دولة اسرائيل وسيؤدى انفصال منطقة الثلث الى تقليص اضافى لـ «خسر الدولة» في منطقة المركز. وستؤدى ايريدنتا في منطقة الجليل الى فقدان مساحة حوالى مليون دونم والى خلق جيب «غريب» داخل الدولة. بالاضافة الى ذلك، فالجليل منطقة سياحية، رثة خضراء ومخزون مياه حيوى، ومن هنا فآية ايريدنتا ستفقد اسرائيل موارد حيوية من المياه والاراضى والطبيعة، وستطيل حدود الدولة مما سيلقى بعبء أمنى اضافى على كاهلها، وربما يتطلب ذلك، ايضا، اجلاء جزء من السكان اليهود عن المناطق التي تسكنها اغلبية عربية. ستؤدى ايريدنتا في منطقة النقب الشمالى الى اخرى الى تقليص مساحة الدولة والى خلق «خسر» ضيق بين قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية، وستشكل خطوة كهذه خطرا على التواصل بين شمال البلاد وجنوبها. ويوجد في هذه المنطقة مجمع مياه كبير يلبي

إحتياجات سكان النقب، وسيؤدى انفصال العرب الى تقليص القوى العاملة في اسرائيل، خصوصا في فروع البناء والزراعة والصناعة، وهذا سيؤدى الى ازدياد جلب العمال الاجانب الذين اصبحوا الآن اقلية اضافية معدومة حقوق المواطن في اسرائيل. هنالك كذلك ابعاد سياسية لانفصال العرب عن الدولة اذ ان جزءا كبيرا منهم يصوت للحزب اليهودية خاصة اليسارية منها. وسيؤثر انفصالهم على الخارطة السياسية وعلى موازين القوى بين الكتل المختلفة.

لم يطرح موضوع العرب في اسرائيل حتى الان في المفاوضات الجارية بين اسرائيل والفلسطينيين، ومن المتوقع ان يحدث هذا الامر اثناء التفاوض حول موضوعات الحدود، اللاجئين، المستوطنات والقدس. وهنالك بعض المؤشرات لذلك، حيث يطالب «لاجئو الداخل» العرب المهجرون داخل اسرائيل - بأن تبحث قضاياهم في اطار المفاوضات، بما في ذلك طرح امكانية عودتهم الى قراهم الاصلية او دفع تعويضات لهم. سيرافق الترانسفير القسرى عمليات عنف وصراعات قد تدخل المنطقة باسرها الى حرب شاملة والتي من شأنها خلق تغيرات في العلاقات الجيو - اثنية ولكنها لن تحلها. وسيؤدى الترانسفير الى فصل العرب عن وطنهم وتحويلهم الى لاجئين في دولة اخرى، وسيؤدى كذلك الى تدهور اوضاعهم الاقتصادية.

سيخلق انفصال مناطق تسكنها اغلبية عربية أو خروج جماعى للعرب من اسرائيل وضعا يشكل فيه اليهود اغلبية مطلقة في الدولة، وهذا سيؤدى الى تعريفها كدولة عرقية خالصة وهذا ما يؤيده بعض اليهود.

ستكون هنالك دلالات واسقاطات قاسية لخيار الانفصال عند الطرفين وذلك بسبب ردود فعل العرب والدول العربية، وكذلك المجتمع الدولى الذى لن يسمح لاسرائيل بتنفيذ ترانسفير قسرى ولن يسمح للعرب بتنفيذ ايريدنتا من هنا فان احتمالات خيار الانفصال على انواعه هي ضئيلة جدا.

الخيار الخامس:

خيار الدولة الاسرائيلية !!

يسعى هذا الخيار لفحص دلالات تحويل دولة اسرائيل من دولة قومية عرقية الى دولة قومية مدنية، وتنتمى معظم الدول الغربية الى هذا النموذج وعلى الرغم من كون هذه الدول تمثل ثقافة الاغلبية فان الحكم والقضاء في هذه الدول يرتكزان على موقف معلى بان الدولة حيادية من الناحية الثقافية ويرتكز تجانسها على المواطنه فقط. وستبنى الدولة الاسرائيلية حسب هذا الخيار مبدأ المواطنه المشتركة. لمواطنيها العرب واليهود والاخرين. وستنفصل رسميا عن هوية افرادها القومية، العرقية، الثقافية والدينية. ويتمثل البعد العملى لهذا الخيار فى الفصل بين المؤسسات الدينية والدولة، تحويل المؤسسات القومية الصهيونية واليهودية الى مؤسسات مدنية أو الغاؤها وتغليب الايديولوجية التى تدعم المواطنه الاسرائيلية المشتركة والوطن المشترك لجميع المواطنين من خلال منح حقوق اجتماعية ليبرالية للأفراد والمجموعات ويسمى هذا الخيار احيانا «دولة جميع المواطنين» أو «دولة

ديمقراطية علمانية» هذا على الرغم من ان بعض الدوائر العربية في اسرائيل تعطي تفسيراً مغايراً لهذه المصطلحات إذ ان اغلب العرب الذين يدعمون هذا الخيار يطالبون بابقاء الفروقات القومية بين العرب واليهود.

وصف الخيار:

هناك صيغتان لتحقيق هذا الخيار في الواقع الاسرائيلي الاولى هي دولة اسرائيلية عبرية والاخرى دولة اسرائيلية متعددة الثقافات. وستكون للدولة في الحالتين ميزات ليبرالية وستلتزم بمشاركة جميع المواطنين في الثقافة القومية بغض النظر عن دينهم او قوميتهم. الفرق بين الصيغتين هو المكانة الممنوحة جماهيرياً ورسمياً لكل من الثقافتين العبرية والعربية.

يطمح الخيار الاسرائيلي - العبري الى دمج اسرائيل في المنطقة والى التعامل مع المواطن اليهودي والعرب كأمة واحدة. وسيشكل اليهود في اسرائيل امة مختلفة عن يهود العالم، ويتحول المواطنون العرب الى ابناء الامة الاسرائيلية فلا يعرفون كاقليات قومية وسيلغى في هذا الحالة التمييز الاجتماعي والسياسي بين العرب واليهود، وستعرف الثقافة العبرية - الاسرائيلية العلمانية التي تطورت في اسرائيل منذ نشوئها كثقافة الامة وستكون بذلك وريثة الثقافة اليهودية التاريخية ولكنها غير منفصلة عنها، وسيكون التعامل مع يهود العالم على انهم ينتمون الى الدين اليهودي والى الامم والدول التي يعيشون فيها وليس للامة الاسرائيلية ويتطلب تحقيق هذا الخيار تغييراً جذرياً في بنى ومضامين جهاز التربية والتعليم.

ستعلن الدولة كـ «جمهورية اسرائيلية علمانية» وسيتم الفصل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية ويتم تغيير قانون العودة بحيث لا يعطى اليهود مواطنه او تومانيكية ويتم سن قوانين هجرة ومواطنة لتمييز بين مواطني الدولة على خلفية القومية، العرق او الدين. وترتكز هذه القوانين على قدرة الدولة على استيعاب المهاجرين وعلى العدالة الاجتماعية. ولا تتم الاشارة الى الدين او الخلفية العرقية في بطاقات الهوية ويكون هناك تماثل مطلق بين القومية والمواطنة، ويتم عقد طقوس الزواج والطلاق على ايدي الدولة مع ابقاء الخيار الديني لمن يريد ذلك. ويتم فرض الخدمة العسكرية على جميع المواطنين وتؤمن المساواة وحرية العقيدة. ويستطيع الفلسطينيون مواطنو الدولة ان يقرروا الانضمام الى الامة الاسرائيلية كمواطنين متساوي الحقوق أو الواجبات من خلال المحافظة على هويتهم العرقية كهوية فردية فقط.

تتحول الهويات القومية والدينية في صيغة الدولة الاسرائيلية متعددة الثقافات الى هويات فردية من الناحية الرسمية، ولكن بخلاف الصيغة العبرية فسترعى الدولة تعدد الثقافات في مجتمعتها المدني وذلك تبعاً لمطالب المجموعات المختلفة وتكون اهداف الدولة دعم وتطوير رفاهية مواطنيها ويتم الغاء قانون العودة ويتم تبديله بقانون هجرة عام، ويتم التركيز على التمايز الثقافي في حين تدعم الدولة الحكم

الذاتي الثقافي للمجموعات المختلفة على غرار ما يتمتع به اليوم المتدينون، الاصوليون (الحريديم) والدروز. وتكون العبرية اللغة الرسمية الاساسية وتكون هنالك لغات رسمية اضافية ويشدد جهاز التربية والتعليم على المواطنة المشتركة وعلى روابط اليهود والعرب التاريخية بالوطن المشترك كما يتم تعليم التراث الحضاري والديني للمجموعات الاخرى. ومن المحتمل ان تتولد تلقائياً، في المدى البعيد، ثقافة مشتركة جديدة بدون أى تدخل من الدولة.

مؤيدون ومعارضون:

في الجانب اليهودي طرحت افكار مشابهة للخيار الاسرائيلي في الاربعينات على ايدي رجال «الابتسل» في الولايات المتحدة الاميركية، وقد اربوا بهذا الطرح تفادي الولاء المزدوج لدى يهود الولايات المتحدة الاميركية الذين ايدوا اقامة دولة اسرائيل. وقد تبني افراد ومؤسسات افكاراً مشابهة بعد قيام الدولة ولكن هنالك معارضة شديدة لهذا الخيار، قد تصل الى درجة المقاومة العنيفة وخاصة من قطاعين في الجمهور اليهودي. يرفض التيار اليهودي الارثوذكسي التصور العلماني الداعم للفصل بين الدين والقومية والذي يعنى نهاية الحلم الذي يريد تحويل اسرائيل الى دولة دينية. التيار الاخر الذي يرفض هذا الخيار هو الجمهور التقليدي الفقير الذي يعيش في مدن التطوير وفي الاحياء الفقيرة، هذا الجمهور بحاجة الى الدعم المادي والمعنوي الذي تعطيه له الدولة بفضل هويته اليهودية. وسيتعامل مع المس بالعلاقة بين اليهودية والدولة علي انه تفضيل للعرب عليه وسيرفض اليهود غير المتدينين وغير التقليديين هذا الخيار بسبب التزامهم بالصهيونية وبطابع الدولة اليهودي وغير الديني. وبسبب ولائهم للهوية الجماعية اليهودية - الصهيونية التي تبلورت خلال المئة سنة الاخيرة. ويعارض اليهود العلمانيون التأثير المتنامي للقوى الدينية ومحاولتها فرض اسلوب حياتها على الدولة ويؤيدون كذلك الدمج الكامل للعرب ولكن هذا لن يدفعهم نحو تأييد التغيير الجذري في طابع الدولة اليهودي. وسيدعم قطاع ضيق من اليهود، الذي يعرف نفسه علمانياً ويعيداً عن التعريفات القومية هذا الخيار.

في الجانب العربي:

من المتوقع ان يظهر العرب قدرة جيدة في فصل مواطنيتهم عن قوميتهم ويعود هذا الامر الى كونهم اقلية والى تجربتهم الحياتية في دولة اسرائيل وسيبارك جزء منهم تقدماً نحو دولة ليبرالية تزيل العراقيل الاجتماعية وتفتح الابواب نحو الحراك الاجتماعي وسيبدون استعداداً للخدمة العسكرية أو المدينة. من ناحية اخرى ستعارض اوساط اسلامية ودرزية دينية وحتى اصحاب الهوية الفلسطينية منهم هذا الخيار الذي يلزم تبني هوية مدنية قومية اسرائيلية ويسمح بالزواج بين الاديان والذي يعنى التنازل عن الهوية العربية الفلسطينية أو عن الهوية الدينية وسيلقى هذا الخيار الترحاب في اوساط المسيحيين واولئك المسلمين الذين يعرفون انفسهم

بالعلمانيين.

الفلسطينيون:

ستكون فلسطين معنية بالحفاظ على هويتها العربية - الفلسطينية وعلى العلاقة الوثيقة مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل، عندها سيكون خيار الاسرعة، وخصوصا صيغته العبرية، مناقضا لمصالحها اذ ان هذه الصيغة ستلغى شرعية أى تدخل فلسطيني في شؤون العرب في إسرائيل وأى محاولة للتأثير عليهم وعلى السياسة الاسرائيلية الداخلية من خلالهم.

وسيحقق خيار التعددية الثقافية من معارضة الفلسطينيين وربما يفتح الطريق نحو بناء فدرالية بين الدولتين في المستقبل.

المجتمع الدولي:

سيحسن الخيار الاسرائيلي بصيغته مكانة اسرائيل في دول الغرب اذ انه سيضعف صورتها كدولة عرقية تعامل اقلياتها بطريقة غير مقبولة في الغرب.

وستحسن صيغة التعددية الثقافية مكانة اسرائيل لدى الدول الاسلامية في قارة آسيا وافريقيا والتي تعتبر تعامل اسرائيل مع مسلميها مهيناً. ومع هذا ستضعف مكانة اسرائيل الخاصة في الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوروبية والتي اكتسبتها كدولة اليهود وبقايا ضحايا الكارثة. **يهود المهجر:** سيضعف فصل الدين عن الدولة علاقة اسرائيل مع اليهود الارثوذكسيين (المتزمتين) وستلغى صيغة التعددية الثقافية الترحاب من اليهود الاصلاحيين والعلمانيين الذين لا يروق لهم الخضوع لليهود المتزمتين. لكنهم يرفضون في الوقت نفسه الغاء قانون العودة وتغيير هوية اسرائيل اليهودية ويدعمون بالمقابل التعددية الدينية في اطار الدولة اليهودية وليس من المتوقع ان يقطع اليهود الاصلاحيون والعلمانيون علاقاتهم باسرائيل ومن شبه المؤكد ان هذه العلاقة ستأخذ شكلا اخر ليس من خلال المؤسسات الرسمية بل عن طريق العلاقات العائلية، المنظمات الثقافية وجمعيات الصداقة على غرار تلك التي تقيمها الاقليات في العالم كالايرلنديين الامريكيين مع ايرلندا والصينيين في كندا مع هونج كونج الخ.

احتمالات الخيار وابعاده:

يشكل الخيار الاسرائيلي الحل النظري الامثل لعلاقات الاغلبية والاقلية في بعدها المدني، اذ انه يلغى التمييز البنيوي بين المجتمعين ويرفض معظم اليهود واوساط واسعة لدى العرب هذا الخيار بسبب اسقاطاته بعيدة المدى ومخاطر ضياع الهوية الكامنة فيه.

لذا فان احتمالات تحقيقه ضئيلة جدا. هناك اليوم شرعية دولية لوجود اسرائيل كدولة يهودية وكذلك عند معظم اليهود الاسرائيليين، وستلغى في نظر هؤلاء قيمة وجود الدولة اذا ما زال طابعها كدولة يهودية وتصبح «مجرد دولة ديمقراطية» ولا يحظى احساس العرب بالغبن التاريخي بالشرعية والتعاطف من قبل معظم اليهود الذين يرون فيه نتاجا للنزاع الذي خاضه اليهود، محاربين من اجل حقهم الطبيعي

وانتصروا فيه.

ولا يرى معظم اليهود أى تعارض بين يهودية الدولة وديمقراطيتها. هناك سبب اضافي لضعف احتمالات تحقق هذا الخيار وهو غياب ضغط جدى نحو هذا التغيير من قبل العربية وتمر هذه الاقلية التي تعتبر من اكثر الاقليات هدوءا في القرن العشرين بعملية بلورة لهويتها القومية كاقلية فلسطينية داخل اسرائيل لكنها تظهر ميلا واضحا للدولة ثنائية القومية وتفضلها على الخيار الاسرائيلي، وقد تؤدي محاولة تحقيق هذا الخيار في صيغته العبرية الى رد فعل عنيف من قبل الاقلية العربية.

ولا يحظى الخيار متعدد الثقافات بنصيب اكبر في النجاح على المدى لقريب، لكن التطورات التي يمر بها المجتمع الاسرائيلي: اتساع الصدع الثقافي، الهجرة المتعاضمة من الاتحاد السوفيتي سابقا والتغيرات الاقتصادية الكبيرة، قد تؤدي الى زعزعة وتفكك الهوية الصهيونية الجماعية وقد تفتح الباب امام صيغة تعدد الثقافات في المدى البعيد.

في حالة الوصول الى تسوية دائمة مع الفلسطينيين والدول العربية ستسنع الفرصة لاقامة جهاز للخدمة المدنية كبديل للخدمة العسكرية ينخرط فيه الجميع وتزال بهذا معارضة مشاركة العرب الكاملة في جميع مرافق الدولة.

وإذا ما ضعف الوعي القومي في المنطقة مثلما يحدث الآن في أوروبا فسترتفع فرص تحقيق الخيار الاسرائيلي المتعدد الثقافات.

الخيار السادس:

خيار النولة ثنائية القومية داخل الخط الاخضر:

يتوقع هذا الخيار ان يتحول طابع اسرائيل من دولة يهودية الى دولة جميع مواطنيها والتي تضمن قانونيا مكانة متساوية للمجموعتين القوميتين اللتين تعيشان ضمن حدودها.

وينطلق هذا الخيار من فرضية تقول ان تلبية الحاجات الجماعية والانسانية للاقلية تكفل الوصول الى الاستقرار وتغادي النزاع. ومساواة الاقلية تعني العدالة وتكافؤ الفرص وتوزيع الموارد بالتساوي، مما سيحقق احساسا واضحا بالهوية، تقديرا للذات وكرامة انسانية وذاتية.

ويفترض هذا الخيار ايضا انه لا يمكن ان ينال المواطنون غير اليهود مساواة كاملة في دولة اسرائيل، نتيجة لطابعها العرقي. والفرضية الاخيرة تقول ان حالة التمييز التي تحدث ضد الاقلية العربية في اسرائيل ستولد ازمة داخلية قد تتطور عاجلا ام اجلا الى صدام مع الاغلبية.

وصف الخيار ..

يمكن وصف الواقع الاسرائيلي داخل الخط الاخضر بثنائي القومية على الرغم من الهيمنة اليهودية في جميع المجالات.

ويشكل العرب ١٦٪ من مجموع سكان لدولة ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة في السنوات القريبة.

هناك كتل متروبوليتانية عربية في الجليل والمثلث، ويلاحظ ازدياد كبير في المنظمات السياسية والاهلية العربية والتي بدأت تخلق قاعدة سياسية عربية منفصلة وتزيد من مشاركة

العرب وتأثيرهم في مجالات معينة في السياسة الاسرائيلية العامة .

ومن اجل ان تتحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية هناك حاجة الى تغيير مبناها القانوني، وتغيير اسلوب الحكم الذي يركز على الانفصالية العرقية، الثقافية، السياسية، والايدولوجية والى تغيير الوعد اليهودي احادي القومية كذلك.

وتعنى ثنائية القومية منح الحقوق الفردية المتساوية لجميع المواطنين والقيام بتسوية تشريعية تتعامل بالتساوى مع المجموعتين القوميتين، وترتكز طريقة الحكم على ائتلاف واسع بينهما وتكون جميع مؤسسات الحكم ثنائية القومية ويعطى حق النقض لكل من المجموعتين في مواضيع يتفق عليها . ويمنح التمثيل السياسى والخدمات المدنية بما يتناسب وحجم كل منهما . ويتم تبديل قانون العودة بقوانين هجرة ومواطنة عادية، ويتم تغيير قوانين ملكية الاراضى بشكل يتيح لكل من المجموعتين امتلاك اراضى الدولة .

ويتم تغيير المكانة القانونية للوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية وتمنح الدولة لجميع المواطنين الخدمات التى تعطىها لليهود .

وتلغى جميع القوانين التى تعرف اسرائيل كدولة يهودية أو كدولة اليهود ويتم تصحيح وتغيير رموز الدولة، وكذلك القوانين المميزة التى تمنح الافضلية لليهود .

وتعطى مكانة متساوية للغتين والثقافتين ويتم فصل تام بين الدين والدولة وتتمتع كل مجموعة عرقية باستقلال ذاتى فيما يتعلق بادارة شئون التربية والتعليم والثقافة ولكن من خلال التنسيق مع المجموعة الاخرى .

ويتم تعديل مضامين التربية والتعليم لكى تتلائم مع الواقع الجديد وتكون المواطنة، وليس الانتماء العرقى، المقياس الوحيد لمكانة المواطن فى الدولة والخدمات التى توفرها لها ولواجباته تجاهها . وتصبح المواطنة الاسرائيلية مركبا اساسيا فى هوية جميع المواطنين عربا ويهود، مع المحافظة على الثقافة القومية لكل مجموعة .

وعليه سيقبل احساس العرب بالاغتراب تجاه الدولة وسيعتبرون انفسهم اسرائيليين وليس كما هم عليه اليوم . «نوى مواطنة اسرائيلية» أو «فلسطينيون فى اسرائيل» وتصبح مواطنتهم الاسرائيلية ذات معنى ومضمون مثل المواطنين اليهود .

مؤيدون ومعارضون:

فى الجانب اليهودى .. لا يوجد لدى اليهود اليوم أى وعى ثنائى القومية بل بالعكس، اذ ان هناك عملية انكار لوجود العرب كأقلية قومية على المستوى السياسى والنفسى . من هنا فلن يكون هناك دعم لهذا الخيار لا فى اليسار ولا فى اليمين . وتشكل يهودية الدولة العمود الفقرى الايدولوجى الذى يكتل اليهود ووجود العرب فيها هامشى وليس هناك ما يلزم الاغلبية اليهودية بالتنازل عن حقوقها وسيادتها ورغبتها فى دولة ذات طابع يهودى وربما تلزم حالة عدم الاستقرار او تزايد عدد العرب بصورة كبيرة أو أى تحد جاد من جهتهم

ربما يلزم الاغلبية اليهودية بالتفكير فى خطوات تجاه تحقيق هذا الخيار .

وستزيد التسوية مع الفلسطينيين والتي ستقترن بتنازلات اسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، من معارضة الاغلبية اليهودية لاية تنازلات اضافية داخل الدولة، وستبنى هذه الاغلبية موقفا مفاده انه اذا لم يرضى العرب عن وضعهم ومكانتهم كأقلية داخل الدولة وإذا ما شعروا ان هويتهم غير متكاملة فما عليهم الا الانتقال الى الدولة الفلسطينية الوليدة أو حتى إلى أى مكان آخر فى الجانب العربى ..

فى الجانب العربى لم يضع أى حزب عربى حتى الآن قضية ثنائية القومية كهدف سياسى . ولكن معظم العرب يؤيدون الاعتراف بهم كأقلية قومية ويؤيدون تحويل اسرائيل الى دولة لجميع مواطنيها وسيؤدى تحقيق هذين الهدفين الى تعريف الدولة كثنائية القومية أو الى فحص ودراسة هذا الخيار كوسيلة لتحقيق المساواة المدنية الكاملة.

الفلسطينيون ..

إذا ما آلت عملية السلام الى الفشل ولم يتم التوصل إلى تسوية ترضى فلسطينى الضفة وقطاع غزة فمن المتوقع ان يزداد دعمهم لخيار ثنائية القومية داخل الخط الاخضر، وسيحاول الكثير منهم الانضمام اليها .

فى الواقع ان هذا الخيار ليس سيئا بالنسبة للفلسطينيين، وبمفهوم معين هو افضل من التسويات الجزئية المعروضة عليهم الان .

وسينقل خيار ثنائية القومية مركز الثقل الى داخل اسرائيل وسيرفع من شأن مواطنيها الفلسطينيين داخل حركتهم القومية، إذ انهم سيكونون من يطرح امكانية تحويل فلسطين/ ارض اسرائيل الى دولة ثنائية القومية .

من المتوقع ان يدعم الفلسطينيون تحويل طابع اسرائيل الى ثنائى القومية حتى فى حالة اقامة دولة فلسطينية الي جانب دولة اسرائيل .

الدول العربية ..

من المتوقع ان تؤيد الدول العربية تحويل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية تضمن الاعتراف بالاقلية العربية كأقلية قومية . بيد أه لا يجب وأن تغفل تخوف بعض هذه الدول، والتي تعيش فيها اقليات قومية كبيرة، من تأثيرات التجربة ثنائية القومية فى اسرائيل ومن مطالب الاقليات التى تسكنها .

المجتمع الدولى ..

يدعم الغرب دعما واسعا وجود اسرائيل كدولة يهودية وعليه فلا يتوقع وجود ضغط دولى عليها وخصوصا اذا ما تم التوصل الى تسوية سلمية مع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . هذه القضية غير مطروحة فى هذه الأونه فى علاقات اسرائيل الدولية . وإذا ما تم تحقيق الخيار الثنائى القومية بالاتفاق فلا تتوقع معارضة دولية لهذا الامر .

يهود المهجر ..

إذا ما خفت حدة التوتر الامنى والمخاطر المحدقة بوجود اسرائيل نتيجة لتسوية سلمية متفق عليها، فسيكون من الصعب على يهود العالم دعم التمييز الحادث فى دولة

اسرائيل ضد الاقلية العربية، وعندما تُلغى الاسباب الامنية لمثل هذا التمييز واذا ما ناضل العرب بطرق قانونية وغير عنيفة فستدعم تجمعات يهودية توجه اسرائيل نحو ديمقراطية ومساواة اكثر.

لكن من الواضح ان معظم يهود العالم يؤيدون وجود اسرائيل كنولة يهودية.

احتمالات الخيار وابعاده ..

من الصعب تحديد نسبة الاقلية من مجموع السكان التي تلزم الطرف الاخر بترتيبات حكم «مشاركة» في دولة ما. فمثلا يشكل الكاثوليك في ايرلندا ٥٤٪ والفرنسيون في كندا ٢٦٪ وفي المقابل تصل نسبة الباسك في اسبانيا والاكراذ في تركيا والتاميل في سيرلانكا ما بين ١٤ - ١٨٪ وفي كل هذه الاماكن يسود التوتر العلاقات بين الاقليات والاكثرية. وربما هنالك حاجة للاخذ بعين الاعتبار عدد سكان ابناء الاقلية وليس فقط نسبتهم، ومن المحتمل ان تزيد احتمالات تحقيق خيار ثنائية القومية عندما يصل تعداد العرب في اسرائيل الى ٢ مليون وتبلغ نسبتهم عندها ٢٥٪.

والصورة اليوم تشير الى عدم استعداد اليهود للتنازل عن الامتيازات التي يحصلون عليها في دولة معرفة كيهودية.

ولا يبلغ العرب مثل هذه الدرجة من التحدي الا اذا تبنت النخب العربية في اسرائيل استراتيجية ايجابية وبعيدة المدى لتحويل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، واذا ما اختارت هذه النخب ذلك فعليها اتخاذ الخطوات التالية لانجاح خيارها، اعلاء الوعي للارزمة بين المجتمعين، احياء المؤسسات والتنظيمات القومية وتقوية الجمعيات الجماهيرية التطوعية، استخدام الجهاز القضائي من اجل إلغاء القوانين المجحفة في قضايا كالسكن واستخدام اراضي الدولة وغيرها، اشراك اوساط يهودية تدعم المساواة المدنية والخيار ثنائي القومية للسير به قدما وسيكون على النخب العربية اتباع استراتيجية نضال سلمى وتطوير وسائل احتجاج مدنى قانونية. يمكن لتلك النخب ايضا التوجه الى منظمات دولية لتدعم نضالها، وان تعزز التعاون مع تجمعات فلسطينية اخرى.

ولا يضمن نجاح هذه الاستراتيجية التغيير انما زعزعة الجهاز القائم الذى سيضطر الى التعامل مع مطالب العرب وتحسين اوضاعهم وقد تطور هذا التحسين بدوره الى ديناميكية تغيير من الصعب توقع نتائجها. من هنا فان تحقيق هذا الخيار غير وارد فى المدى القريب. ومن ناحية اخرى فاذا تجاهلت الدولة مطالب العرب وتعاملت معهم بقسوة فسيزداد اغترابهم وعدائيتهم ومطالبتهم بتطبيق خيارات اخرى مثل خيار ثنائية القومية على كامل ارض اسرائيل/ فلسطين.

الخيار السابع:

خيار الدولة المدنية او ثنائية القومية على كامل ارض اسرائيل فلسطين ..

خلفية نظرية: الاغلبية والاقلية فى مجتمعات منقسمة:

منذ بداية القرن العشرين يشغل السياسة المحلية والاقليمية والدولية نقاش مكثف ومتواصل مضمونه ينصب

على ايجاد رد مناسب على التحدى المتمثل فى هذه الفسيفساء المتنوعة لجماعات ارتبطت وتقاربت على خلفيات واسس مختلفة، اهمها: العرقية والدينية والقومية، ولقد حظى هذا الوضع بزخم قوى فى اعقاب انهيار الكتلة الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة، لان العصر الجديد سمح لعدة جماعات برفع مطالب مختلفة تستهدف الحصول على حقوق جماعية اساسية تتصل بالهوية والمساواة والامن. وكان النشاط المرتبط بهذه المطالب يعتمد على استعداد للكفاح الشرس لتحقيقها.

هذه الصراعات داخل المجتمعات عميقة الانقسام بين جماعات عرقية او قومية مختلفة ليست عويصة الحل، لكن الحلول مشروطة باستجابة وجيهة وملائمة لمطالبهم واحتياجاتهم ويمكن تحقيقها بمساعدة آليات محددة تكون عوننا على الاستقرار والحفاظ على النظام الاجتماعى. والمفترض ان تمر الخطوط الموضوعية للتسوية والحل للمشكلات بين هذه الجماعات بتداخل بين مطالب وحاجات الجماعات وبين رد فعل الدولة التي يعيشون فيها.

وفى الادبيات النظرية التي تعاملت مع حل الصراعات فى دول تعددية عميقة الانقسامات على اساس جماعى عرقى ودينى وقومى يمكن ان نميز خطوطا اقتصادية على مستويين رئيسيين يؤدىان الى حل عادل وديموقراطى.

(أ) المستوى الفردى: ذلك هو مستوى حقوق ليبرالية يتصل بالحقوق الأساسية لاعضاء الجماعات. انها حقوق لا ينتمى مصدرها الى جماعة معينة، بل هى تمنح على اساس كون اعضائها مواطنين متساوين فى دولتهم. أى ، حقوق سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية يستحقها كل فرد كمواطن فى دولته. هذا النظام المؤسس فقط على هذه الحقوق، متصل بتطور ديموقراطية ليبرالية، لا تكون فيه الدولة طرف فى صراع بين الجماعات المختلفة وهو يعطى حقوقا متساوية للمواطنين كأفراد على اساس كونهم مواطنيها.

(ب) المستوى الجماعى: جماعات كثيرة فى التاريخ طالبت وادعت بالحق فى المساواة فيمكن لجماعة ان تتبنى مطلباً بحكم ذاتى موسع يمنح لها بالاضافة الى الحقوق الليبرالية التي يحظى بها اعضاء الجماعة كأفراد، ويعطيها ايضا مشاركة كاملة فى ادارة شؤون الدولة.

والاستجابة لذلك تحول الدولة بشكل رسمى وجوهري الى دولة ثنائية القومية (أو متعددة القوميات حسب عدد الجماعات فيها) وتقصد بذلك نظاما طبيعته تحمل اعترافا رسميا بجماعات كمكون اساسى فى النظام الاجتماعى، بما فى ذلك اقتسام القوة والمزايا والحقوق على اساس جماعى، ذلك يمثل طبقة اخرى تضاف الى ضرورة منح المساواة للمواطنين ايضا على اساس فردى شخصى. والامثلة الواضحة فى هذا السياق تبرز فى بلجيكا والسويد وكندا.

وصف الخيار ومستقبل الثنائية القومية.

يعيش فى ارض اسرائيل/ فلسطين حوالى ٤.٦ مليون يهودى وحوالى ٢.٩ مليون عربى - فلسطينى، وعدد اليهود

هو نتيجة موجات الهجرة المختلفة التي بدأت عام ١٨٨١ (ومتواصلة حتى الآن) وكذلك نتيجة الزيادة الطبيعية، أما هؤلاء العرب الفلسطينيون فهم جزء من الشعب الفلسطيني، الذي ظل في فلسطين بعد عمليات متباينة من الطرد والتهجير تمت خلال القرن العشرين.

من الناحية الشكلية ينقسم الفلسطينيون في إسرائيل الى ثلاث مجموعات رئيسية بالنسبة لعلاقتهم بإسرائيل كدولة حاکمة. الفلسطينيون مواطنو إسرائيل ويشكلون حوالي ٨٠٠ ألف نسمة، الفلسطينيون في القدس وهم في معظمهم رعايا إسرائيليين ليسوا مواطنين ويقدر عددهم بحوالي ١٧٠ ألف نسمة، وأخيرا الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يعتبر جزء منهم مواطني السلطة الوطنية الفلسطينية وجزء يقع تحت احتلال مباشر لإسرائيل - حوالي ١.٩ مليون نسمة. وبالإضافة الى هذه المجموعات الثلاث هناك أيضا جزء رابع يعيش في المنافي الفلسطينية بالعالم وأوروبا وأمريكا الشمالية. وهذه المجموعة تشكل حوالي ٥٠٪ من الفلسطينيين كافة.

والافتراض الاساسي الذي تعتمد عليه الدراسة، ان الفصل بين اليهود والفلسطينيين أو على الأقل بين إسرائيل ومناطق الضفة والقطاع أمر غير ممكن. كما ان اقامة دولة ليبرالية ليس ممكنا، ذلك ان الخيار الوحيد الذي يظل مفتوحا لتسوية العلاقات بين اليهود والفلسطينيين هو اقامة دولة ثنائية القومية في جميع اراضي إسرائيل/ فلسطين مؤسسة على ترتيبات جماعية مشتركة بين الجماعتين الكبيرتين (الإسرائيلية والفلسطينية) تحت نظام سياسي واحد.

في إطار ثنائي - القومية فلسطيني إسرائيلي، سيشكل التقسيم العرقي القومي، الفلسطيني الإسرائيلي عنصرا بنائيا هاما للعملية السياسية وسيقوم هذا الأمر على أربعة أسس لاقرار ترضية مقبولة: تحالف واسع يضم الممثلين السياسيين لليهود والفلسطينيين، فيتو متبادل في مشكلات اساسية وجوهرية لمثلتي الجماعتين، تمثيل نسبي لتقسيم المزايا الاجتماعية، ومن خلال ذلك في المؤسسات السياسية العامة، ومرتبة عالية للحكم الذاتي الشخصي لكل جماعة في ادارة شؤونها الداخلية.

عمليا هناك شروط اولية، تسمح بايجاد هذه المنظومة فالفلسطينيون في المناطق، رغم مسيرة اوسلو، مازالوا يعيشون تحت سيطرة اسرائيلية، مباشرة وغير مباشرة. في ظروف معينة وبخاصة التعت الإسرائيلية تجاه عدم اقامة دولة فلسطينية وضم اجزاء كبيرة من الضفة وقطاع غزة لإسرائيل، سيتنازل غالبية الفلسطينيين في هذه المناطق (بسبب ظروف مختلفة) عن اقامة دولة فلسطينية، ستمثل السلطة الوطنية الفلسطينية مرحلة في سبيل اقامة نظام ثنائي القومية سيعمل رعاياها على ايجاد جبهة مشتركة مع العرب في إسرائيل بهدف التحول الى صوت جماعي واحد في مواجهة اليهود. وفي واقع ثنائي القومية سيطالبون بتحويل البولة عمليا وشكليا الى دولة تعبر عن الجماعتين اللتين تعيشان بين ظهرائيهما. واليهود الذين لا يريدون - في

غالبيتهم - نظاما ثنائي القومية، لكنهم في نفس الوقت لا يرغبون في التنازل عن الحكم والسيطرة، سيضطرون للتعامل وجها لوجه مع قضايا متنوعة تضم مطالبات الفلسطينيين بالمساواة الشخصية والجماعية في نظام مشترك.

هذا الخيار يمكن ان يتحقق بواسطة اقامة مؤسسات مشتركة مثل البرلمان، الحكومة، قوى الامن، والجهاز القضائي والتي ستضم تمثيلا متساويا للجماعتين، وستشكل الدولة وحدة ادارية واحدة وسيتم توزيع السيطرة على الارض من جديد الى وحدات فيدرالية صغيرة تدير شؤونها الداخلية بشكل مستقل لكنها تخضع للحكم المركزي الذي سيكون مقره في القدس. وسيتم الاعتراف بكل مجموعة قومية باعتبارها مستقلة في ادارة شؤونها الخاصة. ويتطلب تطبيق هذا الخيار تغيرا جذريا في طابع العلاقات بين الشعبين وفي طابع الحركتين القوميتين بما في ذلك علاقتهم مع المهجر والشتات. وسيطلب الأمر تنازل المجموعة اليهودية عن هيمنتها واعادة توزيع الموارد بشكل نسبي متساوي. وستمر المجموعتان بعملية تغيير جذرية في التوجهات التربوية والاجتماعية والسياسية. هناك وفي مراحل التطبيق المتقدمة للخيار وتطبيق نظام ثنائي القومية على غرار بلجيكا وسويسرا ستكون هناك حاجة الى العمل على تحقيق الاستقرار بواسطة بناء ائتلاف واسع بين نخب وقيادات المجموعتين والاتفاق على التناوب أو الازدواجية في الوظائف المرموقة مثل رئاسة الدولة، رئاسة الحكومة والوزارات وستتفق الجماعتان على طابع الحكم الذاتي الداخلي وحصة لكل منهما واذا ما سيكون طابع هذا الحكم شخصيا، او اقليميا او مزيجا بينهما.

المؤيدون والمعارضون:

في الجانب اليهودي: اليمين الإسرائيلي يعارض تقسيم البلاد ويؤيد قسم منه ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى دولة إسرائيل، لكنه لا يطرح على الفلسطينيين المواطنة المتساوية معهم. ويؤيد اليمين المتطرف طرد الفلسطينيين من المناطق او نقلهم الى الأردن. ولا يؤيد الليكود تقسيم البلاد كما يؤيد منح الحكم الذاتي والادارة الذاتية للفلسطينيين في المناطق المأهولة ولكنه يعارض السيادة والاستقلال اما اليسار الصهيوني فيؤيد بغالبيته الفصل بين الطرفين، ويؤيد جزء منه اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب دولة إسرائيل في حين يطرح قسم آخر منه مواقف غير واضحة حول الكيان الفلسطيني.

واحد الاعتبارات الرئيسية في تأييد الانفصال هو التخوف من ان استمرار الاحتلال او ضم المناطق سيحول إسرائيل الى دولة ثنائية القومية وسيضع حدا للمشروع الصهيوني، وتدل كل هذه المعطيات علي معارضة واسعة في الجانب اليهودي لخيار القومية الثنائية للدولة الذي تؤيده اوساط تقع على هامش اليسار غير الصهيوني والتي ترى فيه حلا اخلاقيا للجانبين يتفادي ايضا احتمالات تطور نظام ديكتاتوري في فلسطين المستقلة.

في الجانب بالعربي: سيتشكل اقامة دولة ثنائية القومية على كل ارض اسرائيل/ فلسطين الحل الامثل لمسألة الهوية والمواطنة للفلسطينيين من مواطني اسرائيل، بالرغم من هذا لا يوجد أي تيار سياسي يؤيد هذا الخيار وهناك تأييد واسع للتقسيم ولاقامة الدولة الفلسطينية الى جانب دولة اسرائيل، وبقاء العرب مواطنين في اسرائيل. كما ان التيار الاسلامي والتيار القومي العلماني اللذين يعارضان ايديولوجيا تقسيم البلاد لا يويضان خيار ثنائية القومية.

الفلسطينيون: هناك موقفان اساسيان إذ تعارض «جبهة الرفض» المكونة من اليسار الراديكالي والحركات الاصولية اية تسوية وتقسيم وترى ان فلسطين «وحدة غير قابلة للتقسيم» بغض النظر عن وضع اليهود فيها. وعلى غرار اليمين الاسرائيلي ليس هناك حل ملائم للوضع المدني لاهل الشعب الآخر، ويؤيد تيار الوسط عند الفلسطينيين التقسيم واقامة الدول الفلسطينية الى جانب الدولة الاسرائيلية من خلال تسوية براجماتية وفي هذا السياق يجب تذكر ان هذا التيار قد ايد لسنوات طويلة اقامة دولة علمانية ديموقراطية على كامل التراب الوطني ومن المحتمل ان يعود الى هذا الموقف اذا ما اتضح عدم واقعية اقامة الدولة المستقلة. وفي الآونة الاخيرة تعلق اصوات تؤيد فكرة ثنائية القومية على كامل الارض خصوصا في اوساط مثقفين وقياديين امثال محمود درويش وادوارد سعيد وحيدر عبد الشافي الذين يعارضون اتفاق اوسلو ويعبرون عن تخوفهم من طابع النظام الذي يتطور داخل السلطة الفلسطينية ويبقى هذا الموقف نظريا في هذه المرحلة ولا يفسر مؤيدوه بنية الحكم الذي سيقوم وطابع العلاقات بين الشعبين في هذه الدولة.

الدول العربية: هذا الموضوع غير مطروح على جدول اعمال الدول العربية ولذا لا يحظى بمؤيدين ومعارضين وتتصور نظريا ان يكون هناك تأييد عربي لهذا الخيار - اذ انه يلغي الطابع اليهودي لدولة اسرائيل وي طرح حلا شاملا لمكانة الفلسطينيين داخل اسرائيل وفي مناطق الحكم الذاتي وستؤيد الاردن مثلاً، والتي تتخوف من اقامة الدولة الفلسطينية، هذا الخيار الذي سيتقاضي اقامة دولة ذات طابع فلسطيني والتي ربما ستكون مصدر تضامن وتأييد من جانب المواطنين الاردنيين ذوي الاصل الفلسطيني.

المجتمع الدولي: في تصورنا لا يحظى هذا الخيار بتأييد المجتمع الدولي، والقوى الدولية المعنية بحل النزاع تؤيد في غالبيتها تقسيم البلاد الى دولتين. وهناك اعتراف دولي واسع بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير وبدولة يهودية. ومن غير المتوقع ان يضغط المجتمع الدولي على اسرائيل من اجل تغيير طابعها.

يهود المهجر: لا يوجد اي دعم لهذا الخيار في التجمعات اليهودية في العالم اذا انه سيؤدي الى الغاء الطابع اليهودي للدولة والتي تشكل مصدرا لتماثل اليهود في جميع اماكن تواجدهم. ولا يتحدث المعارضون للتقسيم من الجانب المتدين او من اليمين العلماني عن دولة ثنائية القومية بل عن دولة يهودية على كامل الارض.

احتمالات الخيار وابعاده:

هناك عدة مجالات مشتركة تستدعي التنسيق الامثل بين دولة اسرائيل والكيان او الدولة الفلسطينية التي قد تؤدي الى تأجيل او حتى منع عملية الفصل بينهما. ومن هذه المجالات توزيع واستغلال المياه، الحفاظ على البيئة، المواصلات، الموانئ، الزراعة ومجالات اضافية اخرى. وتشكل المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية عائقا امام تشكيل تواصل فلسطيني جغرافي وأمام بسط السيادة الفلسطينية على الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وهناك امور اخرى قد تمنع او تؤجل عملية الفصل، كالقدس التي يرى فيها الطرفان عاصمة لهما، ومسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين ومسألة وضع ومكانة الفلسطينيين مواطني اسرائيل بعد تطبيق اتفاقية السلام. ورغم اتفاقات اوسلو الموقعة، فما زالت اسرائيل تسيطر على معظم المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ واذا استمرت السياسة الاسرائيلية في منع اقامة الدولة الفلسطينية، فقد يتخلى معظم الفلسطينيين عن النضال من اجل اقامة الدولة المنفصلة ويطالبون اسوة بالفلسطينيين مواطني اسرائيل باقامة جهاز ثنائي القومية على كامل الارض والذي سيكون التجاوب مع رغباتهم القومية والانسانية وعلى ضوء هذا التطور فقد نشأت عملياً الظروف الاولى التي قد تدفع باتجاه تطبيق خيار ثنائية القومية وسيزيد الجمود السياسي من احتمالاته.

خلاصة القول:

لاتغطي الخيارات السبعة التي طرحت هنا، مجمل الامكانيات النظرية او العملية للتسوية بين الاغلبية والاقلية لكنها تشكل الخيارات الاساسية التي طرحتها القوى السياسية المختلفة. ان احد الاهداف الاساسية لهذه الدراسة هو اثارة نقاش وجدل عام حول مسألة وضع ومكانة المواطنين العرب في اسرائيل وتوفير المعطيات التي تشكل قاعدة لمثل هذا النقاش.

وقد عرضت الخيارات السبعة المطروحة في قالب يتيح المقارنة بين مركباتها المختلفة، وكما اوضحنا فقد اختار طاقم البحث عدم تفضيل أي من هذه الخيارات ووضعها بين يدي القارئ للحكم عليها.

واهم ما يتضح من تحليل هذه الخيارات هو التأثير الحاسم الذي سيكون لعملية السلام وللتسوية الدائمة بين الفلسطينيين واسرائيل على مكانة العرب في اسرائيل وعلى قوة المطالبة بتغيير الوضع القائم، وقد تأتي هذه المطالبة من الجانبين العربي واليهودي معا. وهناك ادعاء آخر مشترك لجميع الخيارات هو عدم حصر هذه المسألة باعتبارها اسرائيلية داخلية اذ ان لها ابعادا على مكانة اسرائيل الدولية وعلى علاقتها بالدول العربية وحتى على علاقاتها مع يهود المهجر. وسيؤثر التعامل مع الاقلية العربية على مجمل الحياة في اسرائيل، وعلى طابع الدولة وكفاءة الديموقراطية وعلى الثقافة السياسية ونوعية التعامل مع الاقليات الاخرى. من هنا فان لهذه المسألة اهمية شاملة تتخطى الصراع اليهودي العربي.

مفهوم الأمن القومي السوري في أعقاب معاهدة سلام مع إسرائيل

دورية التقييم الاستراتيجي - مركز جافي للدراسات الاستراتيجية
المجلد الثاني - العدد الرابع - فبراير ٢٠٠٠

Syria's National Security Concept in the Wake of Peace Treaty with Israel
Ephraim Kam - Strategic Assessment, Gaffee Center for Strategic Studies
vol 2 - No - 4 - February 2000

ترجمة/ مالك عبوني

أو أعمالاً عسكرية كثيفة، اتفاقات سلام وتقارب، تغيرات عالمية طويلة المدى، تغيرات هامة بين الدولة والقوى الكبرى، تغيرات في ميزان القوى الإقليمي، تغيرات في نظام الدولة ذاته أو الدول المجاورة لها، والتي يكون لها انعكاسات على قضاياها الأمنية، أو أزمات اقتصادية حادة وممتدة.

تصور سوريا الأمن في المرحلة الراهنة :

شهد التصور الأمني السوري تغيرات هامة في ظل نظام الرئيس حافظ الأسد. نبعت هذه التغيرات من التطورات المركزية خلال الاجيال السابقة والتي أثرت على مشكلات الدولة الأمنية:

- حربي الايام الستة ويوم كيبور، اللتين غيرتا إدراك التهديد الإسرائيلي وتقييم ميزان القوى الإسرائيلي العربي من وجهة النظر السورية.

- اتفاق السلام الإسرائيلي - المصري، الذي ترك سوريا وحيدة في دائرة الحرب ضد إسرائيل، الحرب العراقية - الإيرانية، وحرب الخليج، واتفاق السلام بين إسرائيل والأردن - التي اسبغت تماماً احتمال تشكيل جبهة شرقية ضد إسرائيل والذي كان محدوداً في كافة الأوقات.

- سقوط الاتحاد السوفيتي، الذي ترك سوريا محرومة من دعم قوة كبرى، تواجه واقعاً تعد الولايات المتحدة فيه هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، إذا تجاوزنا عن ذكر الشرق الأوسط.

- ضغوط الأزمة الاقتصادية التي تواجهها سوريا منذ منتصف الثمانينات، والتي تكبح جدياً قدرتها على دعم قوتها العسكرية.

على خلفية هذه التغيرات، يمكن تلخيص العناصر الرئيسية للتصور الأمني السوري، مثلما برزت منذ منتصف الثمانينات، فيما يلي :

ركز استئناف مفاوضات السلام مع سوريا الانتباه على الترتيبات الأمنية التي تعد حيوية بالنسبة لإسرائيل وعلى انعكاسات معاهدة سلام مع سوريا على الأمن الإسرائيلي. وأعطى انتباه أقل بكثير في إسرائيل إلى عواقب مثل هذه المعاهدة بالنسبة لمشكلات الأمن القومي السوري، على الرغم مما لهذه القضية من انعكاسات هامة على موقف سوريا في سياق المحادثات وعلى سياساتها الدفاعية في أعقاب إتمام اتفاق سلام. يهدف هذا المقال إلى مناقشة آثار معاهدة سلام إسرائيلية - سورية، إذا ما تم إنجازها، انطلاقاً من نقطة ارتكاز هي التصورات الأمنية السورية فيما بعد المعاهدة والتغيرات المحتملة الحدوث في هذه التصورات في ظل ظروف السلام.

التصورات الأمنية والتغيرات الواردة:

يتأثر تشكيل سياسة الأمن القومي بمجموعة مترابطة من العوامل، تتمثل أهمها في إدراك التهديد الذي يخلفه العدو، الموارد الوطنية المتاحة للحكومة، المصالح والاهتمامات الأساسية للدولة، تعريف أهداف الأمن القومي، تقييم المخاطر مقابل احتمال إنجاز هذه الأهداف. يحدد مفهوم الأمن القومي سبل الحركة الممكنة لانجاز الأهداف القومية، مقدماً المصالح الأمنية المركزية، ومستنبطاً الاستجابة للتهديدات التي تواجهها الدولة.

وحيث إن هذه العوامل ليست جامدة، فإن إدراك احتياجات الأمن هو كذلك متطور باستمرار ويتم إعادة تعريفه انسجاماً مع الوقائع المتغيرة. وعادة، تعد عملية التغير في التصورات الأمنية عملية بطيئة. وأحياناً، على الرغم من ذلك، تحدث تغيرات بسرعة نسبية، كنتيجة للتطورات والأحداث ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تكون لها انعكاسات على قضايا الأمن القومي للدولة. مثل هذه التطورات يمكن أن تكون حروباً

- تمثل إسرائيل التهديد الرئيسي لسوريا. ولا يمثل ذلك تهديداً وجودياً ضد استقلال سوريا وسيادتها: لكن إسرائيل تطرح تهديداً هاماً للدوائر الرئيسية للأمن السوري في التكامل الاقليمي، والفعالية العسكرية، وأجزاء من جماهيرها، التوجهات الاستراتيجية في اطار اقليمها، وموقفها ووجودها في لبنان. وبشكل مفهوم، فقد زاد التهديد الإسرائيلي بشكل جوهري في نظر سوريا في اعقاب حرب الأيام الستة، حيث طرح تحكّم إسرائيل في هضبة الجولان تهديداً لمنطقة دمشق، وحيث قلص من قدرة سوريا على تهديد أو الاستجابة للتهديدات قبالة شمال إسرائيل، وأعطى ميزة استطلاعية لإسرائيل. وبالرغم من ذلك، فمن الواضح أن سوريا تعتقد، على الأقل خلال العقد الماضي، أن احتمال مبادرة إسرائيل بمواجهة عسكرية جوهريّة ليس مرتفعاً. ويستند هذا التقييم إلى افتراض منطقي بأن إسرائيل ليس لها مصلحة في حرب أخرى مع سوريا، بما أنها لن تكسب أي مزايا هامة في مثل هذه التطورات، في حين أن الثمن سيكون ثقيلاً.

- تواجه سوريا تهديدات من بلدان أخرى في مقدمتها تركيا والعراق. وتقل حدة هذه التهديدات كثيراً عن التهديدات الإسرائيلية ولم تصل أبداً إلى مستوى مواجهة عسكرية شاملة مع أي من البلدين. وعلى الرغم من ذلك، فإن لهذه التهديدات انعكاسات هامة حيث، يخشى السوريون في المقام الأول من مواجهات محدودة مع تركيا، بسبب الصراعات معها حول الحدود والمياه، ومحاولات التخريب التركية. ويمثل التعاون العسكري المتنامي بين إسرائيل وتركيا قلقاً أكبر لسوريا منه بالنسبة لأي بلد عربي آخر، حيث ينظر اليه باعتباره تهديداً عسكرياً اضافياً، وإن يكن محدوداً. واعتبرت التهديدات الداخلية للنظام السوري، والمدركة كجزء من التهديد المحتمل المؤثر على الأمن القومي، منخفضة منذ منتصف الثمانينات على الأقل.

- نُحيت أهداف سوريا الاستراتيجية في الأربعينات والخمسينات - والمتمثلة في تدمير دولة إسرائيل أو على الأقل غزو اقليمها الشمالي - جانباً حين أصبحت غير قابلة للتحقق منذ عام ١٩٦٧، ومن المحتمل أن تكون هذه الأهداف ما زالت مخفية، على الرغم من ذلك باعتبارها طموح للمستقبل البعيد، إذا ما وعندما يتغير الميزان العسكري في مواجهة إسرائيل بشكل جوهري لصالح سوريا والعرب. ويتمثل هدف سوريا الاستراتيجية الرئيسي في المرحلة الراهنة في إعادة مرتفعات الجولان إلى سيطرتها. ولسنوات عديدة، اعتقدت سوريا أن خيارها الاساسي لانجاز هذا الهدف هو الخيار العسكري، مع كون الخيارات السياسية مجرد أدوات مدعمة ومكملة. ولهذه الغاية، فكرت سوريا في بناء قوة عسكرية مستقلة يمكنها ان تعمل كرادع ضد إسرائيل في المرحلة الأولى، مع قدرة دفاعية جيدة إذا لم ترتدع إسرائيل، وتكون اساساً لبناء قدرة هجومية في المراحل الأخيرة، ويبدو من الواضح أن تقييم سوريا منذ منتصف الثمانينات يتمثل في أنها حققت قدرة دفاعية واضحة لكنها لم تكون قوة كافية تسمح لها بهجوم عسكري شامل ضد إسرائيل.

- على أساس هذا الاقتراب، فقد كان العامل الاساسي الذي شكل المفهوم الامني السوري تجاه إسرائيل هو إدراكها لميزان القوى العسكري الاستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية، خاصة قدرات إسرائيل في مواجهة سوريا. ومنذ عام ١٩٦٧، كان تقييم سوريا أن إسرائيل تتمتع بتفوق عسكري - استراتيجي شامل على سوريا، وبشكل واضح كذلك، على تحالف للقوى العربية المعنية. وينبع التفوق الإسرائيلي في عيون سوريا، من تفوقها التكنولوجي الكيفي على العرب في المقام الأول، بما في ذلك تفوقها الواضح في القوة الجوية. استناداً إلى هذا التقييم لتفوق إسرائيل المتنامي، قد تجنبت سوريا، منذ حرب يوم كيبور، المبادرة بأي عمل عسكري ضد إسرائيل، محتفظة بالهدوء الكامل على حدود مرتفعات الجولان، حتى عندما كانت العملية السياسية بين البلدين مجمدة بشكل كامل.

- يعد الوجود السوري في لبنان، وانتشارها العسكري في سهل البقاع، في هذا السياق، ذا أهمية مركزية في الفلسفة الامنية السورية، ولا يعد الانتشار السوري في سهل البقاع هاماً فقط في سبيل الحفاظ على وضعها في لبنان، لكن أيضاً كمكون حيوي في نظامها الدفاعي - مدعماً وجودها الهش على حدود مرتفعات الجولان وحامياً منطقة دمشق وداخل الدولة. وفيما يتجاوز الجانب الدفاعي، يعتقد السوريون أن لبنان تتيح لهم ميزة هجومية في مواجهة إسرائيل، حيث يوسع هذا الانتشار، استناداً إلى عملية التعزيز، التي بدأتها القوات السورية في الثمانينات، والخيارات الهجومية.

- إدراك الوحدة العربية كمكون محوري في المفهوم الأمني السوري. ففي ظل ضعفها، فكرت سوريا في استخدام القدرة العسكرية لمصر، والاردن، والعراق، والوزن السياسي للعالم العربي، والثروات الاقتصادية للبلدان المنتجة للبتروال والضغط الذي يمكنها إستخدامه، بهدف خلق تفوق تراكمي على إسرائيل. وخلال العقدين الماضيين وعلى الرغم من ذلك، فقد انهار هذا المكون بشكل كامل: ف وقعت مصر والاردن اتفاقات سلام مع إسرائيل، في حين تورط العراق الضعيف في مشكلاته في الخليج العربي.

ومن الواضح للسوريين أن عدم قدرة وعدم رغبة الدول العربية في التوحد في حلف عسكري ضد إسرائيل ليس مجرد ظرف مؤقت. وعندما انسحبت مصر، خاصة، من دائرة الحرب مع إسرائيل، وصلت سوريا إلى استنتاج قوامه انها يجب أن تخلق تكافؤاً استراتيجياً في مواجهة إسرائيل في حالة إذا ما وجدت نفسها وحيدة في مواجهة عسكرية مع إسرائيل. إضافة الى ذلك، فمنذ نهاية الثمانينات كان هناك ميل بين معظم القادة العرب نحو صنع سلام مع إسرائيل، بدلاً من الانخراط في مواجهات عسكرية أخرى.

كان الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، لسنوات عديدة، مكوناً رئيسياً في المفهوم الأمني السوري - كمصدر للأسلحة والعون العسكري، والدعم السياسي، وفي المقام الأول، للمساندة الاستراتيجية في حالة الانهيار العسكري. اختفت هذه المساندة - والتي كانت اشكالية خلال افضل سنواتها -

تماماً عندما تفكك الاتحاد السوفيتي. وبالنسبة لسوريا، كانت خسارة دعم قوة عظمى هي الأكثر خطورة بالنظر إلى علاقات إسرائيل الاستراتيجية بالولايات المتحدة، التي أصبحت أقوى من أي وقت مضى. وبنهاية الثمانينات، كانت سوريا واعية بأن مفهومها الأمني قد تخرب: فالدعم السوفيتي اختفى، وفرص الحصول على مساعدة من الجماعة العربية كانت أضعف من منتصف الثمانينات، مع بدء أزمة اقتصادية عنيفة لذلك، فقد ترك المفهوم السوري الأمنى التقليدي سوريا بدون وسيلة عملية لاستعادة مرتفعات الجولان. ونتيجة لذلك، كانت سوريا مجبرة في مطلع التسعينات على تحويل تركيزها من الخيار العسكري إلى الخيار السياسى ومحاولة دعم أمنها القومى بهذا الأسلوب.

تأثير السلام مع إسرائيل على مفهوم سوريا الأمنى:

تتمثل نقطة البدء لاستكمال هذا التحليل في افتراض أن معاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا ستوقع في المستقبل المنظور. وفي إطار اتفاق مماثل، ستنسحب إسرائيل إلى الحدود الدولية، مع بعض التعديل فيها، وسيكون هناك اتفاق حول الترتيبات الأمنية التي تفي بمطالب إسرائيل، وتطبيع للعلاقات على غرار النموذج الإسرائيلي - المصري. وبالمثل، سيتم توقيع اتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان، مع تعهد الأخيرة (بمساندة سوريا) بضمان السلام على طول الحدود بين الدولتين.

والسؤال الذى سيتم بحثه فيما يلى هو: كيف سيؤثر مثل هذا السلام على مفهوم سوريا الأمنى؟ ويجب بداية الإقرار بأنه لا توجد بعد أى وقائع ملموسة يمكن تأسيس الإجابة على هذا السؤال عليها، خاصة وأن السوريين لم يعبروا عن أنفسهم بهذا الخصوص - ربما لأنهم هم أنفسهم لم يعرفوا الإجابة بعد. سيتم بحث هذه المسألة، مع ذلك، من خلال تحليل منطقي للعوامل المؤثرة كما من المحتمل أن تكون مدركة بواسطة السوريين. يمكن كذلك استخدام النموذج المصري، الذى يمتد لأكثر من عقدين، على الرغم من الاختلافات بين المفهومين الأمنيين لمصر وسوريا.

من المتوقع أن يشهد مفهوم سوريا الأمنى تغيرات شاملة وجوهرية فى أعقاب اتفاق سلام مع إسرائيل. وسيحدث التغير الرئيسى فى إطار العلاقات الإسرائيلية - السورية والعواقب الناتجة بالنسبة لمفهوم سوريا الأمنى ومن الواضح ان اتفاق سلام سيكون له تأثير على الأبعاد المكونة لهذا المفهوم. فاولاً، سيتعين على سوريا إعادة تعريف وضعها فى العالم العربى. فطوال الجيلين السابقين حددت سوريا وضعها فى طبيعة الصراع غير القابل للتسوية مع إسرائيل. وفشلت فى النهاية فى استخدام هذا الصراع لتوحيد العالم العربى حولها. وتراجع دور سوريا الخاص كحامل لواء الصراع ضد إسرائيل، ومن المتوقع أن يتراجع أكثر عند توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. لن يجبر هذا الوضع سوريا فقط على إعادة تحديد أهدافها الاستراتيجية فى مواجهة إسرائيل، لكن أيضاً على إعادة تعريف تفرداها الخاص فى إطار العالم العربى. ومن المشكوك فيه ما إذا كان لدى السوريين اجابة على هذا السؤال الجوهرى بعد أم لا. وعلى أية حال، فإن قرارهم

بهذا الشأن ستكون له عواقب هامة بالنسبة للتطورات الخاصة بمفهوم الأمن القومى الجديد للدولة.

ثانياً، سيحدث تغير هام فى علاقات سوريا مع الولايات المتحدة، ومن الصعب تصور أن يصبح السوريون حلفاء للولايات المتحدة فى المنطقة، مطورين علاقة خاصة مثل تلك القائمة بين مصر والولايات المتحدة. لكن ليس هناك شك، على الرغم من ذلك، أنه سيكون هناك تحسن هام فى العلاقات السياسية بينهما، وأن سوريا ستلقى مساعدات اقتصادية ضخمة، بالإضافة إلى الأسلحة. ومن شأن هذا التغير أن يسهم فى تأسيس وضع سوريا فى المنطقة باعتبارها دولة ذات صلة بالقرب ويعدل من ادراكات سوريا لمستوى التهديدات الخارجية الموجهة إليها.

ثالثاً، من المحتمل أن يكون للسلام مع إسرائيل تأثير على علاقات سوريا الأمنية مع ثلاث دول مركزية فى المنطقة:

- يمكن أن تساهم علاقات أوثق مع الولايات المتحدة فى تحسين علاقات سوريا مع تركيا. إلا أنه حتى لو حدث مثل هذا التحسن، كيفما كان، فلن يقلل بشكل جوهري الإدراك السوري للتهديد المحدود الذى تطرحه تجاهها تركيا، علاوة على القلق الذى تعانيه سوريا من التقارب المتنامى بين تركيا وإسرائيل، وذلك استناداً إلى حقيقة أن العناصر التى تكون أساس هذه العلاقات لن تتغير فى جوهرها.

- سيؤثر السلام مع إسرائيل على علاقات سوريا مع إيران. منذ الثورة الإسلامية، كانت إيران هى أقرب دولة فى المنطقة لسورية، وتم تحديد مساهماتها فى أمن سوريا القومى على الرغم من ذلك، وركزت فى المقام الأول، بدلاً من ذلك، على خلق ضغط مشترك على إسرائيل عبر لبنان، وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعاونت مع سوريا، على نطاق محدود، فى مجالى الصناعات العسكرية وتجميع المعلومات. ومن المتوقع أن ختام صراع سوريا العسكرى مع إسرائيل، والعلاقات الأوثق المتوقعة مع الولايات المتحدة والتغيرات التى ستشهداها لبنان، بما فى ذلك التغيرات فى وضع حزب الله، ستضمر، جميعاً، بالعلاقات بين سوريا وإيران. إلا أنه ليس هناك من سبب يدفع للافتراض بحدوث تعليق كامل للعلاقات، لكن مصالحهما المشتركة ستقلص بشكل جوهري (إن لم يكن بشكل كامل)، ومن المحتمل أن تتزايد الخلافات فيما يتعلق بالموقف تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، وبالنسبة لقضية لبنان، على الأقل، طالما لم يحدث تغير فعلى فى طبيعة النظام الايرانى وسياساته.

- تتبع العلاقات غير المستقرة بين سوريا والعراق أساساً من العداوة الكبيرة، السائدة بين النظامين ولا تتأثر بشكل ذى قيمة بالمواقف تجاه إسرائيل لذلك ومن الواضح، أن السلام مع إسرائيل لن يحدث أى تغيير فى علاقاتهما، على الأقل طالما استمر صدام حسين فى السلطة. ويمكن أن يحدث التغير فى السياسة العراقية فى المدى الطويل.

ومع ذلك فمن المتوقع أن تضعف بوافع العراق - خاصة ما بعد صدام - للاستمرار فى حملتها ضد إسرائيل عندما تخرج سوريا من دائرة المواجهة ضد إسرائيل وتصبح لكل الدول

المحيطة بإسرائيل اتفاقات سلام معها. ويمكن لهذا أن يسهم في إيجاد حوار بين سوريا والعراق. ويمكن لعملية مماثلة أن تحدث في إيران طالما استمرت تغيراتها الداخلية في التطور. وإذا ما تطورت مثل هذه العملية، فيمكن أن يكون لها تأثير داعم إضافي لرغبة سوريا في إنهاء صراعاتها مع إسرائيل.

تأثير السلام على المكون الإسرائيلي في مفهوم الأمن السوري:

من الممكن افتراض أن شدة التهديد الإسرائيلي ستتناقص في أعين السوريين، في أعقاب توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. وعامة، ينبع إدراك دولة للتهديد من التآلف بين تقيمين لنوايا الطرف الآخر ولقدرته على تنفيذ هذه النوايا. ومن المتوقع حدوث تغير في إدراك سوريا لكلا من نوايا إسرائيل وقدراتها. وهناك سبب لافتراض أن السوريين، في أعقاب توقيع اتفاق سلام، سيتوصلون تدريجياً إلى استنتاج أن احتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري - سواء كان واسعاً أو محدوداً - ضدهم سيكون ضئيلاً للغاية. وسيساهم عدد من الأسباب في التوصل لهذا التقييم. الحقيقة المجردة لتوقيع إسرائيل اتفاق سلام مع سوريا واستعدادها لدفع ثمن كبير له: الثمن الذي سيكون عليها دفعه في حال الغاء مثل هذا الاتفاق الاتصال المباشر مع إسرائيل وقادتها، والانخراط الأمريكي في الحفاظ على اتفاق السلام. في ذات الوقت من الواضح أن قدرة إسرائيل المدركة لتشكيل تهديد عسكري ستتراجع. فمن وجهة نظر السوريين، سيقول انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان والترتيبات الأمنية المتبادلة من قدرتها على الإضرار بهم، على الأقل خلال الفترة التالية لتوقيع الاتفاق.

ليس هناك شك، في ذات الوقت، في كون التهديد الإسرائيلي سوف يشغل مكاناً بارزاً في المفهوم الأمني السوري لسنوات عديدة، حتى في ظل شروط السلام. وسيكون هذا تهديداً أكثر عمومية، وعلى مستوى أكثر انخفاضاً، ولن يترجم بالضرورة في صورة قلق واقعي من أعمال عسكرية إسرائيلية. ويمكن افتراض أن إسرائيل ستستمر مدركة باعتبارها تمتلك قوة عسكرية هامة، وتفوق تكنولوجياً ساحق، وقدرة نووية، ومن الممكن حتى أن طموحاتها في السيطرة على أراضى عربية لم تتراجع، وأكثر من ذلك، فمع فتح الحدود بين إسرائيل وسوريا، ولبنان (والفتح التالي الممكن للأبواب مع دول عربية أخرى)، يمكن أن يتولد خوف في سوريا - مثلما حدث في مصر - من تهديد اقتصادي وثقافي من قبل إسرائيل. يتضمن هذا الخوف إمكانية اختراق إسرائيل للسوقين السوري واللبناني والسيطرة عليهما، علاوة على القلق من إدخال الروح الغربية - الديموقراطية إلى الساحة السورية.

وسيتدعم الإدراك السوري المستمر لإسرائيل كمصدر تهديد، وأن يكن أكثر انخفاضاً، نتيجة الزيادة المتوقعة في قوة القوات المسلحة الإسرائيلية في أعقاب توقيع اتفاق سلام. ولا تخفي إسرائيل نواياها في طلب مساعدة عسكرية كبيرة من الولايات المتحدة والحصول عليها بهدف زيادة قوتها العسكرية لتعويض فقدانها لقدرات استراتيجية متمثلة في مرتفعات الجولان. ستترك سوريا هذه القدرة العسكرية الإضافية، حتى

لو كانت إسرائيل تنظر إليها باعتبارها ضرورة لضمان السلام، كدليل إضافي على نية إسرائيل الاستمرار في كونها تهديداً متطوراً دائماً ضدها، حتى في مرحلة ما بعد السلام. يمثل هذا باعثاً للاعتقاد بحقيقة أن إسرائيل ستستمر مدركة كعدو من قبل سوريا، على الأقل في المستقبل القريب. لن توصف إسرائيل رسمياً بالعدو، عندما توقع معاهدة سلام. وعلى الرغم من ذلك، سيستمر القادة السوريون فيما بينهم، والجماعات غير الحكومية عامة، في النظر إلى إسرائيل وتعريفها بهذا الشكل، وفي حين سيصبح التقييم بخصوص احتمال الحرب أكثر انخفاضاً خلال مرحلة السلام، في نظر السوريين، فإنه لن يختفي تماماً. وكذلك فإن خطر كون سوريا وقعت اتفاق سلام بهدف الاعداد لحرب تحت غطاءه، مع انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان، يظل محدوداً. والأكثر رشادة افتراض أن سوريا، إضافة إلى تحقيق هدفها في استعادة مرتفعات الجولان تحت سيطرتها، لن تطمح في الحصول على أراض إضافية غرب الخط الأخضر. إلا أنه يمكن الافتراض، على الرغم من ذلك، أن التخطيط الاستراتيجي السوري سيأخذ في الاعتبار سيناريوهات مختلفة للحرب ضد إسرائيل، على سبيل المثال، تدهور غير متعمد في العلاقات، وتفجر عنف خطير ومتنام بين إسرائيل والفلسطينيين، والاستجابة لمبادرة إسرائيلية ممكنة.

ومن المحتمل أن تقود هذه الاتجاهات الممكنة سوريا، من منظور مفهومها الأمني، إلى استخلاص أنه يجب عليها الاستمرار في تدعيم قدرتها العسكرية، وزيادة قوتها حتى خلال مرحلة سلام مع إسرائيل. وفي ظل ظروف استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي، وبدون شك القوة المتنامية لجيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه لا يجب توقع أن سوريا ستقلص القوة العسكرية بما يتجاوز ما تتطلبه الترتيبات الأمنية التي تحددها معاهدة السلام. وعلى العكس، فمن المعقول افتراض أن سوريا ستسعى، خلال السنوات القادمة، إلى تحسين جيشها نوعياً بشكل جوهري. وسيكون الحفاظ على قدرتها العسكرية ضرورياً لأسباب أخرى. مثل تحسين وضعها الإقليمي وحماية مصالحها في لبنان. في غضون ذلك، ليس من المتوقع إعادة احياء عنصرين من مفهوم سوريا الأمني التقليدي في المستقبل المنظور: الدعم من قبل الدول العربية الأخرى لرفع قدرتها العسكرية أو استعادة دعم القوة العظمى من قبل روسيا. في ظل مثل هذه الظروف، ستكون سوريا مجبرة على الاعتماد على مواردها الذاتية لرفع قدرتها العسكرية.

سيدفع هذا الطموح سوريا، وربما ليس عقب توقيع معاهدة سلام بكثير، لطلب مساعدة الولايات المتحدة، ليس فقط الاقتصادية، مثلما هو واضح بالفعل - ولكن أيضاً العسكرية. ويجب أن يكون واضحاً لسوريا أن الولايات المتحدة لن تملأ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي في بنائها العسكري فيما يتعلق بالدعم العسكري خلال فترات الازمات. ومن الممكن، على الرغم من ذلك، افتراض أن سوريا قد ترى في السابقة المصرية أساساً ممكناً لتلقي إمدادات جوهريّة من الأسلحة المتقدمة بدلاً من أسلحتها الروسية أو كمكمل لها. في نفس

الوقت ستسعى سوريا إلى دعم روابطها مع الولايات المتحدة، بهدف خفض امكانية التهديد من جانب إسرائيل وإضعاف الدعم الأمريكي لها.

في ضوء هذه العوامل، يمكن توقع ان تعمل سوريا كشريك لجهود مصر «لإعادة إسرائيل إلى أبعادها الطبيعية». وهذا يمكن أن يجد تعبيره على سبيل المثال، في مشاركة سوريا النشطة لمصر في جهودها لتقليل التفوق التكنولوجي الإسرائيلي وفرض ضوابط على قدراتها النووية، بدعوى عدم وجود مبرر لتلك القدرات في أعقاب تحقق السلام بين إسرائيل وجيرانها.

وأخيراً، هناك القضية اللبنانية فلسوريا مصالح حيوية في لبنان وهي تخشى أن تجد وضعها هناك يتراجع نتيجة معاهدة سلام. فضلاً عن ذلك، فيمكن أن تصبح مصلحة سوريا في الحفاظ على وجودها في لبنان أكثر قوة في ظل ظروف السلام لسببين. أولهما، أن انخفاض التهديد الإسرائيلي المباشر ضد منطقة دمشق عندما يترك جيش الدفاع الإسرائيلي مرتفعات الجولان، يمكن أن يدعم في الوقت ذاته المخاوف من تهديد عسكري إسرائيلي تجاه لبنان، والأكثر أهمية، أن السلام بين إسرائيل ولبنان سيجبر السوريين على إحكام سيطرتهم على لبنان بهدف تجنب اختراق اقتصادي وسياسي من قبل إسرائيل، الذي من شأنه أن يضعف وضع سوريا في لبنان، في ضوء ذلك كله، سيستمر لبنان في كونه حلقة حيوية في مفهوم سوريا الأمنى لسنوات عديدة.

المضامين بالنسبة لإسرائيل :

يتمثل الاستنتاج الاساسي الذي يبرز من كل ما سبق، في كون التفوق العسكري الإسرائيلي سيدرك، حتى في ظل ظروف السلام، من قبل السوريين باعتباره تهديداً ضخماً - وإن يكن ذا مستوى أكثر انخفاضاً وتعبيرات واقعية أقل منها اليوم - يجب عليهم الاحتماء منه. وسيدرس السوريون عند صياغة مفهومهم الأمنى في المستقبل، تحركات إسرائيل الأمنية، وخاصة خططهم لزيادة قوتهم العسكرية. وفقاً لذلك، سيكون من الهام أن تأخذ إسرائيل في حساباتها - عند تخطيط عملية البناء العسكري عقب اتفاق السلام، وبدون التنازل فيما يتعلق باحتياجاتها الحيوية - ليس فقط متطلباتها الامنية الخاصة، لكن أيضاً الأسلوب الذي من المحتمل أن تستجيب به سوريا لزيادة إسرائيل قوتها العسكرية، فينبغي افتراض أن سوريا لن ترى بديلاً عن متابعة عملياتها الخاصة لتدعيم نفسها عسكرياً حتى أقصى قدرتها، ويجب الأخذ في الحسبان أن تلك العملية ستقلل من المزايا التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها في إطار اتفاق سلام. ويقود النظر إلى ذلك بشمول، إلى افتراض أن خطط تدعيم القوات المسلحة الإسرائيلية في أعقاب اتفاق سلام ستولد سباق تسلح جديد في المنطقة لن يشمل فقط سوريا، ولكن أيضاً مصر ومن المحتمل دول أخرى.

وستطرح معاهدة سلام قضية إمداد سوريا بأسلحة امريكية متقدمة، ليس هناك شك في كون سوريا، من جانبها، ستناضل من أجل الحصول على هذه الأسلحة، ويجب الأخذ في الحسبان أن هناك في حكومة الولايات المتحدة ومؤسسات

الدفاع من يرون مثل هذا التحرك إيجابياً، حيث يدعم روابط سوريا بالولايات المتحدة والغرب ويحول دون سعى سوريا للبحث عن موردين بدلاء مثل روسيا، أو الصين، أو الدول الأوروبية. وتميل الحكومة الامريكية كذلك إلى النظر إلى ربط سوريا بها من خلال امدادات الأسلحة والاعتماد عليها كضمانات اضافية للالتزام سوريا بمعاهدة السلام، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاقليمي.

وإذا حدث ذلك بالفعل، فيجب افتراض أنه، في أعقاب توقيع اتفاق سلام، سيكون من الصعب على إسرائيل معارضة امداد سوريا بالأسلحة، علانية أو بشكل خاص - مثلما كان الحال عقب السلام مع مصر. فلن يكون هناك اساس كاف لإسرائيل، في أعقاب توقيع معاهدة سلام، للإدعاء بضرورة عدم تسليح سوريا، طالما لن يكون من الممكن بعد ذلك تعريف سوريا باعتبارها دولة عدو، وخاصة في مواجهة المعونة العسكرية الامريكية الكبيرة والسرية المتوقعة لإسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فمن الصعب تصور أن سوريا ستحصل على كميات مماثلة لتلك التي حصلت عليها مصر.

ففي ذلك الحين، كان إمداد مصر بالأسلحة ضروريا بالنسبة للامريكيين لمكافأة مصر تعويضاً عن قطع صلتها بالاتحاد السوفيتي، في حين لم تفصل سوريا نفسها أبداً عن موسكو، وليس لديها اليوم خيار الحصول على دعم روسي. إضافة إلى ذلك، لم تعان مصر من وجود صورة سلبية لها في الكونجرس الامريكي، مثل تلك التي لسوريا. وأكثر من ذلك، فإن تسليح سوريا ليس ضاراً فقط بمصالح إسرائيل، ولكن أيضاً بمصالح الاردن وتركيا. ومن ثم، فإنه يجب الأخذ في الحسبان أن الحكومة الامريكية ستكون مهتمة وراغبة في امداد سوريا بالأسلحة حتى المتقدمة منها، لكن ذلك سيتم بأسلوب محسوب ومنضبط.

يتمثل مغزى هذه العوامل جميعاً في أنه من اللازم على إسرائيل التوصل إلى اتفاق مع حكومة الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة، سابق على صياغة وتوقيع معاهدة سلام، في الوقت الذي تتمتع فيه إسرائيل بنفوذ أكبر في المسألة. ويجب أن يتولد في الذهن، كيفما كان، أن تحقيق مثل هذا التفاهم له أيضاً جانب مقابل : فمن المحتمل أن تطلب حكومة الولايات المتحدة من إسرائيل أن تحد من برامجها الخاصة بزيادة قدرتها العسكرية بهدف تقليل خطر تجدد سباق تسلح في المنطقة.

ويبقى احتراس أخير هو أنه ليس من مصلحة إسرائيل استمرار ادراكها كعدو في أعين السوريين، بما أن ذلك سيفرض على سوريا اتخاذ إجراءات أمنية، الأمر غير المرغوب بالنسبة لإسرائيل، ولأن ذلك الادراك سيضر باحتمالات تطبيع العلاقات بين الدولتين. ولذلك، سيكون من الهام أن تعمل إسرائيل، فيما يتجاوز احتياجاتها الحيوية، على الحد من تصورات سوريا لها كتهديد من خلال أنشطة مباشرة والمبادرة بإجراءات لبناء الثقة. في هذا السياق، هناك مجال لبحث امكانية تأسيس نظام دفاعي اقليمي بما يحد من تصورات التهديد المتبادلة.

الجندى الأبيض والجندى الأسود سر التفرقة بين أبناء الطائفة الشرقية والغربية في تولى المناصب القيادية

تحقيق / مشويه زوندروعاميت نافون

الملحق الاسبوعى لمعاريف ١٩٩٦/٦/٢١

مواليد اسرائيل وكان والديهما من نفس المنطقة الجغرافية، شغلا منصبى رئيس الاركاز العامة ووزير الدفاع. وكان رابين ايضا رئيسا للحكومة. والمرشح بقوة ايضا للانضمام الى ذلك النادى، كوزير دفاع أو كرئيس حكومة فى المستقبل هو ايهود باراك، الذى كان سابقا رئيس جهاز الأمن العام ورئيس هيئة الاركاز العامة. كان باراك ايضا قائد سرب القيادة العامة، وكان قائد الموساد الحالى نائبه وكان نتيها هو رئيس الحكومة الحالى قائد طاقم تحت امرته.

• تحطيم المظلومين ..

لقد حقق وزير الدفاع الجديد، يتسحاق مورديخاى انجازاً مذهلاً وغير مسبوق. ففي اكتوبر ١٩٩٤، قام وزير الدفاع ورئيس الحكومة يتسحاق رابين بابلاغ مورديخاى، انه لن يعينه نائباً لرئيس الاركاز أمنون ليفكين شاحاك. وقد فضل رابين عليه اللواء «متيان فيلناى». ولم تمضى الا تسعة اشهر على استقالة مورديخاى من جيش الدفاع، حتى اصبح هو قائد ليفكين شاحاك وهو ما تحقق هذا الأسبوع. وكان اربيل شارون قد امضى تسعة أعوام منذ ان تم تسريحه برتبة لواء حتى عاد ليصبح وزيراً للدفاع.

وينيامين بن اليعازر «عميد احتياط»، ووزير الاسكان السابق، من مواليد العراق، رفض الادلاء بأى كلام لهذا التحقيق الصحفى. كذلك فعل ايضا مشويه ليفى رئيس الاركاز العامة الاسبق، والذى هاجر أبوه من العراق. وكذلك وزير الدفاع الجديد اللواء احتياط يتسحاق مورديخاى، رفض أى مقابلة. والشخص الذى يعرف عن قرب كل من بن اليعازر ومورديخاى يرى أن كليهما لديه احساس عميق بالظلم والاجحاف من جيش الدفاع الاسرائيلى على خلفية كونهما ابناء طائفة شرقية، لكنهما لا يمكن ان يخوضا فى الحديث حول هذا الأمر ابداً على الملأ.

المرشحان من داخل جهاز الأمن العام (شاباك) لخلافة

أثناء مراسم الاحتفال بمنح درجة ملازم ثان لشاب من أصل يمنى، أعلن دفيد بن جورىون رئيس الحكومة وأول وزير للدفاع، أن يوما سيأتى ويصبح لجيش الدفاع الاسرائيلى رئيس اركان من أصل يمنى. وممرت ٤٢ سنة على هذا التصريح، ولم يأت هذا اليوم حتى الآن، ولا حتى لاح فى الأفق. وإذا دققنا عن قرب فى النخبة الأمنية الحاكمة لدولة اسرائيل، على مدار الثمانية وأربعين عاما والاسباع الخمسة التى مضت منذ قيام الدولة، تظهر حقيقة مذهلة. انه من بين ٥٢ رجلا وامرأة واحدة، شغلوا المناصب الستة الأمنية الرفيعة والحساسة فى اسرائيل. هناك اثنين فقط من أبناء الطائفة الشرقية، أو كما جرت العادة على تسميتهم (برشوموت) - «فاكهة غير ناضجة»، نووى أصول آسيوية - افريقية. والمناصب الستة التى جرى رصدها هى رئيس الحكومة. وزير الدفاع، رئيس الاركاز العامة، رئيس الاستخبارات، رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) ورئيس الموساد. والاثنان اللذين يشكلان ٣.٧٪ من هذه المجموعة - يمكن ان تتضاعف هذا الأسبوع - هما مشويه ليفى رئيس الاركاز الاسبق، الذى كان أبوه مهاجراً من العراق، ويتسحاق مورديخاى، من مواليد كردستان وزير الدفاع الجديد.

وفى هذا النادى الراقى شلة رجال - بن جورىون، ليفى اشكول، مشويه ديان، يتسحاق رابين، شيمون بيريز ومناحم بيجين - تبادلوا على مدى سنوات قبعات الاستحواذ على البؤرة الأمنية فى الدولة عدة مرات: رئيس الحكومة، وزير الدفاع، رئيس الاركاز العامة. وكان يبدو احيانا خاصة فى عهد بن جورىون وطوال الثمانينيات والتسعينات، أن الأمر يعنى أعضاء نادى النخبة الاشكنازية المفلق. فبن جورىون واشكول وبيجين وبيريز الذين ولدوا فى اوربا الشرقية، كانوا وزراء دفاع ورؤساء حكومة. مشويه ديان ويتسحاق رابين،

يعقوب بيرى على رئاسة الجهاز كانا «كرمى جيلسون» و«جدعون عزرا». وعائلة أم جليون من أصل روسى وأبوه من مواليد جنوب افريقيا. اما ابو عزرا فمن اصل عراقي وأمة من أصل ألماني. يقول جيلون «المسألة الطائفية مثلما الدينية، لم تكن ابداً مشكلة في جهاز الامن العام ولم تؤثر على أى معايير للتعينيات منذ كنت مشاركاً في التعينيات، على كافة المستويات. كذلك في التنافس على المنصب امام جدعون عزرا، لم تكن مسألة الطائفة بالمرّة ضمن معايير اختيار من الذى يشغل المنصب، وخلاصة القول، إنه على مر السنين يزداد التوازن بين الاشكناز وبين الذين ترجع اصولهم الى طوائف شرقية في الجهاز.

والأمر ينطبق على كل مستويات الادارة والقيادة. وفي تقديري أن احد كبار المسؤولين في الجهاز والذى سينافس على منصب رئيس الجهاز القادم هو من الطوائف الشرقية، من مواليد دولة شرق اوسطية».

* ما هو تبريرك لحقيقة ان شخصا من اصل شرقى لم يعتلى رئاسة احد أفرع القطاع الاستخبارى؟

في العشرين سنة الاولى من عمر الدولة، كان التطوع لقوات الامن - مثل الوحدات الخاصة أو جهاز الأمن العام أو الموساد - أقرب الى ابناء عائلات تحملت دوراً كاملاً في اقامة الدولة. كانت هذه العائلات أو الاسر من اعضاء المنظمات السرية مثل «الهاجانا» وكلما تطور المجتمع الاسرائيلى اصبح اكثر اندماجاً. كما نرى اليوم في وحدات الجيش، فيمكننا ان نرى ذلك ايضا في جهاز الامن العام. والمسألة السكانية تتوازن بشكل متسق على مر السنين. الاستثناء هو ان نسبة المتطوعين مع القيود المفروضة ارتفعت بصورة ملموسة وهذا ما حدث ايضا في الجيوش المتميزة.

ومقابل ما يقوله جيلون، فان عضو الكنيست جدعون عزرا يعتقد ان حقيقة ان ابناء الطائفة الشرقية لم يصلوا الى مناصب كبيرة في الهيئة الامنية - العسكرية في الدولة ليس مصادفة. يقول عزرا «إننى بصورة شخصية لم أشعر طوال مدة خدمتى في جهاز الأمن العام، بالظلم على خلفية طائفية ولكن لا يمكن ان نتجاهل المعطيات الظاهرة هنا. انها حقائق. وليس مستحيلاً ان تنبع هذه المعطيات من ان الشلل أو الجماعات التى سيطرت على السلطة دائماً ضمت اشخاص مقربين منها، اختاروا القادة من بينهم وليس من اناس اعتبروهم من الجانب الآخر. هناك أناس يشعرون بالظلم، وتعيين موردخاي وزيرا للدفاع هو امر يدعم بالتأكيد هذه الفئة من السكان».

هل تعتقد أن هناك من أيد تعيين مردخاي وزيراً للدفاع بسبب أصله؟

- نعم هناك اناس كان أصل موردخاي احد اسباب تأييدهم الكبير له. وأنا اظن انهم كانوا يريدون ان يروه فيما هو أكبر من منصب وزير دفاع. انهم يعتبرونه زعيم المستقبل بالدرجة الاولى.

*** المجموعة النوعية ..**

د. رؤفان جال من معهد «كرمل» للابحاث الاجتماعية والذى

كان في السابق الاخصائى النفسانى الأول لجيش الدفاع الاسرائيلى يعتقد أن النظرة الطائفية في تعيين كبار الشخصيات بالجيش، لم تكن بالمرّة معياراً لجأ اليه المسؤولين لا عند وقف ترقية ضابط ينتمى الى الطائفة الشرقية ولا عند ترقية شرقيين لمنصب كبيرة. ولكن لا يمكن ان نتجاهل وجود فجوة بالفعل - صحيح انها تقلصت بمرور السنين - في العلاقة بين نسبة ابناء الطائفة الشرقية من السكان وبين توزيعهم بالوحدات المختلفة في جيش الدفاع. ويمكن بالطبع الاشارة الى حقيقة انه في الستينات والسبعينات، وحتى اوائل الثمانينات، فان نصيب ابناء الطائفة الشرقية في الوحدات الاكثر كفاءة مثل الطيران والاستطلاع وكذلك في وحدات المظليين، كان قليلاً بشكل ملحوظ بالنسبة للاشكنازيين، وبشكل عام من الممكن ان نجدهم في وحدات الخدمات ووحدات خاصة مثل «جولانى». ويمكن القول انه في وحدات معينة، مثل فرقة استطلاع قيادة الاركاب العامة والكوماندوز البحرى. كان هناك ظلم واجحاف ملموسين بسبب اسلوب تجنيد الافراد لهذه الوحدات الذى كان عائلياً تقريباً. ولكن على وجه العموم. فان الفجوات لم تنبع من ظلم طائفى مقصود.

«اجراءات التعيين في جيش الدفاع الاسرائيلى تحاول التعامل مع هذا الظلم الهيكلى؟

- فى ما يتعلق باجراءات واساليب التعيين والتصنيف للقوى البشرية فانهم يستخدمون في جيش الدفاع معيار فعال يطلق عليه (جماعة الكفاءة) أو ما يسمى بالمجموعة النوعية، والتي تتكون من اربعة عناصر: الثقافة، معرفة اللغة العبرية، اللياقة الذهنية التى تحدد مستوى الذكاء، ومدى التكيف مع الظروف الصعبة. ورغم أن هذه المعايير فعالة وناجحة تماماً، فإن ابناء الطائفة الشرقية، بعامّة، حققوا درجات اقل من الاشكنازيين بالنسبة للثقافة، فالحقيقة ان ١٢ عاماً من التعليم بين الشرقيين كانت دائماً اقل منها في المربود مما هو لدى الاشكنازيين. كذلك معرفة اللغة العبرية ينطبق عليها حكم المستوى الثقافى، وكذلك معدل الذكاء الذى لا يرتبط بالطبع بالاصل الطائفى الا انه في غير صالح ذوي الاصول الشرقية. ذلك لان الشخص حتى لو كان ذكياً، لكنه لا يملك ثقافة واسعة ولا خبرة كبيرة، فمن الصعب عليه ان يستخدم قدرته تلك.

«هل هناك فروق اخرى بين الاشكنازيين والشرقيين في الاختبارات؟

- الفرق الاكثر وضوحاً بين الاشكنازيين والشرقيين، في الفترة حتى اوائل الثمانيات تمثلت في درجة حافز الخدمة. وبصورة اوضح، درجة الحافز والقدرة على التكيف كانت منخفضة لدى طائفة الشرقيين عنها بين الاشكنازيين، بسبب التفاوت في المستوى بينهما وعندما ندرس جميع هذه المكونات سويًا تتضح الفجوة في درجات ومستويات المجموعة النوعية بين الاشكنازيين والشرقيين، من هنا فان الفجوة بين الطائفتين كبيرة بالنسبة للاعداد المندرجة في المجموعة النوعية أو (جماعة الكفاءة) المشار اليها، وفي

المرحلة القادمة ستصبح الفجوة اكبر في عدد الضباط داخل الطائفتين.

بالاضافة الى أنه في مقارنة اجراها جيش الدفاع بين الاشكنازيين المتمتعين بمجموعة نوعية عالية وبين شرقيين لهم نفس القدرات اتضح انه ايضا بين ابناء الطوائف الشرقية الذين تعتبر مؤشراتهم الشخصية مناسبة للاحاقهم بالخدمة كضباط، فان نسبة الرسوب في الدورة التدريبية للضباط بينهم اعلى بكثير من نسبة الرسوب في المتوسط العام. والمبرر ليس ظلما مقصودا بل الهيكل التنظيمي. فعندما يكون شاب من اصل شرقي بخلفية معينة اثناء دورة تدريبية ومعه ٢٠ شخصا اخرين بخلفية مختلفة، فان تعامله اكثر صعوبة من الاخرين واحتمال فشله يصبح كبيرا. ولكن منذ بداية الثمانينات تتغير المحصلة، ويمكن ان نجد ابناء الطائفة الشرقية بمعدلات عالية للغاية عن ما سبق بين الوحدات النوعية وتأهيل الضباط. ذلك، راجع الي سواء التحسن في نوعية التعليم والتأهيل والثقافة أو بسبب ازدياد الدافع أو الحافز الذي ينبع من التصريحات المتزايدة عن الامكانيات المتاحة للخدمة النوعية في جيش اذفاع وتحقيق التقدم والاستقرار في المجتمع الاسرائيلي.

« هناك قاعدة تقول «إن الدولة والجيش تديرهم ٢٠ اسرة» وطبقا لهذه القاعدة فالجماعة الحاكمة المقربة تعتمد على علاقات صداقة أو قرابة عائلية تدفع باعضائها إلى السلطة؟ رغم ان الامر لا يعنى ظلما مقصودا، فانه يمكن تحديد الظاهرة الآتية: القادة يفضلون تقديم مرشح له خلفية شخصية مشابهة. في حالات كثيرة يتعلق الامر بصداقة حميمة، وربما تصل الي حد علاقة عائلية تكون اكثر بروزا في الاطار العسكري. وظهرت حالة تعيينات بأساليب ارسنقراطية ملكية، بمعنى أن ذلك حدث طبقا لعلاقات «الاسرة الكبيرة» وبذلك بقيت مناصب مختلفة في نطاق جماعة محددة في البحث الذي اعده يول ملخا، وأهرون بيرزمان ويهودا امير عام ٩٢، والذي شمل ٣٠ فصيلة مستجدين كانا قاداتهم شرقيين او اشكنازيين. وقد سئل المستجدون سواء عن استعدادهم للتعاون مع ابناء الطائفة الاخرى (التدرب بنفس الطاقم، الاقامة بنفس الخيمة، وغير ذلك) أو عن تقييم التعامل معهم (حكيم - احمق، مسؤول - غير مسؤول وغيره) اظهرت نتائج البحث ان اصل القائد يؤثر على مواقف من يقودهم: لو كان قائد الفصيلة اشكنازي اصبحت هو النموذج الثابت - فالجنود الشرقيون والاشكنازيون على السواء ابدوا استعدادا كبيرا للتعامل مع الاشكنازيين ونسبوا اليهم انطباعات اكثر ايجابية. مقابل ذلك عندما كان القائد شرقيا ابدى الجنود استعدادا مماثلا للتعاون سواء مع الاشكناز أو الشرقيين، وذلك رغم انهم مازالوا يبدون انطباعات اكثر ايجابية للاشكناز.

بحث اخر اجراه عام ٩٢ كل من «يوسى، أرز» و«يوسى، شبيط»، «ودوريت تسور»، وانصب على العوامل المؤثرة على احتمالات التقدم في الرتبة بجيش الدفاع الاسرائيلي. واطهرت النتائج ان احتمالات ترقى الجنود تتأثر بعدد سنوات التعليم، ومدة الخدمة العسكرية، وحجم الاسرة، واحتمالات

الترقى لضباط الصف تتأثر بعدد سنوات التعليم فقط، اما احتمالات، الترقى في سلك الضباط فتتأثر بعد سنوات التعليم ومتغيرات القدرة الذهنية. اما الاصول الطائفية - كما يقرر البحث - فليس لها تأثير مباشر على احتمالات الترقى. وهذه النتائج تتفق مع نتائج الدكتور «افيعام برحاييم» عام ١٩٨٧، التي اظهرت عدم وجود ظلم أو اضطهاد طائفي بين المناصب العليا في جيش الدفاع الاسرائيلي بالنسبة لرتب عقيد وحتى لواء.

ومع ذلك فيبقى جزء من الحقيقة: ان عملية التصنيف والترقى في جيش الدفاع تعتمد على القدرة الذهنية والتعليمية المتقدمة، ذلك رغم ان التأديب والاستقامة كمعايير للترقى لهما اعتبارهم في هذا العملية - مثلما يحدث لعمليات تصنيف اخرى في المجتمع الاسرائيلي - في صفات يحوز الاشكنازيين فيها ميزة نسبية. والبيانات الاحصائية تدل على ذلك بالنسبة للقائمين على رأس المؤسسات الامنية - الحكومة، وزارة الدفاع، قيادة الاركان العامة، الاستخبارات، جهاز الامن العام، الموساد، لجنة الطاقة النووية. ووجدت النخبة بجيش الدفاع، كتيبة القيادة العامة، والاسطول ١٢ - ويعكس ذلك حقيقة ان هناك صلة كمية واضحة، حتى ولو بدون قصد - بين الاصل الطائفي وبين تسلق قمة النظام الحاكم.

* استيعاب بطي

الضابط الذي اعتبر لفترة معينة المرشح المضمون لتحقيق نبوءة بن جوربون بشأن رئيس الاركان اليميني الاول، هو افيجدور كهلاني، صاحب نوط الشجاعة في حرب يوم الغفران (اكتوبر) توقف كهلاني عند رتبة لواء ويقول «لم اشعر بالمرءة بأي ظلم أو اجحاف لسبب طائفي في جيش الدفاع» ويضيف كهلاني الذي عين هذا الاسبوع وزيرا للأمن الداخلي «عندما جاء وقت كنت مرشحا فيه لرتبة عميد، شعرت ان قائمة الاعتبارات تبرز بها معيار شخص سيحول دون تعييني، وليس بالضرورة معياراً مهنياً. لم اعرف ما هو هذا المعيار الشخصي وعليكم ان تسألوا عنه الشخص الذي قرر ذلك. ولكن يحتمل ان الامر كان على خلفية شخصية وان جماعات الضغط ارادت تعيين شخص اخر.

وبين القيادة العامة للاركان الحالية في جيش الدفاع، يعتبر الفارق العددي بين الاشكناز والسفارديم (الشرقيين) منخفضا عنه في أي وقت آخر. ولو ان التساوي بينهما مازال بعيدا. وباستثناء رئيس الاركان العامة شاحاك. هناك ١٧ عميد ليس من بينهم الحاخام العسكري الملحق في واشنطن وحاخام محكمة الاستئناف. بين هؤلاء ١١ عميد من عائلات ذات اصول اشكنازية. موشيه يعلون (سمولنسكي) الكس طال، عميرام لفين، عوزي ديان، شلومو يناي، شموئيل ادر، عميعاز سجييس، جدعون شاير، زئيف ليفنا، يتسحاق باريك وموشيه عفرى وخمسة عائلات من اصول شرقية: شاؤل موفاز، وجابي أوفير، ايتان بن الياهو، واثنان عمداً جدد. جابي اشكنازي وعاموس ملخا. وكانت أم نائب رئيس الاركان ميتان فيلنای قد هاجرت من مصر.

أحدى الشخصيات الأمنية الكبيرة - رفضت الكشف عن هويتها - تعتقد انه ليس هناك ظلم مقصود لذوى الاصول الشرقية في جيش الدفاع وفي وزارة الدفاع. ويقول الضابط الكبير سابقاً « ان الاستقرار في اسرائيل قام على اكتاف مهاجرين من اوربوا الشرقية». ويضيف هذا الضابط السابق الذي ينتمى هو نفسه الى اصل اشكنازى « فالجماعة التي تسيطر على مقاليد الحكم لم تمنع بصورة فعالة تقدم ابناء الشرقيين، ولكن تولدت ديناميكية فاعلة كان لها أثرها بدون شك. كذلك سيستغرق الامر وقتاً حتى يصل المهاجرون الجدد من روسيا الى مواقع تأثير رئيسية، وقد اختصر « ليرمان » الطريق، ولكن ناتان شرانسكى له عشر سنوات في الدولة، ولم يقدم أى جديد فى الواقع فلهذه شخصية قوية جداً ولك ان تتساءل كيف لم يصبح وزيراً بالحكومة فور وصوله.

« ايضاً بالنسبة لـ يتسحاق مورديخاى يمكن الاعتقاد انه اختصر الطريق، ليس بفضل الحظ القليل؟

- لقد برز مورديخاى فى الجيش بسبب صفاته الشخصية الحقيقية. انه ليس من البلاستيك فلهذه بالفعل مقدرة وكفاءة. وقد وصل الى منصب وزير الدفاع لأنه كفء. ولم يصل الى المنصب لكونه كردي. وبكلمات اخرى محددة، لقد وصل الى ذلك رغم انه كردي. انه ثروة سياسية. فلهذه فهم عميق للسياسة، وإدراك لكيفية ادارة شؤون الحياة. لذلك فانه يشكل قوة سياسية. وفى الواقع اننى اسأل لاننى لا أعرف بالفعل هل ابراهام شوشان من سلاح البحرية سفاردي (شرقى)؟ وهل ايتان بن الياهو سفاردي؟

« ابو ايتان بن الياهو من ايران. اذن هل تعتقد ان من عينه قائداً لسرب اف - ١٥ أو لقيادة سلاح الجو قد التفت بأى حال إلى كونه سفاردي أم لا؟ «وموفان» سفاردي؟ ربما فضلوه عن الاشكنازى شمؤئيل أراد أو الاشكنازى سوكنيك؟ وهل هناك من سأل اذا كان سفاردي أو اشكنازى؟ وهناك العديد من الامثلة تترد اسماء اصحابها ولا يتبادر الى الذهن تصنيفهم أو حتى الاستفسار عن كونهم شرقيين ام غربيين فى الاصل.

« كيف تفسراً ان عدد أمن رؤساء جهاز الامن العام والموساد منتمين لجماعة واحدة: يوسف هرملين، ابراهام احييتوق، ابراهام شالوم، تسافى زمير، شفتاى شفيط، داني ياتوم؟

لقد تعرفت على افرهام شالوم عندما كان رئيس شعبة فى جهاز الامن العام، كنت على مدى سنوات واثق انه عراقي، ودهشت حقاً عندما علمت ان ابراهام شالوم ولد فى فيينا. والواضح ان هذا نابع من التوجهات الاجتماعية لمجتمع المهاجرين الذى بنى نفسه وتعرض بالضرورة لمثل هذه الاشياء.

* الارقام تتحدث ..

- ٩ رؤساء حكومة تولوا المنصب فى ١٢ فترة رئاسة سبعة منهم ولدوا فى اوربوا الشرقية واثنان فى اسرائيل من انساب

شرق اوربوية.

- ١٢ وزير دفاع شغلوا ١٧ فترة . سبعة منهم ولدوا فى اوربوا الشرقية، واربعة ولدوا فى اسرائيل ينتسبون الى عائلات شرق اوربوية. وواحد فقط - يتسحاق مورديخاى - ولد فى كردستان.

- ١٥ ضابط شغلوا منصب رئيس الاركان العامة. ثلاثة ولدوا فى روسيا. وواحد فى النمسا وواحد فى يوغوسلافيا، وعشرة ولدوا فى اسرائيل. تسعة منهم تعود اصولهم العائلية الى اوربوا الشرقية. (موشيه ليفى المولود فى اسرائيل، هاجر ابوه من العراق).

- ١٢ ضابط كانوا رؤساء لجهاز الاستخبارات على مدى ١٤ سنة اثنان ولدوا فى اوربوا الشرقية وواحد فى ايرلندا وواحد فى تركيا - منتسباً الى اسرة من اوربوا الشرقية - وهناك تسع ولدوا فى اسرائيل، ابناء لاسر من اوربوا الشرقية.

- ٩ رؤساء لجهاز الامن العام فى عشر فترات. اربعة منهم ولدوا فى اوربوا الشرقية، اثنان فى النمسا، وثلاثة ولدوا فى اسرائيل، تعود اصولهم الى اوربوا الشرقية وجنوب افريقيا. - ٨ شغلوا رئاسة الموساد. اثنان ولدوا فى اوربوا الشرقية وستة ولدوا فى اسرائيل، تعود اصولهم الى عائلات من اوربوا الشرقية.

- ١٩ ضابط تولوا قيادة كتيبة القيادة العامة للاركان منذ تشكيلها. منهم ١٦ نوو اصول اشكنازية: ابراهام ارنان - داف تمرى - عوزى يائيرى - مناحم دجلى - ايهود باراك - جيورا زورع - يونى ننتياهو - عميرام لفين - نحما تمرى - عوزى ديان - لواء ش. - عومر برليف - موشيه يعلون - عقد ر. - عميد س. - عميد ي/ اثنان من قادة هذه الوحدة ليسا من اصل اشكنازى صريح، يوسف كستل الذى خلف ارنان والمولود بالخليل، كانت اسرته قد وصلت مطرودة من اسبانيا الى غزة، اما والد العميد ع. فمن اصل بولندى لكنه امه جاءت من مصر. والعميد د. قائد الوحدة بين ١٩٩٢ و٩٤، فانه من مواليد اسرائيل واصله مغربى.

- ١٨ تولوا فرقة ١٢ البحرية. كلهم من اصل اشكنازى يوحاى بن نون - ايزى ريف - يعقوب عتسيون - دفيد فرومر - داف شافير - اهورون بن يوسف - زئف الموج - شاول زيو - تسافى جفعاتى - جادى شابى - حنينا عميشاق - عامى ايلون - عوزى لفنت - يديدا يعرى - اورى طايئس - شياكه بروش - ران جليнка.

- ١٤ كانوا فى منصب مدير عام وزارة الدفاع ليس من بينهم واحد من اصل شرقى. اليعازر بارى، بنحاس سافير، زئيف شيند، شيمون بيريز، اشر بن ناتان، موشيه كشتى، يشعياهو لفى، يتسحاق عيرونى، بنحاس زوسمان، يوسف معيان، ابراهام بن يوسف، اهورون بيت هلمى. مناحم مارون ودفيد عفرى.

- ٦ اشتغلوا كمدرء عموم لجنة الطاقة النووية - وهى احد الاجهزة الحساسة للغاية فى الدولة وقد دام هناك ايضا

هكذا قمنا بتصفية الحركات السرية المعارضة جماعات باسماء مستعارة أدت خدمات لكي تعيش دولة اسرائيل الوليدة ولم تخلو هذه الخدمات من اعتقالات واغتيالات

تحقيق / رونن برجمان

الملحق الاسبوعي لصحيفة هآرتس ١٩٩٧/١/٢٤

ايضا باسم ايزى دوروت. كان مقر القيادة في يافا. هذا الجهاز، فيما اعلم، عمل ضد استمرار وبقاء المنظمة العسكرية القومية وتنظيم المناضلين لحرية اسرائيل. وبالإضافة الى هذا الجهاز عملت على الساحة كذلك عدة تنظيمات اخرى في غاية السرية، لا يجرؤ احد على الافصاح عن اسمائها على الإطلاق.

من بنيتها وحدة كانت تسمى آنذاك م. ص. ٣٩٥ ويحكي أمنون دوروت - صحفي سابق - وكان في السنوات الاخيرة رئيس رابطة اطلاق سراح الجاسوس جوناثان بولارد يقول «مع انشاء جيش الدفاع الاسرائيلي، سعت عدة وحدات الى ارسال رجالها الذين خدموا في هذه الوحدة الخاصة. كنت انا ومعى ثلاثة آخرون قد تم ارسالنا الى البالماح (كتائب الكوماندوز) التي انحلت في ذلك الوقت. وضعت قاعدة الوحدة في موقع مغلق وسري للغاية يقول دوروت: «اجتزنا تدريبات في القتال المساند وفيما بعد بعض تدريبات تتعلق بالنشاط الاستخباري، المدربون والمرشدون كانوا من البلاد ومن خارجها. وقد سميت الوحدة بأسمين حركيين سريين: بلدي (فولاذي) و/م ص ٣٩٥ كان القائد هو «يستحق فايما» من البالماح. ونائبه زلمان كوهين (زوما).

ويصعب على فهم اسباب عدم الكشف عن نشاط «بلدي» بالكامل حتى اليوم؟ حتى «ايسار هرال» الذي يحب بوجه عام ان يتحدث عن تاريخ جماعة الاستخبارات، يرفض التحدث عن «بلدي» وغيرها، الاحتمال المرجح ان سبب ذلك يكمن في الدور المحير الذي لعبته هذه الوحدات الاستخبارية في اطار نشاطها ضد الخارجين على المنظمة العسكرية القومية وتنظيم المناضلين في سبيل حرية اسرائيل.

• الهروب من سجن يافا ..

في ١٤ مايو ١٩٤٨، عشية الاعلان عن قيام دولة اسرائيل، قررت الامم المتحدة ارسال وسيط خاص الى فلسطين لاقرار السلام بها. انه «هارون فولكا برنابوت» المكمل بالمديح والثناء على دوره ككاتب رئيس الصليب الاحمر السويدي في الحرب

في «بيت يائير» بتل ابيب، الذي يقع فيه متحف مقاتلي الحرية من اجل اسرائيل (*) وأرشف المنظمة، مازال العاملون ينادون بعضهم البعض باسمائهم السرية. احدى العاملات في المكان من قدامى اعضاء المنظمة السرية اتصلت بعضو آخر قديم لكي تشرح له معلومة تاريخية. ولم يتعرف الرجل على المتحدث التي قدمت نفسها باسمها الحقيقي، ووافق على الرد فقط بعد ان تكشف عن هويتها باسمها الكودي الذي يعود الى هذه الايام الماضية.

في أرشف آخر تجتمع لجنة سرية باشراف مساعد وزير الدفاع - حاييم يسرائيلي - وتنتخب بعض الوثائق المتنوعة للنشر. تعمل اللجنة على تبويب وثائق غاية في القدم، تعود الى السنوات التي كانت (لحي) فيها ما تزال حركة سرية، وكان أعضاؤها المناضلون في سبيل حرية اسرائيل، ما يزالون يعملون في سرية تامة. هذه الوثائق تعود الى شى: «شירות هايديعوت»، (وهي مصلحة الاستخبارات في منظمة الهاجانا قبل قيام اسرائيل) وتعود الى الشرطة الجنائية البريطانية سى. آى. دى. وليس لدى اللجنة أى تفويض - في الوقت نفسه - لتعرض لشؤون استخبارية فيما بعد اقامة الدولة.

وستمضى سنوات كثيرة حتى يسمح بنشر كل وثائق هذه الفترة. وهذه مقتطفات تنشر لأول مرة وتتناول هذه القضية. انها الفترة التي انحلت فيها مصلحة الاستخبارات التابعة للهاجانا، ولم يكن قد انشئ بعد جهاز الأمن العام (شاباك) واضطر نظام الحكم الجديد لمواجهة تحديات غير متوقعة وغير طيبة تمثلت على ما يبدو في حركات سرية داخلية، في الوقت الذي كانت معارك حرب التحرير فيه مازالت على اشدها.

يقول مناحم نافوت، النائب السابق لرئيس الموساد ومن اوائل الذين شكلوا جماعة الاستخبارات، كانت تلك فترة انتقالية، فالمنظمة الام لجميع الحركات التي حلت محل مصلحة استخبارات الهاجانا، كانت تسمى (جهاز المساعدة الخاصة) كان المسؤول الاول عنه هو «ايسار هرال» والقائد المباشر - على قدر علمي - كان ايزيدور روط، الذي عرف

العالمية الثانية، ونجح برنادوت في التوصل الى هدنة للقتال والمعارك الدائرة، وفي ٢٧ يونيو اقترح برنامجا لحل النزاع تضمن تغييرات في الخطوط العامة لخطة التقسيم منذ ٢٩ نوفمبر. اقترح برنادوت ضم الجليل الى دولة اسرائيل (على ان تبقى النقب خارجها). وبناء ميناء «بحيفا» و«مطار» باللد، واخضاع هجرة اليهود لرقابة الامم المتحدة - واقترح منح بقية الاراضي التي خصصت للدولة الفلسطينية - للمملكة الاردنية.

تنظيم المناضلين لحرية اسرائيل - الذي أنحل نظريا داخل حدود دولة اسرائيل - استمر في العمل كتنظيم مستقل في القدس - التي بالرغم من قرار التقسيم الاصلى - اعتبرت مدينة «مدولة»، وكان استنتاج مناضلي حرية اسرائيل ان خطة برنادوت يمكن ان تتحقق وارسلت خلية مناضلي التنظيم بالقدس لاغتيال برنادوت، ونفذوا مهمتهم بنجاح يوم الجمعة ١٧ سبتمبر ١٩٤٨.

كان يهوشع زتلر (ماتير) قائد تنظيم مناضلي الحرية لإسرائيل في القدس هو صاحب الفكرة والخطة، واشترك في العملية يهوشع كوهن صديق عمر (والحارس الخاص) لبن جوريون، ويستحاق بن موشيه و«مشولم ركوفر» وشخص اخر كنيته «جينجي» وهويته لم تكشف. وادى الاغتيال الي تعقيد الامور في الدولة التي كانت ما تزال وليدة. وكتبت النيويورك تايمز في اليوم التالي ان أى جيش عربى لم ينجح فى انزال ضرر كبير ومؤثر باسرائيل كالاغتيال.

كان ذلك فى اعقاب قضية «الطلنا» التي قتل فيها ١٦ من رجال المنظمة العسكرية القومية (إتسل) واربعة من جنود جيش الدفاع الاسرائيلى فى سلسلة من الصدامات، وخافت النخبة الحاكمة للدولة من نشاطات الحركة السرية المعارضة للحكم الشرعى. لقد سعى رئيس الحكومة بن جوريون ايضا الى ان يعرض للعالم ان اسرائيل ليست موسومة بالقتل، وفعل كل ما فى وسعه للقبض على منفذى الاغتيالات. فاصدر امرا «لايسار هرال» باستخدام وحداته السرية للقيام باعتقالات جماعية لاعضاء المناضلين لحرية اسرائيل، وبنفس المناسبة ايضا لضرب المنظمة العسكرية القومية. ولم يتراجع بن جوريون حتى بعد ان اخبره «هرال» ان المنظمة العسكرية القومية (إتسل) لم تكن لها أى علاقة بالاغتيالات.

وقد بلغ اجمالى المعتقلين اثر هجمات الشرطة وجهاز الخدمة السرية فى ارجاء البلاد حوالى ٥٠٠ من اعضاء تنظيم المناضلين من اجل حرية اسرائيل. معظمهم اعتقلوا فى سجن يافا بالقرب من ميدان الساعة. وفى يافا بدأت الخدمة السرية بالتحقيق مع المعتقلين فى محاولة لاكتشاف قتلة «برنادوت» وقد جعل اعضاء المناضلين لحرية اسرائيل (لحي) مهمتهم صعبة. فقد رفضوا ان يتم احصاؤهم وتسموا جميعهم باسماء «دفيد بن جويون» او «داف يوسف» ويحكى دفيد شومرون الذى كان رجل الموساد النشط بعد فترة وجيزة، وكان آنذاك قائد لحي فى منطقة تل ابيب انه بعد اعمال تحرى وملاحقة طويلة من احدى الوحدات السرية القى القبض عليه فى احدى دور السينما، ونقل الى شرطة «ديزنجوف» ومنها

الى سجن يافا، يحكى قائلا : «كانت العلاقات فى يافا بين الحراس والمسجونين، جيدة للغاية. لقد منحونا استقلالية تامة ولم يزعجوننا. غير ان كل شئ اضطرب عندما قرر احد المسؤولين بصورة مفاجئة وقف الزيارات. وجرى اخبار الاسر التي انتظرت فى ميدان الساعة انهم نقلوا الى مكان اخر. وفجأة رأأت احدى السيدات زوجها يقف بالنافذة، وكان يسمى ابو جلدة. فانطلقت صارخة، فالقى حاشيته من النافذة فوق السياج السلكى وقفز الى اسفل، وقمنا بكسر الحواجز، فنحن ايضا اردنا لقاء اسرنا، لذا قفزنا وراءه وبدأنا الرقص فى الميدان. واثنا هذه الفوضى جردنا الشرطة العسكرية التي وقفت عند البوابة من سلاحها. على السطح كانت نقطة بها مدفع رشاش وقامت الشرطة العسكرية هناك باطلاق النار فى الهواء. صعد اثنان منا الى السطح و اسكتوا الشرطة العسكرية، فككوا المدفع الرشاش وبعثوا اجزائه ما حدث عفويا. الكثيرون ممن خرجوا توجهوا الى منازلهم وزاروا اسرهم ثم عادوا الى السجن مرة اخرى. فى اعقاب احداث يافا كتبت «هآرتس» فى صفحتها الاولى : «اعضاء لحي المسجونين وضعوا الحكومة فى محل سخريه. ظلوا اسرى برغبتهم. وبعد ما عادوا الى سجنهم، دعوا مراسلين اجانب لينشروا عار الحكومة فى كل ارجاء العالم» ويقول دفيد شومرون «وبسبب ما جرى فى يافا تقرر نقل المعتقلين الى عكا. ومنذ الهرب تغيرت ايضا المعاملة مع اعضاء لحي واصبحت قاسية بل، ووحشية تقريبا».

ان اليد الحديدية التي قرر بن جوريون تفعيلها ضد اعضاء المناضلين من اجل حرية اسرائيل، قد اثارت المشاعر فورا، وكان «ايسار هرال» الذي رفض التحدث عن «يلدى» (تنظيم فولازي) أو عن أنشطة الخدمات الاستخبارية بعد مقتل برنادوت، الملح الى ذلك فى كتابه «أمن وديموقراطية» وبعد الفرار فى يافا، كتب موضحا ان جيش الدفاع الاسرائيلى تحمل تزويد الشرطة العسكرية بامدادات ومعدات يتم اختيارها وانتقاؤها عن طريق اناس على درجة عالية من المهارة والخبرة.

اليغاز كوريس من قدامى المستعربين بجهاز الامن العام (شاباك) عينه ايسار هرال ممثلا خاصا لجهاز الاستخبارات بسجن عكا. وكانت لكوريس بالفعل خبرة بالسجون والاعتقالات. لم يكن الامر سهلا، فكان من الصعب المحافظة ايضا على سلامة المعتقلين كما يقول كوريس: كان لزاما على احيانا ان اقوم بتهديئة زمرة من الحراس، اذكر على وجه الخصوص احد الحراس الذى جاعنا وكان مهاجرا جديدا، ويملاه الحماس ضد الفاشية، وكان على استعداد أن يفترس المعتقلين احياء. ولولا اننا تمكنا من السيطرة عليه لحدثت مشاكل.

* العمل المزدوج

مع انتقال معتقلي «لحي» الى عكا عين «كوريس» قائدا للمكان من قبل وحدة ميرتس «لم اكن مسؤولا عن الحراس. كان الجنود تحت قيادة الحاكم العسكرى للمنطقة يعقوب لوبلينر، الذى يسمى «هاردى». كنت بمثابة مفوض او ضابط

سياسي اكثر منه عسكري، لانه كانت هناك كثير من المشكلات الحساسة التي تحتاج لباقه وكياسة، ولم يوافقوا في وحدة ميرتس على أن يتولوا الجنود العاديون. اقامت خارج السجن واتصلت تليفونيا باهرون حيطريشي النائب العام العسكري. «كورييس» كان مسؤولا عن اخراج السجناء الى تحقيقات الخدمة السرية. لكن المهمة الاكثر حساسية لكورييس كانت الاتصال باحد معتقلي تنظيم لحي وهو «دفيد اردون». ليس معروفاً بأي قرابة عائلية للفنان «اردون» - لكن كورييس يقول عنه انه فنان موهوب كان اردون عميلا سريا لوحدة ميرتس داخل لحي، وهي حقيقة تتكشف هنا لأول مرة. ويبدو انه كان كذلك على مدى سنوات عديدة، حتى قبل اعلان الدولة، ومنذ تم الاعلان عمل لصالح مصلحة الاستخبارات التابعة لجيش الهاجانا.

يقول كورييس: «ابشالوم ليفي ومائير نوفيك من القيادة في يافا التقوا في مكتبي مع اردون، كان يبلغهم معلومات عن لحي (مناضلي الحرية لاسرائيل)، لا اعرف ان كان قد كشف لهم عن قاتل برنادوت. والذي اعرفه انه لم يكن بين معتقلي لحي موضع شك بل بدا مندمجا تماما ومقبولا من الجميع». وفي ارشيف التنظيم لم نجد وثائق او مستندات عن شخصيته وظروفه. غير ان رجل لحي «طوبيا جان تسيون» وبعض رفاقه في الحركة يصفون ديفيد اردون من سكان «رعنا» بانه شخص منعزل، هادئ للغاية ورزين، يحتفظ بمسافة عن بقية زملاءه. وحسب ذاكرتهم كان اردون مطلقا وبدون اولاد، كان اكبر نسبيا من بقية الرفاق وربما من اجل ذلك لم يرتبط معهم بصداقة.

تعامل تنظيم لحي بصراحة شديدة مع زملائه هؤلاء الذين اعتبروا «خونة» وعند انشاء الدولة تم اعدام بعضهم بعد محاكمة سرية، وتنظيم لحي لم يشعر بالخجل من هذه التصفيات. ويرى محنكو التنظيم ان هذه التصفيات تعد جزءا اضطراريا، وان لم يكن لطيفا بالمرّة في عمل الحركة السرية. من هنا كان واضحا المصير الذي آل اليه اردون. لكن سره ظل مدفونا في عقول رجال النشاط السري. لقد مات اردون قبل بضع سنوات لذلك لا بد أن يسمح اليوم بالكشف عنه.

لقد ادت سلسلة اضرابات ومظاهرات داخل سجن عكا الى سيطرة معتقلي لحي مرة اخرى على السجن. ويحكى امنون درور، «لم تعط القيادة ثقتهما للحراس المنتمين للجيش الذين قاموا على تامين وحماية عكا. فقد خشيت القيادة ان يعتزم المعتقلون الهرب الجماعي ولا يوقفهم الحراس العسكريون من الجنود، بل ربما العكس. لذلك كان هناك ضرورة ملحة للقيام الي مكان سري، غير معلوم حتى لعائلاتهم وتحت حماية أناس مهرة ومحل ثقة».

كان طوبيا جان تسيون احد سجناء لحي يذكر «بشكل طبيعي فكرنا في الهرب من السجن وحفرنا ايضا نفقا لهذا الغرض، لقد تم نقلنا قبل ان ننهي خطة الهرب، وفيما بعد عندما سمعنا انهم يعتزمون وضع عرب في السجن اخبرنا السلطات بمكان فتحة النفق، حتى لا يستخدمها العرب».

امنون درور: «في احد أمسيات يناير ١٩٤٩، وفي ساعة

متأخرة وصل الي المعسكر «يلدي» مبعوث خاص من وزارة الدفاع، احضر معه رسالة من بين جوريون، وحتى اليوم مازلت اذكر الشمع الخاص الذي ختمت به هذه الرسالة، عندما فتحناها اكتشفنا امر بن جوريون للخروج فورا الى السجن في عكا، حتى نخرج من هنا اعضاء لحي السجناء وننقلهم الى معسكر اعتقال سري جديد في جلما».

«جلما»، هي اليوم معتقل كيشون وفيه مبان التحقيقات التابعة لجهاز الامن العام، وكان مقرا قديما للشرطة البريطانية، وبعد ان تقرر نقل معتقلي لحي الى هناك تم ادخال تحسينات على المكان بسرعة، فبنيت زنازات صغيرة بحوائط من جبس واحيط المكان كله بسياج من سلك مكهرب، وجرى تنفيذ ذلك في سرعة تامة. وفي منتصف الليل خرجت قافلة وبها ١٤ سيارة مصفحة من مخلفات الجيش البريطاني، من معسكر «يلدي» الى مدينة عكا القديمة. في الرابعة صباحا احاط حوالي ٢٥ من رجال «يلدي» السجن. ومع اول ضوء انطلقوا الى الداخل.

احد زعماء منظمة لحي «ناتان يلين مور»، الذي كان يحاكم عسكريا آنذاك بتهمة الانتماء الى منظمة ارامية، حاول التحدث عن وقائع الانتقال الى «جلما» اثناء محاكمته التي جرت داخل سجن عكا. في جلسة عشرة فبراير ١٩٤٩ قال يلين مور «كما سمعت انتهى اضراب معتقلي لحي عن الطعام .. هذا الاضراب كان السبب فيه المعاملة السيئة لعصابة من الساديين» النائب العسكري العام حطريشي الذي كان مدعيا في القضية. طلب ايقاف المتهم عن الكلام «كان لدى ما اقوله للرد على الساديين وعلى تصرفاتهم البشعة، غير ان ذلك خارج الموضوع ولذلك فاننا اعارض اقحام هذه المسألة».

امنون درور: «نقلنا معتقل - معتقل الي الزنازات التي كانت تقع في القناء الخلفي، كل مرة تفتح باب الزنازانه نخرج شخص واحد منها وفي نهاية الامر ادخلناهم للسيارات وتحركت القافلة في طرق التفافية والكثير من التوقيفات، وصلنا الي جلما، لم يعرف احد أي شيء عن العملية. في جلما وزعنا المعتقلين في زنازات بالدور الارضي واقمنا نحن في الدور الاعلى، اصدر لهم قائداهم اوامر بالصراخ، حطموا العوارض الخشبية للسراير وبدأوا ضرب الحوائط التي بين الزنازات الصغيرة. قام بعض رجالنا بالدخول ومعهم الهراوات. وكانت اوامرنا منع ما حدث في عكا. عندما سيطروا على الوضع، وما ان خرجنا من الزنازانه، حتى عادوا إلى تكسير الجدران مرة اخرى، حتى تمكنوا في النهاية من احداث فتحات واصبحوا يمرون من زنازانه الى اخرى بسهولة، كان اعضاء لحي يسموننا الوحدة الخاصة، بالاضافة الى اسماء بذيئة كثيرة».

وينظرة الى الورا يعتقد «امنون درور» انه لم تكن هناك طريقة اخرى «من واقع خبرتي فانني اعرف اليوم، ان الطريق الى الهدف الاسمي يشمل احيانا أشياء مريرة لا يتفق معها اصحاب القيم والمبادئ من اهل هذا الزمان. كذلك فالطريق الى اقامة دولة للشعب اليهودي كان مرتبطا بصراع داخلي

شرس ولا يرحم حول الوسيلة الصحيحة والمخلصة للوصول الى الهدف. واليوم كذلك اعتقد انه في مثل هذه الظروف في الوقت الذي تتهدد فيه دولة اسرائيل دول عربية محيطة وبينما مئات الالوف من اليهود الفارين من كارثة الابد، ينتظمون للتوجه الى دول اسرائيل، كان لابد من قيام نظام حكم مركزي واحد، يصبح كل المواطنين ايا كانت وجهات نظرهم، خاضعين لسلطته».

* عفو عام ..

بعد ستة او سبعة ايام - يحكى أمنون درور أن، شخص ما من طاقم السجن سرب خبرا عن المكان السرى المحبوس فيه رجال منظمة لحي، وحكى للعائلات عن وضعهم الصعب بسبب الاضراب عن الطعام. وقد بدأ بعض ابناء عائلاتهم بالاضراب عن الطعام امام وزارة الدفاع بتل ابيب، ولزم السجن الحاخام آريا لفين (حاخام المسجونين) والحاخام الاول لتل ابيب «آريا اونترمان»، وبعد ان رفض المعتقلون طلب حاخامين بالتوقف عن الضرب، توجهوا الى بن جوريون وحذروه من النتائج الدموية المحتملة اذا استمر الإضراب. وحاول رئيس الحكومة التأثير على المضربين بمساعدة بعض رجال الاتصال لكنه فشل. وفي نهاية الامر اقترح على مجلس الدولة المؤقت الاعلان عن عفو عام - وهي الوسيلة الوحيدة التي وضعت نهاية للارزمة، دون ان تنجرف الدولة الى حرب اهلية.

يقول أمنون درور: «بعد الاحداث عرفت ان قيادة الاستيطان ينتابها خوف شديد من وقوع مصادمات دامية، وكان الخوف أن يحاول اهالي المعتقلين واعضاء منظمة لحي مطلقى السراح السيطرة على السجن في محاولة منهم لاطلاق سراح نويهم، وقدر علمي ان ذلك كان السبب الرئيسى الذى جعل القيادة تتراجع عن تشدها وتعلن عفوا عاما» يتعلق بالاجراءات الجنائية القائمة والمستقبلية بحقهم بما فى ذلك كل من ارتكب جريمة ما حتى تاريخ العفو - فيما عدا جرائم القتل او تلك التى صدر بشأنها حكم بولى أو حكم بالاعدام.

أمنون درور يشرح «فى صباح ما، احطنا علما بصورة مفاجئة باطلاق سراح الجميع. ووصل اطباء ليرشود رجال لحي كيف يتصرفون بعد ايام طويلة من الصوم. اعضاء منظمة لحي «المناضلون من اجل حرية اسرائيل» تركوا المكان بينما تتعال صرخاتهم فى وجوهنا ويعلنون بانهم سينتقمون منا. واكتشفنا على حوائط الزنزان كتابات تحمل رسالة الينا مفادها اننا لم نفر من الانتقام، ومن الكتابات التى تساورنى حتى اليوم (تحكم كنعلب، عذب كنمر، وسيموت ككلب).

فى قيادة جهاز الخدمات السرية فى يافا لدى ايزيدور وروط ورجاله تملكهم الخوف حتى على سلامة رجال يلدى. لقد كان اعضاء منظمة لحي مشهورين بانهم يوفون بوعدهم، خاصة ضد من اعتبروهم خونة أو لابد من الإنتقام منهم. أما

رجال يلدى الذين كانوا يحرسون المعتقلين فقد جرى تفريقهم وتوزيعهم فى ارجاء البلاد وتم اخفاؤهم فى الكيبوتسات (المتسوطنات).

يقول طوبيا جان تسيون «لم يكن هناك أى تفكير فى الانتقام منهم كان يملكهم الخوف بدون داع» يقول يتسحاق شامير «يمكن ان نفهم هذا الخوف من منظمة لحي، لأن المجتمع كان يدرك فى الماضى ان من يتأمر ضد الحركة السرية فقد ارتكب خطأ فادحا» الا ان يتسحاق شامير يوافق على انه فى تلك الفترة كان بالفعل هناك خوف شديد من انلاع حرب اهلية، فى اعقاب قضية ألطنا واغتيلا برنادوت.

وعندما سئل شامير هل كانت هناك مشكلة لك فى تفكيك الحركة السرية التى كنت من اعضائها «لا، كنت ما ازال شابا والحياة امامى، واعتقدت ان تفكيك لحي لا يعنى ان معركتى انتهت، والتاريخ اثبت صحة ما اعتقدت».

وفى نهاية فبراير ٤٩ انشئت هيئة الدفاع العامة، وتم ضم جميع الوحدات السرية اليها. كما جرى تجنيد بعض المتخرجين من لحي فى جهاز الامن العام والموساد وكان من اشهرهم يتسحاق شامير، الذى الحق بالموساد بعد عدة سنوات.

(*) لحي .. المناضلون فى سبيل حرية اسرائيل (منظمة يهودية سرية حاربت الانتداب البريطانى فى فلسطين من اجل الحصول على الاستقلال).

أياً كانت الصورة التى سينتهى بها صراع القوى على السلطة فى دمشق - سواء كان وريث الأسد هو ابنه بشار أو أى شخص آخر - فمن الواضح ان عملية السلام بين اسرائيل وسوريا سوف تجمد الآن لفترة غير معروفة. أياً كان الخليفة فعليه ان يركز بداية على ترسيخ دعائم حكمه والاطاحة بخصومه . هناك شك كبير بأن يسمح لنفسه فى مثل هذا الوضع ان يخاطر باتفاق صلح مع اسرائيل. بالطبع سيخشى من ان يعرض مثل هذا الاجراء حاليا للخطر.

القضية التى واجهت نواثر التقدير بالمخابرات الاسرائيلية مؤخراً عندما تزايدت الأنباء عن مرض الأسد كانت هل من الافضل بذل الجهد لصنع السلام مع الأسد، أم من الافضل انتظار خليفته. كان التقدير انه سيمر وقت طويل حتى يستطيع خليفة الأسد ان يتفرغ لصنع السلام، بل ويحتمل انه سيتعين عليه ان يبدى تصلباً فى مواقفه، حتى يبرهن على سياسة قومية كشخصية حاكمة جديدة. كان الرأى السائد فى المخابرات انه من الافضل صنع السلام مع الأسد، وإتاحة الفرصة لخليفته لكى ينفذ ما اتفق الأسد عليه مع اسرائيل. إلا أن الأسد اظهر عنادا لم يسمح لباراك وكذلك لنتنياه وورابين وبيريز قبل ذلك للتوصل معه الى اتفاق، رغم استعدادهم لتقديم تنازلات كبيرة. لقد اتخذ



ملف العدد

رحيل الأسد وعملية التسوية

جريدة هاتسوفيه
٢٠٠٠/٥/٢٥
مقال افتتاحي

تحذيرات لسوريا

تامة، فإنهم يتحدثون بصورة أكثر علانية عن نصيب سوريا في نشاط «حزب الله» ويهددون بالاضرار بمصالحها في لبنان إذا ما استمرت التحرشات من جانب هذه المنظمة. ومن الممكن أن نجد تدعيماً لتحذيرات إسرائيل في الايضاحات الامريكية لكل من سوريا ولبنان والقائلة بأنها تعتبرها مسئولتان عما يحدث في جنوب لبنان.

وإذا استمر «حزب الله» في استفزازاته فسيكون ذلك وبشكل واضح بوحى من سوريا. لأنه وبعد الانسحاب تحقق الهدف الذي أقيمت من اجله هذه المنظمة - خروج جيش الدفاع الاسرائيلي من لبنا - وقد أعلن زعماء «حزب الله» من ذى قبل بأن المنظمة ستستمر في نشاطها.

وإذا حدث ذلك فعلاً، فإن سوريا ستكون بالتأكد متورطة في ذلك، حيث استهدف جزء من عملياته (حزب الله) طوال سنوات خدمة مصالح سياسية سورية.

وبعد أن تم نزع الورقة اللبنانية من ايدي سوريا فقد تعمل على تحفيز «حزب الله» لتسخين الوضع من اجل دفع الولايات المتحدة الامريكية للعمل على استئناف المفاوضات مع إسرائيل. إنها قد تسعى لنشاط ذى حجم محدود، يكون له اثر سياسى ولكن لا يؤدي الى تعريض مصالحها للخطر. ومن المهم أن توضح إسرائيل لها عن طريق الولايات المتحدة الامريكية وبطرق أخرى بأن عليها أن تكبح جماح «حزب الله» بشكل تام، وبأن أى نشاط له ولو كان محدوداً سيجابه برد حازم وقاطع وبأن الأمر قد يؤدي الى تدهور الموقف. على أية حال، لا تستطيع إسرائيل اجراء مفاوضات أياً كانت مع سوريا إذا ما اتضح انها مستمرة في استخدام «حزب الله» لتحقيق اغراضها السياسية.

تردد منذ انهيار «جيش جنوب لبنان» واستيلاء حزب الله على الشريط الأمنى من جانب، واستكمال انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي من جنوب لبنان، من جانب ثان، أقاويل كثيرة حول الاحتمالات المتاحة لإسرائيل لدرء محاولات المساس بمواطنيها أو بجنودها. وقد اشار كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع «ايهود باراك» ورئيس الأركان الجنرال «شاعول موفاز» إلى أنه إذا استمرت التحرشات بعد انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي فسيلحق ضرر بالغاً بالمسؤولين عنها، ليس بالتحديد «حزب الله» أو منظمات «تخريبية» أخرى، بل أهداف لبنانية أو سورية.

وأول أمس قال رئيس الاركان أمام لجنة الخارجية والأمن أن «الضرر سيلحق بكل من يشارك في الساحة اللبنانية، بما في ذلك الجيش اللبناني، والبنى التحتية اللبنانية، والمصالح السورية في لبنان، وحتى التوصية بمهاجمة الجيش السوري في لبنان». وبالأمر أيضاً، خلال مؤتمر صحفى في شمال البلاد، رد رئيس الاركان كلاماً مماثلاً.

الآن يتحدث الساسة والعسكر بوضوح عن أن «حزب الله» لا يعمل بشكل مستقل وبأنه يتلقى توجيهات من سوريا، وبأنه يخدم مصالحها، إلى جانب حقيقة كونه يتلقى توجيهات من إيران. لكن طوال فترة كبيرة حاولوا تقليل خطورة التدخل السوري في أعمال «حزب الله» وزعموا بأنه يعمل أحياناً كثيرة انطلاقاً من مصالح خاصة به، وحتى لو لم تتسق مع مصالح سوريا. وبالتالي لم توجه تحذيرات صارمة لسوريا بسبب مسئوليتها عن افعال «حزب الله». فقط عندما وقعت عملية تخريبية غير عادية اشاروا صراحة إلى تدخل سوريا في أعمال «حزب الله»، لكن لم يكن في ذلك ما يكفى لوقف الاتصالات السياسية مع سوريا.

والآن، حيث المفاوضات مع سوريا مجمدة بصورة شبه

إذا ما اشتعل الموقف على الحدود الشمالية، فسيكون ذلك بسبب هضبة الجولان، ونحن نستطيع أن نمنع ذلك

إن المشاهد التي حدثت عند بوابة فاطمة ذكرتنا بأكبر المواقف الدرامية في القرن العشرين: هروب الامريكان من فييتنام. فقد اصطف آخر الجنود الامريكان مع مرتزقة الحرب المحليين التابعين لهم أعلى سطح سفارتهم بسايجون وحاربوا بشراسة على اماكن في طائرات الهليكوبتر الاخيرة التي كانت تقلهم.

إن هذا المشهد يتذكره الجميع. ولكن القليلين فقط يتذكرون أنه في نفس تلك الايام تماما وقع لدينا حدث سياسى هام: حيث أخذ شيمون بيريز، وكان حينئذ وزيرا للدفاع فى حكومة رابين الأولى، ضابطاً مسيحياً برتبة رائد بإسم سعد حداد وكلفه بتجنيد قوة من المرتزقة بجنوب لبنان. هكذا تولدت فكرة «المنطقة الامنية» الاصلية. انها مصادفة غريبة: فبالتحديد عندما انتهت المغامرة الامريكية فى فييتنام بكارثة، دخلنا نحن الى فييتنام الخاصة بنا وعن ذلك يمكننا القول: «الغيبى من يتعلم من تجربته، والحكيم من يتعلم من تجارب الآخرين» .. فماذا كان الأمر، لم نكن من الحكماء.

إننا لم نكن حكماء ايضا فى أوائل عام ١٩٨٥، عندما اضطررنا للهروب من وجه حرب العصابات الشيعية جنوب بيروت. لقد كان فى مقدورنا الهروب حتى جدار الحدود، ولكن الحكومة تحزقت وأعلنت مرة اخرى عن «منطقة امنية» مع قوة مرتزقة جديدة والتي تفاخرت بالاسم المدوى «جيش جنوب لبنان».

إن ذلك كان بمثابة حزقة بالشكل التالى: الهروب، ولكن ليس نهائياً، أى ترك مكان صغير تستطيع فيه العصابات الشيعية أن تتطور.

ولم يمض وقت كبير، حتى اتضح أن ذلك كان غلطة فظيعة وحينذاك كان مازال بمقدورنا الخروج بشكل «محترم». وتحت هذا البند اسمعنا جنرالائنا الكلمات المدوية المعتادة سنكسر سنقصم، سندمر، سننتصر. ماذا، جيش الدفاع الاسرائيلى يهرب من وجه عدة مخربين شيعية؟ وكائننا لم نهرب من وجه عدة مخربين شيعية طوال الطريق من بيروت وحتى البوفور. لقد كان فى مقدورنا ان نهرب ونبتعد قبل عشرة أعوام، وقبل خمسة اعوام، وقبل عام. ولكننا لم نكن حكماء. حتى جاء باراك وحدد تاريخا : يوليو ٢٠٠٠. لقد كان فى مقدوره بالطبع، تنفيذ الانسحاب

فور توليه المنصب، ويفاجئ العدو ويستغل دهشته من اجل الخروج بصورة سريعة، ولكنه اراد ان يخرج القوات بصورة منظمة وباتفاق مع السوريين.

لقد كان ذلك يعتبر منطقيا، ولكن فقط فى حالة ما اذا كان مستعدا لدفع الثمن، هضبة الجولان كلها، حتى المليمتر الاخير مثلما اخلى بيجين سيناء كلها. ولكن باراك لم يكن مستعداً لذلك. لقد تورط فى المائة متر الاخيرة بجوار بحيرة طبرية. ولذلك حدث ما حدث هذا الاسبوع. سخرية القدر: إن عملية استيعاب الفارين من جيش لبنان الجنوبي تمت على شاطئ طبرية، بالضبط فى نفس المكان الذى بسببه انفجرت وانهارت المفاوضات مع الأسد.

إن حزب الله هو حركة لبنانية كل حرصها على المصالح السياسية لنفسها. ولكن توجد بينها وبين سوريا حلف من الراحة للجميع. فالسوريون استخدموها من أجل تنغيص حياة إسرائيل وإجبارها على الابتعاد عن الجولان. وعندما رفض باراك اعادة كل الجولان، تولدت مصلحة سورية بارزة وهى تسخين الحدود اللبنانية معنا والمستقبل.

هناك فارق واحد كبير بين فييتنام امريكا وفييتنام الخاصة بنا. فعندما هرب الامريكان من سايجون عادوا لأرضهم فى حين ان بحرا عظيماً يفصل بينهم وبين جبهة المؤسسة. ولكن لا يوجد عندنا بحر. حزب الله يوجد على بابنا. فماذا سيحدث الآن؟

إن سكان جنوب لبنان لديهم الرغبة فى الهدوء. فهم يريدون ان يعيشوا حياتهم، كما كان يوما ما، عندما كانت هذه الحدود حدود سلام شامل، إن حركة حزب الله لا تستطيع ان تتجاهل هذه الرغبة. ولكن سوف تمارس الآن على حزب الله ضغوطا سورية ثقيلة للاستمرار فى التحرش بإسرائيل. فالصراع ليس على مناطق منارة أو مسجاف عام. بل على الجولان.

إن ذلك يجب ان يكون واضحاً لكل واحد منا: إذا استمرينا فى المعاناة على الحدود الشمالية فسيكون ذلك بسبب الجولان، وإذا ما هجر مستوطنين كريات شمونة سيكون ذلك بسبب الجولان، وإذا ما تولد موقف حربي فى الشمال سيكون ذلك بسبب الجولان.

الآن ستسود عدة ايام من الهدوء. فهيا نستغلها لكى ننهى هذه المسألة مع سوريا بنفس الاصرار الذى ابتعدنا فيه عن لبنان.

سوريا والسلام: تقدير في إسرائيل: جمود في المسيرة

تفقد وضعها لو تم توقيع سلام مع إسرائيل. فسوف يتم تخفيض ميزانيات الدفاع وتقليص الجيش. لذلك فإنهم يمثلون معارضة للسلام سينبغي على ابن الطائفة العلوية ان يضمن لهم ترتيبات مناسبة، ومن بينها ترتيب مناسب مع الولايات المتحدة في حال صنع السلام.

يحتمل ان تصبح الآن الاجراءات المرتبطة بالانسحاب من لبنان مناسبة اكثر حتى تسمح حكومة بيروت لنفسها بإرسال جيش لبناني إلى الجنوب. إن قضية لبنان هامة جدا للخليفة. يجب ان يضمن استمرار السيطرة السورية في لبنان، الانجاز الوحيد للأسد في عهد خسر فيه هضبة الجولان ولم ينجح في اعادتها الى سوريا. وهو ايضا ان يسبح في بحيرة طبرية متلما توقع، في مقابل هذا نجح في تحقيق السيطرة الكاملة والمُعترف بها في لبنان، وذلك في العالم العربي وفي أماكن أخرى.

يمكن لوريثه ان يخسر لبنان لو تدهور الوضع هناك مرة أخرى. كان الرئيس الأسد عنيدا في مواقفه ولكنه كان حذرا جدا في خطوته فهو يخشى بشكل عام من التحرش المباشر بإسرائيل. يستطيع وريثه ان يكون اقل عنادا ولكن غير حذر في خطواته، ويسبب عدم الخبرة قد يرتكب اخطاء تجعل من

الأسد قراره الاستراتيجي بالنسبة للسلام مع إسرائيل. ولكنه اظهر عنادا بالنسبة لتفاصيل الاتفاق وبذلك عرض أي رئيس وزراء إسرائيل لخطر الفشل في الاستفتاء الشعبي لو خضع لمطالبه. ليست هناك أي ثقة في أن يكون ابنه بشار مستعدا، أو انه سيسمح لنفسه، بأن يتخلى حاليا عن هذه التفاصيل في المفاوضات في الوضع الحالي. هناك فرصة بأن تتحسن مساحة المناورة الاسرائيلية امام سوريا وليس ضدها. لأن ما سيحدث في سوريا سوف يؤثر بالضرورة على ما سيحدث في لبنان، وأيضا بينها وبين ايران، وبعد ذلك ربما بينها وبين العراق. انها عملية واسعة يجب على إسرائيل خلالها ان تنسق خطواتها الاستراتيجية مع واشنطن.

إن قضية السلام مع إسرائيل ليست المسألة الأساسية التي تواجه خليفة الأسد. عليه أن يضمن استمرار حكم الاقلية العلوية. هذا هو الأمر الذي يحتل الاولوية الاولى بالنسبة لأي خليفة من اوساط هذه الطائفة. المشكلة هي، ان بعض المعزولين مؤخرا على ايدي بشار هم ايضا ابناء الطائفة العلوية. قادة من المخابرات ومن الجيش، وعملية العزل لم تنته، ولبشار خصوم اقوياء في القيادة، تخشى القيادة العليا في الجيش السوري من ابناء الطائفة العلوية ان

بعد حافظ الأسد

استعداداً من جانبها لمواصلة المفاوضات، فالأسد الذي وافق على الانضمام الى العملية التي بدأت في مؤتمر مدريد وأحدث بذلك تحولا في السياسة السورية فيما يتعلق بعملية السلام وفيما يتعلق بإسرائيل لم يحيد عن مطلبه بان يستعيد كل الاراضي السورية حتى آخر سنيمتر وقد تسبب الخلاف بشأن عدة امتار الى جمود استمرارية عملية السلام بالفعل. وبشار الأسد الذي عرف جيدا المفاوضات مع إسرائيل يعرف ما هو موقف ابيه ومن الصعب الاعتقاد انه سيسعى في الفترة القادمة للانحراف عنه. يمكن ان نتكهن بأن دولة وشعب كانا في ظل حكم الفرد الواحد لفترة طويلة جدا، وكذلك المؤسسات التي تدير الدولة والجيش والحزب، سوف يحتاجون لفترة تكيف وليس من المنتظر خلال بضعة ايام واسابيع ان نشعر بوجود تغيير، فما بالناس بزيادة فرص التقارب.

بالأمس رحل حافظ الأسد، اكبر عدو لإسرائيل على مر الثلاثين عاما الاخيرة. طوال سنوات حكمه الذي بدأ بانقلاب عسكري اقام الأسد دولة سورية على شاكلته وشخصيته لدرجة ان سوريا والأسد كانا وجهان لعملة واحدة، أي دولة منغلقة وعنيدة ومتقشفة لا حرية فيها للفرد ومكبلة بنظام ديكتاتوري، وصلت في السنوات الاخيرة الى حافة الهاوية والافلاس لسوء الحظ، ان هذه الدولة وأن هذا الزعيم هما اللذان احتفظا في السنوات الأخيرة بمفتاح السلام بين إسرائيل والدول العربية.

وإسرائيل التي اعربت عن تفهمها لأسى السوريين لوفاة زعيمهم، سارعت بالتوضيح انها لا تتوى تهديد سوريا أو استغلال وفاة الأسد من اجل تحقيق مصالح عسكرية. لقد سارت إسرائيل في مسار المفاوضات مع سوريا، وعرضت تنازلات كبيرة، وحتى وفاة الأسد، اوضحت تماما أن هناك

كذلك ما هي الجوانب التي سيتبناها بشار من تراث أبيه الأسد، وكيف ينوى التغلب على بؤر المعارضة في سوريا وما هي قوة مراكز القوى المؤيدة لبشار الأسد، والتي بناها على مر ست سنوات كان يتدرب خلالها. ورغم هذا، فإن وفاة الأسد قد لا تصبح فقط نهاية عهد في تاريخ سوريا بل وبداية لعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط وبخاصة فيما يتعلق بعملية السلام. من مصلحة إسرائيل تحطيم حاجز عدم الثقة الحائل بينها وبين سوريا، وهي عدم الثقة التي تنامت على مر السنين بواسطة الطرفين. ستظل سوريا في عهد بشار بمثابة الطرف الذي سيحدد هل ستصبح إسرائيل عضوا مرغوبا فيه في الشرق الأوسط أم ستظل في حالة اللا حرب واللا

سلم والتي تنطوي على عدم الهدوء؟ وعلى ذلك فإن إعلان التهديد العلني الذي بعثت به إسرائيل إلى سوريا يجب أن يتضمن دعوة للعودة إلى مائدة المفاوضات مع الاستعانة بكافة عناصر الوساطة المستعدة لإعادة تحريك العملية السياسية مع سوريا.

إن العمليات السياسية لا تحتل الانتظار والوضع الذي أصبح الآن في سوريا ولبنان والعالم العربي عامة، يتطلب مبادرة سياسية شجاعة تحاول التغلب على سنوات العداء والجمود الذي صنعه الرئيس الأسد. إذا كانت هناك فرصة جديدة فعلا للسلام مع تغير نظام الحكم في سوريا فيجب استغلال ذلك في أقرب وقت ممكن.

شرق أوسط جديد

هآرتس ١١/٦/٢٠٠٠
بقلم : عزى بنزيمان

وبالفعل يجب أن نخمن بأن اختفاء الحاكم السوري سوف ينفخ رياح جديدة في أشعة اليمين الإسرائيلي الذي حذر من التوصل إلى اتفاق معه بدعوى أنه لا يجب الاعتماد على نظام استبدادي يعتبر بطبيعته مكشوفاً وعرضه للتحولات الفجائية.

إن هذه النظرية التي تلقى اليوم أذانا صاغية، وبعدم كان التوقيع على اتفاق سلام بين باراك والأسد في متناول اليد، لا تسري بالضرورة على كل وضع في الشرق الأوسط. بدلا من أنور السادات جاء حسنى مبارك وهو يحترم معاهدة السلام التي وقعها سلفه مع مناحم بيجين وجاء عبدالله خلفا للملك حسين (وذلك على العكس من التنبؤات التي سادت بشأن تولى شقيقه الأمير حسن) وهو أيضا ينفذ اتفاق السلام مع إسرائيل الذي وقعه والده. إذن من الأفضل عدم السخرية من الجهود التي بذلها باراك للتوصل إلى اتفاق مع الأسد، ورغم التكهات بالحالة الصحية السيئة التي بلغها، وعدم التسرع واضاعة فرص إسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا، أيا كان الحاكم القادم في دمشق، بالعكس ربما يكون هناك سبب للتفاؤل في هذا الصدد : فالجيل الجديد من الزعماء في الشرق الأوسط سيكون متحررا من القيود الأيديولوجية والحوجز النفسية التي كبلت الجيل السابق. فقد تربى في عصر الكمبيوتر وهو منفتح على عالم من المفاهيم الحديثة (بعضهم تعلم في الغرب) لذا هناك فرصة في أن تكون طريقته الرئيسية في بحثه عن الرفاهية لشعبه مختلفة عن الأسلاف وربما يكون هذا تفكير ساذج يتجاهل القوى الرئيسية العاملة في الأنظمة الاستبدادية العربية. على كل حال هناك علامة استفهام كبيرة سوف ترفرف من هذا الصباح على دمشق وسوف تقلق جيرانها.

أزاحت وفاة حافظ الأسد أزاحت عن المسرح آخر الزعماء الذين كانوا طرفا بشكل شخصي في حربى الأيام الستة وعيد الغفران وبلور تعامله مع إسرائيل وفقا لذلك. وقد اختلفت آراء خبراء الشؤون السورية حول القضية التالية: هل كان الأسد يرفض المصالحة والتوصل إلى سلام مع إسرائيل بدافع الانتقام والاحساس بالكرامة المهذرة الذي يلاحقه، أم أن هذا الاحساس يمكن أن يكون هو مفتاح تحقيق الاتفاق بسبب اللطمة التي تلقاها؟

مثما هو الحال في الأنظمة الأوتوقراطية (الاستبدادية) الأخرى، من الصعب التنبؤ بالآثار المترتبة على وفاة الأسد - وتصبح الصعوبة مزدوجة ومضاعفة عندما يكون الأمر متعلقا بدكتاتورية شرق أوسطية، حينما يتوفى زعيمها سواء وفاة طبيعية أو نتيجة عمل عنيف، قد يتغير وجه الواقع من أساسه. رغم هذا، يبدو أنه لم يخطئ من كتب بعد فترة قصيرة من علمه بوفاة الأسد، أن الشرق الأوسط قد وصل إلى مفترق الطرق وأن إسرائيل تواجه وضعاً مبهما جديدا عندما تبلور علاقتها بسوريا. منذ شهر فقط اندهش العالمون بيوطن الأمور بشأن تصرف الأسد أثناء اجتماع مع الرئيس بيل كلينتون في جنيف. هناك من نسبوا فشل المحادثات إلى سوء الاعداد، وهناك من القوا بالذنب على السفير الأمريكي بدمشق، وهناك من اتهموا فاروق الشرع بالمسؤولية، وهناك من وجدوا اسبابا طبية للتحول الذي حدث في موقف الأسد أثناء المباحثات مع الرئيس الأمريكي. وقد اتضح الآن أنه كان في حالة احتضار. رغم أن وفاة الأسد كانت متوقعة، فإن غيابه جعل سوريا وجيرانها في حالة غموض شديدة.

اعتاد موشى أرئيل أن يقول عندما كان وزيرا للدفاع (أن الشرق الأوسط ليس الغرب الأوسط) وبرر ذلك ميوله للحفاظ على الوضع الراهن في علاقات إسرائيل بجيرانها.

بشار الأسد سيحتاج لتقوية علاقات سوريا مع مصر

غير عربية فى نزاع دائم مع بعض دول الخليج، وحتى فى المجال النووى لم ينجح مبارك فى الحصول على موافقة الأسد.

وفاة الأسد تزيح من طريق مبارك مركز قوة عربى، كان عقبة امامه فى بلورة سياسة عربية موحدة وعرض مصر كحاملة راية العمليات السياسية أمام اسرائيل وأمام الولايات المتحدة، سواء فى مسألة العقوبات المفروضة على العراق وليبيا، أو اتفاق شرم الشيخ.

وبشار الأسد ليس الأسد. اذا كان الأسد قد سعى على الدوام لان يحيط سوريا بتحالف من الدول العربية التى تقوى من موقفه امام مصر، فإن بشار سيحتاج الى ما هو اكثر من ذلك. هل سيكون فى مقدور بشار - مثلاً - مواصلة السيطرة السورية على لبنان بدون تأييد مصرى؟ هل سيواصل مبارك الاستمرار فى التأييد الصامت لهذه السيطرة مثلاً فعل فى عهد الأسد بسبب شخصية الأسد اذا بدأ تحرك لبنانى للتحرر من سوريا؟ هناك شك كبير فى ذلك.

يبدو أن بشار سوف يستند من الآن على دعم مبارك اكثر بكثير مما كان يفعل والده. صحيح ان صداقة بشار بعبدالله ملك الاردن مهمة، ولكنها لا يمكن ان تمثل بديلاً عن قوة مبارك على الساحة العربية.

مقابل الوضع الجديد الذى توفره وفاة الأسد لمبارك، فقد تصاب ايران بتراجع فى وضعها سواء فى لبنان أو فى الشرق الاوسط العربى، لقد ساعد الأسد على تزايد التواجد الايرانى ووصلت الى وضع الدولة المرغوبة وايران بدون تأييد سورى قد تجد نفسها مرة أخرى خارج الدائرة العربية ومنفصلة عن ذراعها الهامة فى لبنان. من السابق لأوانه تقرير ما اذا كان الأسد الابن، شريك ابيه فى حلم سوريا الكبرى، يمكن ان يحقق هذا الحلم.

ولكن ايضا اذا لم ينصت بشار للصخب العالى الآتى من لبنان والمطالب بإخراج الجيش السورى من بلادهم، فهل سيكون فى حاجة لمركز قوة ايرانى وللذراع المسلحة فى صورة حزب الله الذى قد يعرقل سياسياً استمرار السيطرة السورية الصامتة فى لبنان.

ستتعدى موجات أصداء وفاة حافظ الأسد الدول المجاورة لسوريا - اسرائيل ولبنان والاردن وتركيا - وستصل إلى مصر وايران.

على مر السنين كونت سوريا مركز قوة سياسى وعسكرى، احياناً بالتعاون مع مصر، مثل حرب الايام الستة أو حرب عيد الغفران، وأحياناً كمنافسة لمصر على زعامة العالم العربى. هاجمت سوريا مصر لتوقييعها اتفاقيات كامب ديفيد ورأت فيها ليس فقط خيانة شخصية من انور السادات لشريكه السورى، بل خيانة مصرية للمصلحة العربية كلها.

كذلك عندما بدأت عملية السلام فى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وضعت سوريا نفسها كمن يرى القضية العربية كلها، بما فيها المشكلة الفلسطينية، مقارنة بمصر التى صورت كمن وقع اتفاق سلام منفرد. طبقاً لذلك، واصلت مصر خيانتها عندما ساندت الاتفاق المنفرد الذى وقعه الفلسطينيون مع اسرائيل والاتفاق الاردنى - الاسرائيلى.

اما سوريا - مقارنة ببقية الدول - فقد ظلت تتكلم عن السلام الشامل وجعلت من نفسها وصياً على الضمير العربى، حتى غير الأسد من اسلوبه وبدأ يتكلم عن اراض مقابل سلام وبذلك انضم إلى تحالف السلام العربى. ومنذ وفاة الملك حسين، اصبحت الاردن صديقة أما الفلسطينيين فقد ظلوا منبوذين، كل هذا وفقاً لقرار منفرد للأسد وبدون الاعتبار للاتجاه الذى ادى اليه مؤتمر مدريد.

ادرك الرئيس مبارك، بعد سلسلة من الاحباطات، ان مصر لا تمتلك قدرة التأثير على الخطوات السورية وأن الايديولوجية «الأسدية» ستسعى لأن تثبت ان سوريا تستطيع التوصل إلى معاهدة (مشرفة) عن تلك التى حققها مصر. فالأسد، الذى حافظ حقاً على علاقات لائقة مع مبارك وسعى للحفاظ على تبادل الزيارات، أوضح جيداً لقرينه ما هى حدود عمله.

لم ينجح مبارك فى عقد قمة عربية بسبب اعتراض الأسد على اشتراك عرفات - وفتح الأسد حدوده للعراق، رغم جهود مصر فى تحفيزه على النظر للمصالح الامريكية، بل انه تحالف مع ايران، وهى دولة شيعية

ساعة التوقيت لولى العهد

هآرتس ١١/٦/٢٠٠٠
بقلم: أمير أورن

جيورا ايلاند وعاموس مالكا.
لقد كان النقاش حريصا للغاية: فقد تم ابلاغ اثنين فقط من قادة التشكيلات في القطاع بالمعلومات التفصيلية ومما موشيه كابلينسكى وبينى جينس. وأعطيت الصلاحية لاشكنازى للاستعداد للانسحاب خلال «يوم او يومين»، وذلك بالتوازي مع نهاية المناقشات في مجلس الامن. وقد انتهت المناقشات في اليوم التالي، وكان الأمر النهائي بالانسحاب وخروج جيش الدفاع الاسرائيلي قد صدر في ساعة بعد الظهر، في نفس اليوم، على أجندة مجلس الأم ولكن قبل وضع خرائط الخط.

والنتيجة العسكرية هي، حسب أقوال احد جنرالات هيئة الأركان العامة، انه لم يعد حد حاجز - حزب الله - بين اسرائيل وسوريا، والمسافة للحرب بينهما أصبحت قصيرة. اما النتيجة السياسية هي أن باراك أندفع لـ «منحدر وعرة» فإذا كان يرغب في مساندة دولية، عليه أن يزعم لكل نيران الأمم المتحدة، أي الخروج حتى الشبر الاخير، حتى وإن كان ذلك يعنى تحريك بسيط وغالى من المنشآت ومن الطرق، ولم يكلف تيرى لارسن، مبعوث سكرتير الأمم المتحدة بتحديد كيف يجب أن تمر الحدود الاسرائيلية اللبنانية أو أن اسرائيل تحترم «بالفعل ذلك الخط، بل كلف فقط برسم خط عملي» وهو الخط الذى وقف جيش الدفاع الاسرائيلي عليه بالانسحاب. وهكذا تولدت من بين الأمور، معضلة قرية رجار - والسابقة التى سوف يستند اليها مستقبلا الفلسطينيين والسوريين. واذا ما جاء الرئيس بيل كلينتون او مبعوث رفيع المستوى من قبله للمشاركة في جنازة الأسد فستكون تلك فرصة جيدة لا يجب ان تضيع لتحريك المسيرة من جديد بعد ان توقفت بقاء كلينتون / الأسد في جنيف.

إذا ما أعطيت لبشار الأسد مهلة لترسيخ سيطرته على الحكم، وإذا ما نفذ وصية ابيه السياسية، لهدف مماثل ولكن بأسلوب عملي وأكثر وضوحا، بتأثير صديقه من عمان، الملك عبدالله، وإذا لم يسارع طرف ما (ايران، حزب الله) لاشعال حرب اسرائيلية - سورية فمن الممكن القول ان ضريبة الهجر التى سيتم دفعها من المسيرة السياسية لن تكون باهظة الثمن للغاية.

أن بشار الأسد من المحتمل أن يتبنى خطأ عمليا، ولكنه سيضطر لان يتشجع لكى يحافظ على الكرسي الذى من خلاله يحويون ذلك الخط.

لقد مات ابوه في ذكرى احتلال الجولان في حرب الستة ايام، وإذا ما بقى بشار الأسد فى السلطة، يستطيع أن يكون الحاكم الذى يعيد الجولان لسوريا.

مات أنور السادات فى يوم ميلاد حافظ الأسد فى السادس من اكتوبر، والذي أصبح منذ عام ١٩٧٢ يوم عيد وعرض عسكري فى مصر. وبينما كانت الوفود رفيعة المستوى تستدعى للسفر للقاهرة للمشاركة فى جنازة السادات، تم بلورة تقييم اسرائيلي امريكى مشترك: ففى نقاش كئيب برئاسة مناحم بيجين والكسندر هيج تم الاتفاق على انه لا يوجد أى تأكيد على ان حسنى مبارك سيكون الوريث بالفعل، وايضا اذا ما اعتلى السلطة - فإنه من المحتمل ان تكون وجهة مصر تحت زعامته هى للحرب.

وكما حدث حينذاك عندما ظهر عدم صحة كل شئ بسرعة، فالىوم ايضا هناك ضمان محدود للغاية للتقديرات التى تم اطلاقها فى قضية الارث الشخصى والسياسى بدمشق. فما كان صحيحاً فى حياة الأسد ليس بالضرورة صحيحا الآن. إن عناصر المخابرات الاسرائيلية والامريكية، حقا لم تخطئ هذه المرة فى تقديراتها فمنذ بداية عام ٢٠٠٠ تم تقدير متوسط العمر المفترض للأسد بـ «يوم حتى عامين» وحسب اقوال رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلية فى الربيع ان التقدير اقرب الى يوم. اما من قاموا بالتقييم فى الموساد فقد خفضوا مؤخرا هذا التقدير ليكون من ايام وحتى اسابيع. وهنا نجد أن «لو» تاريخية لا يمكن التحقق منها، وهى ماذا كان سيحدث لو كان الأسد مات قبل ثلاثة اسابيع - قبيل صعود حزب الله على مواقع جيش لبنان الجنوبى. لقد كان التخطيط الرئيسى لاخلاء قوات جيش اسرائيل معدا للانسحاب فى ٢٥ يونيو تقريبا، وبعد شهر من موعد الانسحاب الفعلى واليوم الذى سيتولى فيه بشار الأسد الرئاسة.

لقد ناور كل من ايهود باراك وجيش الدفاع الاسرائيلي بين ثلاثة جداول متوازية: السياسى والعسكرى والمربط بجيش جنوب لبنان.

لقد كان باراك يتمنى ان يكمل المسيرة السياسية اولا وأن ينظم من خلالها مسألة جيش لبنان الجنوبى وحينذاك يتفرغ ويتوجه للجزء العسكرى من الانسحاب. ولكن مركز القيادة الشمالية ضغط بشدة على باراك وعلى المجلس الوزارى المصغر بالا ينتظروا. لقد كانت احصائيات المصابين على عكس تلك التى سجلت بالفعل (لا يوجد لجيش اسرائيل وحوالى ١٥ قتيل لحزب الله).

وكان قراراً شبه نهائيا قد اتخذ فى يوم الاثنين الموافق ٢٢ مايو على الحدود الشمالية، فى مركز قيادة كتيبة جيش فى موقع شومرا، وذلك اثناء نقاش بمشاركة باراك، رئيس هيئة الأركان شاول موفاز، ونائبه عوزى ديان، وقائد المنطقة الشمالية جابى اشكنازى ورؤساء أفرع العمليات والمخابرات

التحدى الذى يواجهه بشار

سوريا فى حديقة «البيت الابيض».
وانتى لأجرو على الافتراض بان الأمر الأقل أهمية فى نظره، الآن وفى المستقبل القريب هو المفاوضات مع اسرائيل. فالاستقرار والشرعية وتدعيم أركان الحكم ستكون هناك اللعبة الرئيسية بالنسبة لرئيس سوريا القادم، وليس التسوية مع اسرائيل. معنى ذلك ان التسوية المحتملة مع سوريا قد أدخلت الثلجة لفترة غير قصيرة. فلا قرارات جوهريّة فى الشئون الخارجية وخاصة إزاء عدو مثل اسرائيل، فى الوقت الذى يجاهدون فيه من اجل تدعيم الحكم.

لذا ليس هناك فى نظرى الآن، أى معنى للأمال التى تتردد والتى تزعم بأن بشار غير المكبل بالماضى مثل ابيه يستطيع ان يكون أكثر مرونة، ومهياً لصنع السلام معنا. وعلى العموم لقد ترك له والده وصية فيما يتعلق بموضوع الارض: لا تنازل عن أى ملليمتر فى موضوع الارض. حتى خط بحيرة طبرية!

إن الثروة الحقيقية والاكثر أهمية التى تركها الاسد لابنه هى لبنان. والسيطرة هناك هى الانجاز الأعظم للاسد طوال كل سنوات حكمه. والتحدى الذى سيواجهه بشار هو كيفية الحفاظ على هذه الثروة، وسحق كل عنصر لبنانى يحاول انتهاز الفرصة والتمرد ضد السيطرة السورية على لبنان. والمنطق يقول أن مصلحة النظام الجديد لبشار تقتضى الحفاظ على هدوء على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية على الأقل طالما لم يفرغ من تدعيم اركانه.

مات «الأسد»، وبدأ فصل جديد فى تاريخ سوريا من شبه المؤكد أن يتوج ابنه «بشار» رئيساً الأمر يتعلق بإنسان شاب (٣٥) طبيب عيون أكمل دراسته فى إنجلترا، عصرى، النموذج الملائم لإدخال سوريا المتخلفة عصر الإنترنت. النقيض المطلق لوالده المنفلق، ابن الجيل القديم، الذى لم تطأ قدمه الولايات المتحدة الأمريكية قط.

ليس شبلاً يفتقد الى «الكاريزما» وتنقصه مؤهلات الزعامة، ولم ينجح حتى الآن فى أن «يشمخ» على الرغم من الإعداد المكثف الذى سعى والده جاهدًا لإسكابه اياه خلال السنوات الست الماضية.

كيف سيتصرف كحاكم، فى ظل حالة أبيه؟ هل سيكون وحشياً وعنيداً وحازماً بما يكفى من أجل السيطرة على دولة معقدة بهذا الشكل الكبير كسوريا، وإزاء التحديات التى ستواجهه؟

فى هذه اللحظة يلقي «بشار» دعم الجيش واجهزة الاستخبارات. وهذا الدعم حيوى بمفهومين:

تأمين حكمه، وضمان استمرار سيطرة الطائفة «العلوية» فى سوريا. من هنا يأتى اعتماد «بشار» على الجيش، ومعنى هذا الأمر انه مرتبط به، وسيضطر لوضعه موضع الاعتبار وكذا حاجياته. وستكون السيطرة، على الجيش وعلى منظومته وقيادته التحدى الأكبر الذى سيواجهه وستكون المشكلة الفورية وعلى المدى البعيد لـ «بشار» هى تدعيم حكمه واكتساب شرعية داخل سوريا، وفى العالم العربى والساحة الدولية، وربما نرى فى نهاية الأمر رئيساً

يشعر بالغبطة من عبد الله .

عليها .
وتستدعي الحرب التى أعلنها دكتور بشارالاسد خلال العامين الماضيين ضد الفساد فى الـذهن السلوك الذى انتهجه كثير من الزعماء العرب فور توليهم السلطة فقد أعلن الرئيس اللبناني اميل لحود فى نهاية عام ١٩٩٨ وفور توليه السلطة أنه ليس هناك أحد فوق القانون ، وأكد أنه أول من سيخضع كلية لسلطة القانون .وقد حاول الامير حسن فى الاردن محاربة الفساد فى إطار سعيه للتخلص من خصومه غير أن أخاه الملك حسين ملك الاردن السابق سرعان ما أطاح به.

يتحدث البعض عن أن كبار ضباط الجيش السوري يطمعون فى أن يتولى أحدهم منصب قائد النقاط الحدودية بالدولة ، هذا المنصب الذى يتيح لمن يشغله فرصة السيطرة على بضائع وواردات الدولة وإذا حاولنا تقييم الأمور من منظور المعطيات الرسمية التى نشرت فى سوريا نجد أن ٧٠% ممن توجهوا إلى هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية اضطروا خلال عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ لدفع الرشوة للحصول على خدمة الحصول على هاتف ، ومن هنا فمن شأن السيطرة على معابر البضائع فى سوريا الأسهم فى ثراء من سيسيئر

ويتولى العاهل الاردني الملك عبد الله حاليا مهمة مكافحة الفساد فقد أعلن مؤخرا أنه يتعين على كل الشخصيات المقربة إلى القصر تسديد الضرائب اللازمة على سياراتهم المرسيديس. وحينما أعلن بشار خلال الاسابيع القليلة الماضية حربه ضد الفساد فإن هذه الحرب تهدف بادىء ذي بدء إلى الحصول على تأييد الشارع السوري، والتخلص من معارضيهِ .

ويعد بشار الأسد ثاني وريث شرعي يخلف والده في الحكم من بين كل دول الطوق المحيطة بإسرائيل، وهذه الدول هي لبنان وسوريا والاردن ومصر والسلطة الفلسطينية. وحينما توفي العاهل الاردني الملك حسين بعد أن استمر في حكم الاردن ستة وأربعين عاما متصلة فقد توقع عدد كبير من المحللين أن قضية الخلافة ستشغل الاردن والعالم لفترة طويلة غير أنه سرعان ما تضح أن نظام الملك عبد الله لا يتعرض إلى أي تهديد. وقد توجه بشار الأسد إلى عمان بعد وفاة الملك حسين في زيارة رسمية، وسرعان ما تحدثت الصحافة السورية والاردنية عن الصداقة التي تشكلت بينهما. وقام الملك عبد الله بعد مضي بضعة أسابيع على وفاه أبيه بزيارة لعدد من الدول العربية أحسنت وسائل الاعلام تغطيتها. وكان الغرض من هذه الزيارة إصلاح علاقات المملكة مع هذه الدول بعد أن تعرضت إلى ضرر بالغ لأسباب عديدة كان من بينها إقامة المملكة لعلاقات سلام مع إسرائيل .

وسيضطر بشار بعد أن يتولى مقاليد الحكم رسميا مواجهة العديد من القضايا الداخلية، فسيتعين عليه مواجهة الوضع الاقتصادي المتدني، والبطالة، وشحة المياه. ومع هذا فإن وضع الأردن الذي حكمه الملك عبد الله منذ شهر فبراير عام ١٩٩٩ يعد أفضل ولأسباب عديدة من وضع سوريا الحالي، ويأتي على رأس هذه الأسباب أن الأردن مملكة ومن هنا فإن عملية انتقال السلطة تنتقل فيها بشكل طبيعي من الوالد إلى ابنه ومن ثم فقد أعرب كل زعماء العالم الذين شاركوا في جنازة الملك حسين عن تأييدهم لعبد الله بل ووعدوا بتقديم المساعدة إلى بلاده .

وتعتمد سلطة الرئيس في سوريا وعلى نحو شبيه لما هو قائم في الاردن على الجيش وأجهزة الامن، ومع هذا فيكمن وجه التباين بين الاردن وسوريا في أنه بينما ساند الجيش الاردني الملك حسين فإن الاربعة وعشرين سنة الأولى من وجود سوريا كنولة مستقلة شهدت ما لا يقل عن أربعة عشر انقلابا. ومما يذكر أن حافظ الأسد لم يتولى مقاليد الحكم في سوريا في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٠ إلا بفضل ثورة التصحيح التي قام بها ومن هنا فإن حكم بشار سيعتمد على مدى التأييد الذي سينعم به في أوساط كبار قادة الجيش والمؤسسات الأمنية والمخابرات، تلك الجهات التي ستمثل مهمتها الرئيسية في توفير الحماية اللازمة.

وفيما يتعلق بصراع بشار ضد الفساد فمن الضروري أن يخوض هذا الصراع على نحو هادئ وأن يتجنب المساس ببعض الشخصيات القوية المؤثرة مثل رئيس الأركان العامة

السابق حكمت الشهابي الذي يتردد حاليا أنه سيقدم إلى المحاكمة. وإذا استمر بشار في حملة التطهير العلنية التي لا مثيل لها والتي يلقي فيها في المعتقلات بكبار الضباط والجنرالات الذين خدموا الرئيس الأسد على مدى عشرات السنين فإن هذه الحملة لن تعني سوى القضاء على كل الاسس التي قام عليها النظام السابق. ويجب ألا نستثني أيضا إمكانية تخوف كبار قادة الجيش من أن يلقوا مصير الجنرال "علي ضبه" الذي تحدت إقامته الجبرية بعد أن شغل على مدى فترة طويلة منصب قائد قسم الامن العسكري .

وفي المقابل وعند النظر إلى الساحة الاردنية نجد أن سميح البطيحي لا زال يشغل منصب رئيس المخابرات العامة في الاردن، كما أنه مستمر في تقديم يد المساعدة للعاهل الاردني الملك عبد الله .

وحينما تولى الملك عبد الله مقاليد الحكم في الاردن فقد اهتم المحللون والمراقبون بدراسة إذا ما كان الملك الجديد سيتعرض إلى تهديد من قبل عمه الامير حسن. وعند النظر إلى الوضع في سوريا نجد أنه شديد الاختلاف إذ إن رفعت الأسد عم بشار يعد أخطر بكثير من الامير حسن عم الملك عبد الله فبينما يتسم الامير حسن بعمق ثقافته ويحرص على التمسك بالسلوكيات البريطانية فإن رفعت الأسد يقدم ذاته على نحو يوحى أن مستقبل سوريا مرتبط به. ويجب ألا ننفل في هذا المجال أن بشار الأسد استعان خلال شهر أكتوبر الماضي بالجيش السوري وبتأييد من والده ضد مراكز القوى التابعة لرفعت الأسد . وتفيد التقارير الواردة بالأمس أن سوريا متخوفة من محاولات تسلي رفعت الأسد من داخل الحدود اللبنانية إلى سوريا .

وعند النظر إلى الوضع الاقتصادي نجد أن حالة الاقتصاد الاردني عند تولي الملك عبد الله لمقاليد الحكم كانت أفضل من نظيرتها في سوريا. وقد كانت ديون الاردن الخارجية تقدر بسبعة مليار دولار، كما أن نسبة البطالة كانت تقدر بـ ٢٧٪ ومع هذا فإن الوضع الاقتصادي في سوريا يعد أسوأ بكثير من نظيره في الاردن، ويكفينا معرفة أن سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي لا ينعم فيها مواطنوها بالحد الأدنى من الخدمات البنكية. وكما يبدو فإن بشار سيعمل بعد الانتهاء من ترسيخ أسس حكمه على مواجهة التحدي الاقتصادي .

وسيكون التحدي اللبناني من بين التحديات التي سيتعين على بشار الأسد مواجهتها، ويتعين علينا معرفة أن سوريا تتعرض حاليا وعقب الانسحاب الاسرائيلي من لبنان إلى ضغوط متزايدة سواء على الساحة اللبنانية أو في الأوساط الدولية لسحب جيشها من لبنان. ومن الوارد أن تتزايد قوة هذه الضغوط بعد رحيل حافظ الأسد عن الساحة .

ولنا أن نتساءل ترى هل سيكون انفتاح بشار الأسد على الغرب له أثر في تبنيه لموقف سياسي مرن تجاه إسرائيل؟ وكما يبدو فليس من الممكن أن نتوقع حدوث هذا الامر فبالرغم من أن بعض الجهات السياسية في القدس أعلنت أن بشار رجل مستنير منفتح على العالم إلا أنه من الواجب

معرفة أنه سيتعين عليه أن يتكيف مع القواعد المتبعة في سوريا قبل أن يبدأ في تطبيق قوانين العالم الحر أو التفرغ للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني عبد الله ورثا اتفاقيات سلام مع إسرائيل من الحكام السابقين فضلا عن أن الأوضاع السياسية في كل من مصر والارن لا تتسم بذات الحدة القائمة في سوريا .

وعلاوة على هذا فيجب أن نضع في اعتبارنا أن الرئيس المصري حسني مبارك الذي يعد من أبرز مؤيدي مسيرة السلام لم يقم حتى الآن بزيارة إسرائيل ولا نستثني من هذا

الأمر سوى الزيارة التي قام بها للمشاركة في جنازة رابين . وقد أوضح مبارك خلال أكثر من لقاء أن الرأي العام المصري غير مؤهل لزيارته إسرائيل وينطبق هذا الأمر أيضا على العاهل الاردني الملك عبد الله .

ومن هنا فمن المرجح أن بشار الأسد سيتفرغ خلال السنوات القادمة لتدعيم أسس حكمه قبل الانشغال بحل قضية " التهديد " الخارجي الممثل في إسرائيل . ويدرك بشار الأسد أنه إذا تعرض حكمه إلى تهديد من قبل الجهات التي من المفترض أن تدين له بالولاء فإن مثل هذا التهديد سيكون أكثر حدة من أي تهديد خارجي تتعرض له سوريا حاليا .

انهيار النظرية السورية

معاريف ١٢/٦/٢٠٠٠
بقلم : موشيه جاك

القرار الاستراتيجي من اجل السلام. ولكن المجتمع السوري الذي وافق بدون أن يكون له خيار على تصريحات السلام التي ادلى بها الأسد لم يستطع استيعاب المطلب الاسرائيلي بشأن تطبيع العلاقات مع

اسرائيل في المجال الشخصي والاجتماعي والتجاري والسياحي والعلمي. والتقرير الصادر من دمشق يصف المعارضة الشديدة من جانب كبار الادباء السوريين لاتجاهات التطبيع مع اسرائيل. واما الأسد وعلى الرغم من سلوكه الاستبدادي لم يتمكن من تجاهل هذا الاتجاه، وحتى بين النواثر القريبة منه تردت اراء تقول أنه اثناء المفاوضات مع اسرائيل يجب على سوريا أن تحافظ على معارضتها للصهيونية وذلك حتى تحين لحظة حدوث تحول في الميزان العسكري في المنطقة.

والوزراء الاسرائيليين الذين سارعوا بتوجيه الثناء والمدح لحافظ الأسد لم يقرأوا التقرير الصادر من دمشق والذي اعدده البروفيسور العزم ولو كان هؤلاء الوزراء قد قرأوا ذلك التقرير لعرفوا من خلاله أن هناك رأى سائد بين طبقة المثقفين في سوريا بأن اسرائيل ضعيفة على الرغم من قدرتها النووية وضعفها يكمن في ضعف المجتمع الاسرائيلي وعدم قدرته على مواجهة الضغوط. وعلى سبيل المثال فإن بيروت عندما تعرضت للحصار لم تشعر بالخوف وخاصة عندما قصفت القوات الاسرائيلية المدينة من البحر والجو والبر واما تل ابيب فقد اهتزت بعنف عندما سقطت عدة صواريخ سكاك عليها. وعلى هذا الاساس استنتج السوريون أن المجتمع الاسرائيلي يعاني من قصر النفس وأنه سوف يتراجع مثلما تراجع تحت ضغط الانتفاضة.

في اعقاب موت الأسد لم يخلق الباب في وجه اتفاق السلام الاسرائيلي السوري ليس بسبب رفض الأسد التنازل عن منطقة الشاطئ عند بحيرة طبرية توقفت المفاوضات، ولكن النظرية السورية انهارت بالفعل بعد رد الأسد على كليتون في لقاءهما في جنيف. فقد قال الأسد في رده على دعوة كليتون بعدم اضاءة فرصة السلام «ان سوريا تستطيع ان تنتظر الأجيال القادمة حتى يعيدوا للامة العربية اراضيها». وكانت هذه العبارة ترديد لما يقوله كثير من السوريين من انه محظور على جيل معين ان يحسم مصير الاراضي العربية لانها تنتمي الى جميع الدول العربية، حتى جميع الاجيال، في الماضي والحاضر والمستقبل ولم يقصد الأسد ولم يشأ ان يلقي العبء على كاهل ابنه خليفته ولم يفكر فقط في الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبرية ولكنه كان يقصد الاراضي العربية في كل مكان مثلما يبرز في المقال الشامل للبروفيسور صديق العزم الاستاذ بجامعة دمشق.

وعلى أية حال فانه مع موت الأسد تلاشت التقديرات الخاطئة من أن الأسد كان يرغب في دفع السلام من اجل تهيئة الجو لابنه الذي سيخلفه. وبالفعل فقد كان يرغب في استمرار المفاوضات مع ذلك لم يشأ أن يلتزم باتفاق فعلى. وقد اشار الاستاذ الجامعي السوري الذي كتب التقرير المفصل من دمشق الى المكاسب التي حصل عليها الأسد من مجرد اجراء المفاوضات مع اسرائيل فقد تخلصت سوريا من العزلة السياسية ووطدت علاقاتها مع الاتحاد الاوربي وبدأت حواراً مع الولايات المتحدة الامريكية والشئ المدهش هو أن العملية السياسية ساعدت على تحسين الوضع الاقتصادي في سوريا.

ومن أجل هذه الاهداف كانت تصريحات الأسد بشأن

والسوريون حسب التقرير يشعرون بالخوف من المبادرات الاقتصادية الاسرائيلية اكثر مما يشعرون بالخوف من مبادراتها العسكرية. وهم يشكون في أى اقتراح اسرائيلي للتنمية الاقتصادية المشتركة خوفا من أن يؤدي ذلك الى السيطرة الاسرائيلية على الاقتصاد السوري كذلك رفض السوريون مد ايديهم الى مبادرة كوينهاجن التي طرحها الكاتب المصري لطفى الخولي والتي تطالب بعقد مؤتمر اسرائيلي عربي في كوينهاجن للمساعدة في استبعاد بنيامين نتنياهو من السلطة وأنتخاب ايهود باراك ويقول التقرير ايضا أن مساعدي الرئيس كانوا يعتقدون أن

تصريحات الأسد في اللقاء مع باترك سيل والتي وصف فيها باراك بأنه زعيم معتدل تعتبر بمثابة مديح يلزم باراك بأن يرد الجميل في صورة تنازلات جوهرية وقد شعر السوريون بالغضب لمطالب الاسرائيليين بأن تساعد سوريا زعماء اسرائيل في اقناع الجماهير الاسرائيلية بأن السلام ليس في متناول اليد فقط بل أنه في صالح اسرائيل ولو كانوا قد قرأوا التقرير الصادر من دمشق لعرفوا أن فرص السلام لم تنتهي مع موت الأسد. ولكن ضاعت فقط فرص الانسحاب الشامل مقابل التوقيع على معاهدة بالحفاظ على وقف اطلاق النار.

هل سيبقى «بشار أم لا؟»

معاريف ١٢/٦/٢٠٠٠
بقلم: عوديد جرانوت

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

على الصعيد الثاني، اهتم الاسد بازاحة معارضين محتملين من طريقه. أقيل رئيس الاركان «حكمت الشهابي» وفر هاربا من البلاد. وتم تحديد او اقالة، نائب الرئيس عبد الحليم خدام، وكذا رئيس الاستخبارات وبعض كبار الضباط.

وفوق كل هذا تم قطع الطريق على رفعت الاسد، الذي يزعم بأنه الاحق بالعرش، للعودة الى سوريا. ويتفويض من ابيه، عالج بشار بقبضة حديدة مجموعة صغيرة من مؤيدي رفعت، وتشير تقارير استخبارية الى ان بشار لم يتردد في استخدام قوة هائلة من اجل سحق هذه المجموعة. وكانت ربما وراء كل ذلك اشارة الى انه خلف المظهر الرقيق يستتر شيء ما من ووحشية ابيه. على الصعيد الثالث احاط الاسد ابنه بشار بمجموعة من الموالين على رأسهم - رئيس الاركان الجديد على أصلان الذي تعهد بشار بالتربية. وأصلان البالغ من العمر ٦٧ عاما، اكبر من ان يحلم بقيادة سوريا. واحد الموالين الآخرين هو وزير الخارجية فاروق الشرع، ومن واقع الامر جميع الوزراء الجدد، لاسيما رئيس الوزراء محمد ميرو، الذين اختارهم بشار محاطا بالموالين، بدون معارضين اقوياء، ويتأييد الشعب السوري الذي يعتبره وريثا طبيعيا، فإن فرص بشار في البقاء لا بأس بها ومن السابق لأوانه بالطبع تأيينه.

على الرغم من ذلك، ففي اللحظة التي سيتسلم فيها زمام الحكم فعليا، سيتضح انه لم يكن صالحا الى هذا الحد مثلما توقعوا، أو أن خطواته غير محسوبة، وقد تخشى الطائفة العلوية فقدان الحكم، الذي معناه الافلاس بالنسبة لها. أو أن يستيقظ آنذاك من مكنهم ليس

مستجد ذو قبضة حديدية

من السابق لأوانه حتى الآن التنبؤ بفرص بشار في البقاء بكرسى الرئاسة السورية، ومن الخطر اكثر وأد فرصة الآن، كونه مستجدا سياسيا. كان السابقة السياسية منذ ثلاثين عاما في مصر. عندما ورث السادات كرسى جمال عبد الناصر - رجل يفتقد الى الكاريزما - قالوا عن السادات «لن يصمد فترة طويلة». واستغرق الأمر أقل من ثلاث سنوات، من هذا الشاحب الباهت، لتغيير وجه الشرق الاوسط. التحليل المتزن ينبغي ان يشير إلى العناصر الفاعلة في غير مصلحة بشار، وإلى العناصر التي تعمل لصالحه. من بين هذه العناصر التي تثقل على بشار عدم حنكته النسبية في إدارة شئون الدولة، وسنه الصغيرة، «٢٥ عاما» وحقيقة أنه يبدو كمن يكون غير راغب في الحكم ومعنى فقط بانتهاج أسلوب متقدم لطب العيون في سوريا. امر مثقل بوجه خاص هو تقدير بعض الدوائر في قمة السلطة بسوريا، بأنه غير ناضج لقيادة سوريا، وبأنه غير قادر على الحفاظ على تفوق الطائفة العلوية، التي تمثل أقلية في سوريا. هذا هو رأى رفعت «شقيق حافظ الاسد» وجزء من القيادة العسكرية والسياسية.

مع ذلك، توجد أمور تلعب لصالح بشار بادئ ذي بدء فإنه يعرف المخاطر الكامنة له، خاصة وأن اباه مهد له الطريق واهتم بازاحة عقبات مختلفة من أمامه. من أجل ذلك عمل الأسد على ثلاثة مستويات: اهتم بدمج بشار في الجيش وفي منظومة الأمن، وكان الترقى بطيئا وحذرا ومكن بشار من الالتحام بمصادر القوة. وفوضه الاسد صلاحيات، كان أهمها الملف اللبناني.

يستطيع «باراك» التصرف مثل بن «جوريون»

بالتطورات في سوريا ان يضع الدرس المصري نصب عينيه: كل شئ غير متوقع هناك من سارعوا بشكر العناية الالهية، أو الحظ الحسن، لان اسرائيل لم توقع على اتفاق مع الاسد، لأنها لو كانت قد فعلت ذلك لكانت الآن في ذروة انسحاب من هضبة الجولان في حين تمر سوريا بفترة من عدم الاستقرار.

بنفس القدر من الممكن ان نأسف على أن الاسد لم يجرؤ على التوقيع على تسوية سلمية لان خليفته - ابنه بشار حتى الآن - لن يستطيع التوقيع عليها في المستقبل المنظور. لو أنه ورث عن ابيه اتفاقا منتهيا، لكان من المحتمل انه يستطيع مواصلة تنفيذه بدون إزعاج.

السياسة ليست كالعلوم الطبيعية. لا يمكن اجراء التجارب العملية عليها. والمستقبل وحده هو الذي سيثبت ما الذي يقدر بشار على فعله. هل هو سادات جيد؟ من يستطيع التكهن بذلك؟

على ضوء هذه المعطيات الجيدة لا تستطيع اسرائيل أن تأمل في إقامة سلام مع سوريا خلال فترة وجود بيل كلينتون في البيت الابيض لكن باراك يستطيع بعد بضعة اسابيع من اخراج جيش الدفاع الاسرائيلي من لبنان أن يتخذ خطوة اخرى جرئية حتى لو احدثت ضجة داخل اسرائيل، لكنها ستوفر له ميزة في الساحة الدولية: أن يعلن، بأنه اذا قام بالفعل حكم مستقر في دمشق - فسيجد القائم على رأس هذا الحكم على مائدته الاقتراح الاسرائيلي السخي الذي رفضه الزعيم المتوفى بسبب ضيق الأفق.

في عام ١٩٥٢ عندما قامت مجموعة من الضباط الشبان بالثورة التي وضعت نهاية لحكم الملك فاروق في مصر مد «دافيد بن جوريون» يده اليها بالسلام، لكنه لم يلق رداً.

ويستطيع باراك ان يتصرف مثل بن جوريون انطلاقاً من وعي، بأنه إذا دخلت سوريا عصراً من عدم الاستقرار والصراعات الداخلية - فإن يده سترد ايضا خاوية الوفاض. لكن أنتقال السلطة في مصر من ناصر الى السادات ومنه الى حسنى مبارك يدل على انه من المحتمل ايضا في العالم العربي ان يكون هناك استقرار وتواصل سليم للسلطة يحترم فيها الحكم الجديد تعهدات سابقة. ولا ينبغي لاسرائيل أن تضيع الفرصة.

المعارضون المحتملون فقط الذين لم يتم ابعادهم عن الساحة حتى الآن، بل ايضا الموالون المقربون الذين سيقومون على الفور بحساب الربح والخسارة.

استولى حافظ الاسد على الحكم في سوريا عام ١٩٧٠، في نفس العام الذي توفي فيه الرئيس المصري جمال عبد الناصر. لم تهلل اسرائيل الرسمية لموت عدوها المصري، بل علقت بضبط للنفس. وقد اعرب ايهودا باراك عن تفهمه لحزن الشعب السوري على وفاة الاسد.

كلاهما ناصر والاسد مات في ذروة أزمة سياسية. فقد انهار ناصر ومات عندما رافق آخر الزعماء العرب، الذين اجتمعوا في القاهرة الى المطار، بهدف إنهاء أزمة «أيلول الأسود» عندما ابعد الملك حسين منظمة التحرير الفلسطينية من الاردن وانهار الاسد ومات في ذروة محادثة تليفونية سياسية مع رئيس لبنان اميل لحود، استهدفت تلخيص الوضع الجديد في لبنان بعد انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي.

كلاهما - على الرغم من العقود الثلاثة التي تفصل بين موتهما - انتمى الى جيل الزعماء العرب، الذين علقت الولايات المتحدة الامريكية عليهم آمالا، اتضح انها أوهاام، من أجل وضعهم على طريق السلام.

من المحتمل انهما كانا معنيين به (بالسلام) بشكل ما غامض، لكنهما ظلا زعيمين مقدسين لم يقلحا في التخلص من واقع الحرب.

وقد دفع شعباهما ثمن حكمهما تخلفا اقتصاديا واجتماعيا. ثمة نقطة تشابه اخرى مع ابتعادهما (عن المسرح السياسي) خلفا وراءهما موجة من التعليقات والتنبؤات القائمة على الحدس اكثر من كونها قائمة على المعلومات الصلبة، التي من الممكن التنبؤ بواسطتها بالتطورات الوشيكة.

فبعد موت ناصر تحدثوا عن محمد حسنين هيكل كمرشح لخلافته لكنه اختفى تماما من الساحة في حين ان خليفته انور السادات وصف بأنه اختيار مؤقت، الى حين بلورة زعامة جادة. وقد اعدت الاستخبارات الاسرائيلية آنذاك وثيقة سرية وصفته بأنه برجوازي صغير يعشق الملذات، وبأنه غير قادر على احداث طفرة تاريخية في الشرق الاوسط - لا حرب ولا سلام.

ومن المجدي بالنسبة لكل من يهتم الآن بمحاولة التنبؤ

من هنا غير مستقر؟

معاريف ١٣/٦/٢٠٠٠
بقلم : يحيى عام فاتيس

لرود فعل ايريل شارون على موت رئيس سوريا يوجد مكان واحد: كتاب جينز للأرقام القياسية

أحد الرود المثيرة للأهتمام على وفاة حافظ الاسد جاء بفم ايريل شارون الذي يتزعم المعارضة فقد زعم أن موت الحاكم السوري بيرهن الى أى مدى يمكن أن تكون السلطات الحاكمة في الشرق الاوسط مصابة ومعرضه لنقص الاستقرار، ولذلك فانه سيكون من نقص المسؤولية التوقيع معهم على اتفاقيات سلام. كيف يمكننا التعامل مع هذا الرد، وكذلك مع تصريحات شارون في الماضي، والتي زعم فيها انه ممنوع علينا التوقيع على اتفاقيات مع الدول العربية طالما ان السلطات بها ليست ديمقراطية؟

بدون شك أن مكان تلك التصريحات هو في كتاب الأرقام القياسية (موسعة جينز) ولكن السؤال فقط تحت أى بند: التقوى أم الوقاحة؟ والسبب لذلك هو السجل الطويل والعامر لشارون كمدافع تحذيري عن القيم الديمقراطية. وبداية هذا السجل في حرب يوم الغفران (اكتوبر ٧٣) عندما شوش شارون تماما على الخط (الحد) الفاصل بين منصبه كقائد تشكيل حربي وبين حقيقة انه كان مرشح للكنيست من قبل الحزب الليبرالي واستمرراً لهذا السجل عام ١٩٨٠ عندما قال سيمحا ارليخ مهددا انه لو وصل شارون لوزارة الدفاع فسوف يطوق الدبابات ديوان رئيس الوزراء وكانت قمة هذا السجل في اقوال شارون المزعجة في اعقاب نشر تقرير لجنة كوهين.

وسببا اخر اضافي لتضمنين تصريحه في تلك الموسوعة الرائعة للأرقام القياسية، هو إيمانه بالحلول العملية وهي النظرية التي حركته لبدء الهجوم (العدوان) على الجنوب اللبناني فقد بادر شارون بتنفيذ العملية المسماة «سلام الجليل» ليس بسبب حرصه على سكان الشمال، بل من اجل ان ينصب على ارض الارز الشمالية اسرة جميل العنيفة والفاسدة، وهكذا بواسطة هذه الأسرة والتي كانت تنتمي للأقلية المسيحية والتي كانت اساليب حكمها الرئيسية الارهاب وسفك الدماء الجماعية، حاول شارون فرض نظام حكم جديد ليس فقط في لبنان - بل في الشرق الاوسط كله. وعلى ذلك فالواجب الأساسى الذي يسرى على هذا الشخص (شارون) والذي ورطنا جميعا

في مغامرة من خلال الاعتماد على عصابة، هو واجب الصمت.

وغير ذلك فهناك ملحوظتان اضافيتان الأولى أن كل نظم الحكم حولنا اكثر استقراراً فالاسد حكم سوريا على مدى ٢٠ عاما. وحسين الذي تنبأ الجميع بسقوطه المتوقع حكم الاردن تقريبا يوبيل كامل (٥٠ عاما) ومصر حكمت منذ عام ١٩٥٤ بأيدى ثلاثة حكام فقط. حتى نهاية عام ١٩٧٠ حكمت بواسطة جمال عبد الناصر الذي توفي في ذلك العام، بعد ذلك حكمها انور السادات الذي اغتيل عام ١٩٨١، ومنذ ذلك الحين وهى محكومة بأيدى حسنى مبارك.

وبالإضافة لذلك: السادات اغتيل قبل اجلاء قطاع ياميت بعدة اشهر. واعتقد عدد من معارضى اتفاقية السلام أن اغتياله سيجلب الخلاص لمستوطنات القطاع. ولكن وريثه وفي بكل التزاماته ولم يعط فرصة لأولئك الذين رغبوا في منع ما اعتبر من جانبهم كأسوأ القرارات. والملاحظة الثانية: أن السلطة الاقل استقرارا في المنطقة هى تلك التى تسود لدينا فى اسرائيل فمؤخرا كل عدة سنوات يتبدل الحكم ويتغير رؤسائه بل ان واحدا منهم قام بكل ما فى وسعه للتهرب من الوفاء بالتزامات اخذها على عاتقهم من سبقوه. واقصد بالطبع بنيامين نتنياهو والذي كان ايريل شارون من كبار وزرائه.

لقد صعد نتنياهو للسلطة فى حين كان هدفه الغير معلن هو محو عار اوسلو. ولذلك فقد فتح النفق حيث اطلق شعاره «صخرة وجودنا» بغرض اشعال المنطقة ولذلك فعل كل شئ للهروب من الوفاء باتفاقية الخليل، ولذلك تهرب من الالتزام باتفاقيات واي والتي جلبها للعالم هو بنفسه. اننى لم اسمع او اعلم عن حاكم عربى ايا كان قام بخرق الاتفاقيات الموقعة مثلما خرقتها حكومة نتنياهو - شارون.

ولهذا، فان ابسط واهداً ما يمكن قوله لرئيس المعارضة الذى يقف واعظا: أترى القذى فى عيون الناس، ولا ترى الخشية فى عينيك، فعلى مدى ١٨ عاما كاملة جاعوا «أم بعد أم من جمهور الثكالى، حتى نجحنا فى التخلص من الثمار المتعفنة نتيجة لاستراتيجيتك العبقريّة.

موت الاسد

معاريف ١٣/٦/٢٠٠٠
بقلم : أورى أفيرى

بدلاً من الوقوف على عظمة الاسد في توحيد سوريا،
يقذفونه في اسرائيل بأقذع النقد

إن ايهود باراك هو رجل المنطق، مثل رابين. وكما كان ينقص (رابين الحس السياسى (الاستشعار) مثل ذلك الذى يوجد لكينتون وكان لدى بيجين، فإن هذا الحس ينقص باراك ايضا. فقور علمه نبأ موت الاسد، كان باراك يستطيع ان يظهر على الهواء مباشرة فى التلفزيون ويوزع المديح على خصمه اللود والذى وافته المنية، وبارك وريثه أن ذلك لم يكن سيكلفه شيئاً، حتى ولا على الساحة الداخلية، وكان سيمثل استثماراً طيباً للمستقبل وتحت ذلك، تم تسريب اقوالاً مجردة من قبل (مصادر من ديوان رئيس الحكومة) وكأن الأمر يتعلق بمشاجرة اخرى بين حزبى شاس وميرتيس وايضا شيمون بيريز صاحب فكرة الشرق الاوسط الجديد، اضاع هذه الفرصة وفى لقاء تليفزيونى قام بتوبيخ الرئيس الراحل وصب عليه حمم النقد. وللحظة نسي انه يتقلد الآن منصب سياسى عالمى وتحول الى معلق تليفزيون هايط. ومثل معظم المعلقين ينقصه فهم بدائى فى الأمور السورية.

إن المشكلة الأساسية لسوريا هى التفرق. فالعداء والكراهية القديمة تسود بين دمشق فى الجنوب وحلب فى الشمال وكذلك بين باقى المدن، حيث يفرق بينها مناطق خالية تقريباً. وكذلك فالديانة تجزئها ما بين السنة، والعلويين (هناك شك فى انهم مسلمين، وشك فى أنهم كفرة) الدروز واليونانيين الأرثوذكس وغيرهم. والسوريين يعلمون أنه مطلوب زعيم ذو صلاحيات واسعة لكى يسيطر على العملية كلها معاً.

إن بنى اسرائيل والذين كانوا على شكل اتحا دقبائل قرروا ان ينصبوا عليهم ملكاً. وبسبب العداء بين القبائل الكبرى اختاروا رجلاً من اصغر اسرة فى اصغر قبيلة: شاول. والسوريون اختاروا رجلاً من قرية نائية والذى ينتمى لطائفة صغيرة: الاسد وقد حافظ على وحدة سوريا بنجاح كبير والآن نتمنى ان ينجح ابنه ايضا فى ذلك.

إن سوريا تتمزق بين التاريخ المجيد فى الماضى وبين الحاضر المهين مع الماضى كانت الشام (سوريا الكبرى) القوة المسيطرة فى العالم العربى. وحلم سوريا الكبرى مازال يحوم الآن ايضا حول سياساتها على الرغم من أن حزب البعث الحاكم يتمسك رسمياً بوحدة كل «الامة

العربية» ففى نظر السوريين لبنان ليست خارج البلاد - فهى جزء من سوريا انفصل عنها فى أيام الحكم الفرنسى . وكذلك ايضا فلسطين، ومن هنا يأتى الغضب القطيع للأسد على عرفات، والذى تجرأ، لشدة وقاحته بالكفر بولاية الامر السورية ونقض الامانات بعدم إطاعة أوامرها، ان الزعامة الفلسطينية كلها وعرفات على رأسها ذقت طعم السجن السورى.

وعلى النقيض من سوريا المقسمة، فإن لبنان المقسمة تتأرجح دائماً على شفا حرب اهلية وباستثناء عدد من المثقفين لا يشعرون بالانتماء فإن كل اللبنانيين يعلمون أنه لو خرج الجيش السورى من ارضهم سوف تتجدد فى اليوم التالى المجازر التقليدية المتبادلة ولذلك فان لبنان ستظل دولة حماية (تحت الحماية).

إن أحد دعاة السياسة لدينا، المحبوبين فى التلفزيون قال لو أن باراك كان قد صنع سلاماً مع الأسد لكانت الاتفاقية ستنتهى الآن. هذا خطأ كبير. فمبارك يرسخ سلام السادات، وعبدالله يرسخ سلام حسين، ومحمد المغربى يقيم العلاقات التى أرساها ابوه الحسن، ولو كان الاسد الاب قد وقع على سلام، لكان من السهل على الاسد الابن تنفيذه، أما الآن فسيكون الأمر صعباً وبسبب الجدل المثير للسخرية على العشرة أمتار على شاطئ طبرية ضاعت فرصة تاريخية وبالحالها من فرحة للمستوطنين.

إن المنافسة التى كانت بين الاسد وعرفات الخصمان الاقوياء بنى جيل واحد، انتهت وكذلك ايضا الحال بين القناة السورية والقناة الفلسطينية والان عرفات حر ومتحرر من تهديد منظمات الرفض، وجزء منهم ارهابيون والذين كانوا كالسياط فى أدى الأسد لكى يمنعوا عرفات من ان يسبقه فى عمل اتفاقية، ان عرفات الآن حر فى التصرف حسب المصلحة الفلسطينية الخالصة.

والآن توجد لباراك فرصة ذهبية لعمل سلام محترم مع الفلسطينيين اما اذا استمر فى محاولة املاء اتفاقية غير ممكنة على عرفات، فسوف يضيع تلك الفرصة ايضا.

ورجاء ان نتذكر : بموت الاسد فى دمشق، فإن ياسر عرفات هو اقدم سياسى فى العالم العربى وفى الوسط السامى كله. لقد كان شخصية عالمية عندما ولد بشار الاسد.

الهروب من لبنان

أخيراً يا باراك

معاريف ٢٦/٥/٢٠٠٠
بقلم : حامى شليف

القرارات الحاسمة. لقد ركز على الهدف ولم يرفع بصره عنه هذا هو باراك الذي قال البعض أنه قد انتخب رئيساً للوزراء في مايو ١٩٩٩، ولكنه وجد صعوبة في أن يقدم البراهين. ربما لم يثبت نفسه بعد كأستراتيجي ولكن يبدو أنه يفهم جيداً في التكتيك. أنه ليس رئيساً ناجحاً للوزراء بعد ولكنه بالتأكيد رئيس أركان النولة.

٤ - وكذلك فإن حسن الحظ، يعتبر زاوية ضرورية للنجاح. كان يكفي سيارة واحدة لحزب عند رأس الطريق، أو قذيفة كانت تسقط على شاحنة عسكرية إسرائيلية، حتى تتحول حملة الانسحاب الناجح إلى فشل تراجمي رنان. سيحتاج باراك إلى كميات كبيرة من الحظ حتى يخرج بسلام من الساعات والأيام القادمة، إذا قام أي عنصر من حزب الله، وهناك المئات منهم يسكرون حالياً عند الحدود فعلاً، بفتح النار على مستوطنة إسرائيلية ويجر كل المنطقة إلى تصعيد خطير، وعندئذ، وينظر إلى الوراء، ستبدو كل الأمور مختلفة تماماً. ستصبح حينها ظروف الانسحاب وآثارها مصيرية أكثر من الانسحاب نفسه.

٥ - وحتى بعد الانسحاب فإن المفتاح في أيدي سوريا. يعتقدون في المؤسسة العسكرية أن دمشق سوف تتنازل عن حقها في إدارة (الحرب عن طريق مبعوث) وهي التي ستختار المكان والزمان من أجل اختبار رد الفعل الإسرائيلي وتحديد الحقائق على أرض الواقع. يقول آخرون - الأكثر تفاؤلاً - أن هناك فرصة الآن بالذات، وقبل توقيع اتفاق مع الفلسطينيين، فقد ترجع سوريا إلى رشدها وتعود إلى مائدة المفاوضات.

المشكلة هي مع الفترة الانتقالية، عندما تتحول منطقة الحزام الأمني إلى منطقة مهجورة، ومن الممكن أن تخرج الأمور عن السيطرة الكاملة. مع كل الاحترام لجنود الأمم

١ - سيحسب من الآن عهد إيهود باراك بمفاهيم ما قبل لبنان وبعد لبنان. حتى لو تعقدت الأمور أكثر، فلا يمكن إعادة ما تم. لقد وضع باراك بصمته على التاريخ، وحده، بدون مساعدة خارجية. من الآن هو رئيس وزراء في قائمة أخرى تماماً، بالخير وربما أيضاً بالشر.

لقد وعد وأوفى بوعده، وهذه ليست فقط شعار انتخابات قبل ٤٥ يوماً من الموعد المحدد. لم يتم الانسحاب من لبنان طبقاً للتخطيط وبعده من يدري، ولكن من غير الممكن أن نأخذ من باراك اللحظة المصيرية التي تولى فيها المسؤولية واتخذ القرار. لم ينته بعد اختبار النتيجة ولكن اجتاز اختبار الشجاعة.

لقد عمل باراك بنصيحة الجنرال جورج باتون الذي قال أن (الخطا الجيدة اليوم افضل من خطا متكاملة غدا) لقد عرف من أين تؤكل الكتف. فهو لم يدعو إلى انهيار جيش جنوب لبنان وإلى سيطرة حزب الله، ولكنه عرف كيف يحدد اليوم وأن يخمن الوقت، ويستغل اللحظة وأن يخرج جيش الدفاع من لبنان بلا خسائر. لقد أراد الكثيرون، ولكنه هو الذي فعل. من أجل هذا، ولو من أجل ذلك فقط، يستحق على الأقل نقطة لصالحه.

٢ - هناك من دعاه في عيد الاستقلال، مروراً بالقرار حول ابوديس وحتى حسم القرار في لبنان. لقد قام باراك بنفسه (بالطبخ) مثلما كان يصف ذلك، وربما تكون الظروف قد تهيأت. إن باراك هو تلميذ واضح لأجهزة معقدة وعمليات معقدة، وأحد الأتباع الكبار للنظرية التي ترى أن الوقت يلعب دوره، لو وجهناه فقط كما ينبغي. لقد حان الوقت للخروج من لبنان حسبما قرر وربما أيضاً قد حان وقته.

٣ - كان باراك هذا الأسبوع في مكانه الطبيعي، في غرفة العمليات يدير الازمة ويحبس رابط الجأش ويتخذ

المتحدة الشجعان، فقط جيش لبنان يمكنه السيطرة على الأمور. يحتاج اللبنانيون إلى قرار سريع من السوريين، ولكن يحتمل أنه لا يوجد في دمشق - على العكس من القدس - من يتخذ القرارات وعندئذ، ربما يستتر.

٦ - «دائماً للعدو ثلاثة طرق محتملة للعمل، وعامة فاته يختار الطريق الرابع» جاء هذا على لسان الجنرال البروسي هلموت وان، وهذا ما كان يفعله حزب الله. لقد أعد جيش الدفاع عشرات الاحتمالات بشأن ما قد يحدث في القطاع الأمني، باستثناء ما حدث بالفعل.

لقد وصف رئيس الأركان شاعول موفاز هذا الأسبوع تلك الدقائق الحرجة، التي اتضح له فيها أنه يمكن إعادة جميع الخطط إلى الدرج. لقد كان في القيادة الشمالية ويتابع إرسال على الهواء، من كاميرا بطائرة بلا طيار، حيث قوافل حزب الله التي تقترب. بعدما لم تنجح طلقات الردع التي أطلقتها الدبابات والهليكوبتر المقاتلة، أمر موفاز بوقف إطلاق النار. لم يكن ينوي إطلاق النار لا على المدنيين ولا على الغزاة. لو كان اتخذ قراراً آخر لتغير وجه التاريخ أيضاً بشكل آخر.

إن الخطوة المدنية شكلاً من حزب الله قوضت حزب الله وأحبطت إسرائيل، ولكن يحتمل أنه بنظرة إلى الوراء هي التي أتاحت الانسحاب المنظم لجيش الدفاع، فما بدأ بدون إصابات انتهى كذلك، إلى الأبد على الأقل، وشكراً لحزب الله، حتى لو كان ذلك غير مقصود.

٧ - لا يمكن ألا نذكر التحسن الدرامي الذي طرأ على اللقاءات التلفزيونية لرئيس الوزراء. مثلما حدث في عيد الاستقلال في الحديث الذي أدلى به لاينار ديان وعشيرة الانسحاب في حديث مع دان مرجليت بالقناة الأولى. مع مرجليت كان باراك صافياً وفي أفضل حالاته. حكيماً ومعتقداً ومتهوراً مع روح الدعاية التي ترتفع أحياناً تسقط على الوجه أحياناً أخرى. لقد تخلى باراك عن كل الشعارات والرسائل المنمقة التي يصنعها أحياناً بعض مستشاريه المظهرين، وخاض في الموضوع كما هو. لم يكن باراك مستريحاً من وسائل الإعلام هذا الأسبوع. قال (أن شهوة الكتابة قد أصابت الجميع بالجنون) لقد اخذ - للأسف - دعماً ملحوظاً لاحتساس (قلت لكم) الذي يصاحبه على النوم، وبخاصة عندما يشعر أنه على حق مرة أخرى، وأن المحليين والناقدين هم الذين على خطأ. في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الأربعاء ليلاً نجح باراك في أن يخفي سذاجته أمام الإعلام والمحليين.

بعض الذين يعرفون باراك، وكذلك الذين يريدون له الخير، أعربوا عن قلقهم من أن يسيطر على باراك الاحتساس بالماكبرة، وأنه هو الوحيد الذي يعرف ويفهم.

٨ - كان من الصعب عدم التفاعل بهذا الصمت المفاجئ الذي سقط على زعماء المعارضة بعد الاعلان عن انسحاب الجنود لقد انقض متحدثو اليمين وعلى رأسهم إيريل شارون كمن عثر على غنيمة كبيرة على انهيار منطقة الحزام الأمني وأوضحوا لباراك ما الذي يجب أن يفعله، ولماذا، ولكن عندما

مر الانسحاب في هدوء أصابهم الصمت المفاجئ. ويمكن فقط أن نفرز من التفكير فيما لو كان قد استمع إلى نصائحهم.

لقد تأثر القلب بالقلق العميق من زعماء اليمين على رجال جيش جنوب لبنان، فقد قام شارون بزيارة معسكر امنون للاجئين، وهناك بالذات شعر بالعار. لقد اعتقدنا أحياناً أن الهدف من وجود جيش الدفاع في جنوب لبنان كان فقط من أجل الاعتناء بجيش جنوب لبنان.

دائماً يكون تلاميذ الكرامة الوطنية هم أول من يصرخ (النجدة والخلص) ويزعمون أن السماء تسقط. لذلك لم تكن مفاجأة أن نرى بنيامين نتنياهو بين مواطني الشمال. لقد أثبت نتنياهو منذ زمن طويل أنه لا مثيل له في رصد مشاعر الضعف والازمة، وتصعيد هذه المشاعر وترجمتها إلى قوة سياسية.

* استطلاع معاريف جالوب:

أُجرى الاستطلاع يوم الأربعاء، بعد ساعات معدودات بعد استكمال الانسحاب، حيث كان الجمهور مازال تحت التأثير الفوري والذي يناقض صور الانهيار الشديد والانسحاب المهول. في البداية استقبلنا أفراد جيش جنوب لبنان، والذين ذكروا أصحاب الخيال المفتوح باليهود أثناء المساة النازية، وبعد ذلك الجنود الاسرائيليين الذين بدوا كمن فازوا بجائزة اليانصيب، وفي النهاية رجال حزب الله الذين يرقصون على الحدود ويرفعون شعار النصر. بهذا المفهوم، يصور الاستفتاء وصفاً مؤقتاً وانفعالياً والذي سيتغير ويترسخ هنا أو هنا، كلما نبتعد عن الأحداث.

بشكل غالب، يمكن الاعتقاد بأن الجمهور يؤيد الانسحاب بل ويعطي درجة كبيرة لباراك لهذه الخطوة، ورغم هذا لم يخرج عن طوره لمستوى التنفيذ، لو ساد الهدوء في المستوطنات الشمالية، فسوف يجنى باراك الثمار. لو حدث تعقيد في هذه العملية، ووقع ضحايا فإن وضعه سوف يضار. إن ذلك الفرد من حزب الله يمسك بيديه المصير السياسي لرئيس الوزراء.

سيضطر باراك لأن يفكر جيداً في كيفية تحييد مشاعر التقصير والخزي التي شعر بها الكثيرون من مواطني الدولة هذا الأسبوع، حتى لو انتهى الأمر على خير في لبنان، ولا ننسى ذلك الانطباع المحيط الذي تركته مظاهرات الفلسطينيين هذا الأسبوع. لا يجب على اليهود أن يشعروا بأنهم ألعية، وبالذات في أيدي العرب. يجب فقط أن نسأل شيمون بيريز عن ١٩٩٦.

ربما هذا هو السبب رغم التقدير لباراك، في تراجع الفجوة بينه وبين نتنياهو، مقارنة بالأسبوع الماضي، ويبدو أن الضرر الرئيسي لباراك حدث نتيجة غضب المهاجرين الجدد من دول الكومنولث الذين اضيروا على ما يبدو من الأذى الذي لحق بالكرامة الوطنية.

* بعد استكمال الانسحاب وبنظرة إلى الوراء هل أنت تؤيد أم تعارض الانسحاب من جانب واحد من لبنان ؟
يؤيد - ٧٥٪، يعارض - ١٧٪، لا أعلم - ٨٪.

* إلى أي حد انت راض أم غير راض عن أداء باراك في موضوع الانسحاب من لبنان؟
راض جدا راض ٥٤٪، غير راض غير راض تماما ٤٠٪، لا اعلم ٦٪.
من بين ناخبي باراك - راضون ٧٠٪ غير راضين ٢٧٪
من بين ناخبي نتنياهو راضون ٣١٪ غير راضين ٦٣٪
* هل انت راض ام غير راض عن الطريقة التي خرج بها جيش الدفاع جنوب لبنان.
راض ٤٢٪، غير راض ٤٦٪، لا اعلم ١١٪
* هناك من يقولون ان السبب الرئيسي لخروج جيش الدفاع من جنوب لبنان هو سبب أمني، ونابع من نتيجة ان الحزام الامني لم يساعد كثيرا في حماية المستوطنات الشمالية. في المقابل هناك من يقولون ان السبب الرئيسي للانسحاب نابع من ضعف قدرة صمود الجمهور وعدم القدرة على امتصاص المزيد من الجنود القتلى والجرحى، على أي الرأيين توافق؟
- امنيا ٣٦٪، ضعف القدرة على الصمود ٣٩٪، كلاهما بنفس القدرة ١٧٪، لا اعلم ٨٪
* هل تعتقد ان الطريقة التي خرج بها جيش الدفاع من جنوب لبنان كانت مخزية؟

مخزية ٣٧٪، غير مخزية ٥٤٪، لا اعلم ٩٪، من بين ناخبي باراك: مخزية ٢٥٪، غير مخزية ٦٦٪، من بين ناخبي نتنياهو: مخزية ٥٤٪، غير مخزية ٢٨٪
* هل تعتقد ان إسرائيل تخلت عن مقاتلي جيش جنوب لبنان ام تصرفت معهم بصورة عادلة؟
تخلت عنهم ٤٧٪، بصورة عادلة ٢٩٪، لا اعلم ١٤٪
* هل تعتقد انه في اعقاب انسحاب جيش الدفاع سيصبح وضع مواطني الشمال افضل كثيرا، اسوأ كثيرا، أم سيظل بلا تغيير؟
افضل كثيرا ٢٣٪، سيئ جداً ٢٧٪، بلا تغيير ٢٠٪، لا أعلم ٢٠٪
* لو اجريت انتخابات اليوم، وكان المرشحان بنيامين نتنياهو وإيهود باراك، لمن تعطى صوتك؟
باراك ٤٢٪، نتياهو ٣٧٪، لا اعلم ٢١٪
* لو اجريت انتخابات اليوم، وكان المرشحان ايريل شارون وإيهود باراك، لمن تعطى صوتك؟
باراك ٤٣٪، شارون ٢٥٪، لا اعلم ٢٢٪
اجرى هذا الاستفتاء بين ٥٩٠ شخصا من البالغين في الدولة وتبلغ نسبة الخطأ ٥٠٪ بالسالب أو بالموجب.

معاريف ٢٦/٥/٢٠٠٠
بقلم : عاموس جليوع

حزب الله : المنظمة التي لا نعرفها

في هذا التوقيت الغريب، يصدر ولأول مرة باللغة العبرية كتاب يطالب بإمعان النظر في هذه المنظمة التي سفكت دماء الاسرائيليين لسنوات طويلة في جنوب لبنان، وفي هذا الكتاب الذي يحمل اسم «حزب الله بين لبنان وإيران» من تأليف الدكتور شمعون شايبيرا يمكن أن نعرف ما هي الظروف التي أدت إلى انشاء هذه المنظمة وما هي الجهة التي تدين لها المنظمة بالولاء. ويكشف الكتاب أيضاً عن بعض الحقائق غير معروفة عن منظمة حزب الله.

في شتاء ١٩٩٩ قتل أحد مقاتلي حزب الله وهو ابن لأسرة حمود وذلك اثناء مواجهه مع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، وجاء أبوه وأمه إلى زعيم منظمة حزب الله الشيخ حسن نصر الله وقالوا له انهما يشعران بالفخر بما فعله ابنهما والذي بقيت جثته في ايدي العدو الصهيوني وعرضوا ارسال بقية ابنائهم الخمسة كي يضحوا بأنفسهم من اجل حزب الله. وأنه اذا سقطوا جميعاً شهداء فإنهما على استعداد أيضاً للتضحية بنفسيهما، ولم يمر عام الا وعرفنا ان عمار احد الابناء الخمسة فجر نفسه في سيارة مفخخة على مقربة من قافلة لقوات جيش الدفاع كانت في طريقها الى المنطقة الأمنية. وبمعجزة لم يصب أي من رجالنا. وذهب عمار الى جنة عدن

وهو في انتظار باقي اخوته.

كذلك فان ابن نصر الله هادي قتل في شتاء ٩٧ في مواجهة مع قواتنا وأخذت جثته الى إسرائيل. وقال نصر الله في حديث مع صحفي الماني «حسب عقيدتنا، نبدأ الحياة الجميلة للشهيد في جنة عدن. فهو يحظى بمكانة خاصة عند الله. وهادي سوف يضمن لنا مكان في جنة عدن واذا رغب ابني الآخر الذي يبلغ من العمر ١٥ عاماً في التضحية بنفسه والسير على طريق هادي فلن اقف في طريقه». وأما زوجة الشيخ، فاطمة فقد اضافت قائلة: «أني أشعر بأني لم افقد أي شيء بل اني كسبت لأن الحياة في هذا العالم عبارة عن ممر الى العالم الآخر».

لقد قرأت هذه الاجزاء في الكتاب الذي صدر مؤخراً بعنوان: حزب الله بين ايران ولبنان.

وقرأت، ولسبب ما تذكرت أجزاء معينة في كتاب هيوارد باست الذي يحمل اسم «اخواني الابطال بشأن السيدة التي جاءت الى يهودا هامكابى وهي تبكي وتطلب الطلاق من زوجها والسبب هو ان زوجها رفض الركوع امام التمثال، الأمر الذي دفع اليونانيون الى قتل ابنائها الخمسة الواحد تلو الآخر .. ووضع يهودا يده على كتف السيدة وقال لها: «ابكي

يا أمي ابكي». اننا نحارب منظمة حزب الله منذ ١٨ عاماً ونستمع طيلة الوقت لما يقوله «البعض» الذين يتحدثون بثقة كبيرة عن المنظمة ويتوقعون ما يمكن ان تفعله في المستقبل. والكتاب الذي بين ايدينا هو البحث التاريخي الشامل والعميق الأول من نوعه الذي ينشر باللغة العبرية حول هذه المنظمة. ومؤلفه الدكتور شمعون شايبيرا العميد احتياط ليس من بين أولئك الذين يجلسون في البرج الأكاديمي العاجي، ولكن قضى سنوات في قسم الأبحاث التابع لشعبة المخابرات العسكرية وكان آخر منصب تولاه هو السكرتير العسكري لرئيس الوزراء.

وإذا اردنا ان نفهم كيف فشلنا في الحرب امام حزب الله، ليس في النشاط العسكري التكتيكي ولكن كمجتمع وإذا كنا نرغب في دراسة كيف ينظر حزب الله الينا وكيف يقدرنا، فسوف يمكننا ان نجد الاجابات من خلال صفحات هذا الكتاب. حيث يقول نصر الله «أن الشباب الاسرائيلي يرغب الآن في الاستمتاع بالحياة وليس على استعداد للتضحية بحياته من أجل اسرائيل الكبرى. وهذا هو جوهر الثقافة الاسرائيلية الآن، وهذا يعني أن هناك تحول ثقافي هام، واستراتيجي في كل ما يتصل بالواقع الذي يعيش فيه الكيان الصهيوني». اننا بصدد حركة تعتمد على مجتمع معبأ ومقاتل وضعت التضحية بالذات في الصراع ضد اسرائيل كقيمة عليا.. اننا بصدد حركة تنظر بفخر الى المجتمع الاسرائيلي الذي يعاني ويصرخ عندما يدفن احد ابناءه، اننا بصدد مجمع يعتبر الموت في الحرب المقدسة هدف وجوده في مواجهة مجتمع اسرائيلي يرى في تقديس الحياة قيمة عليا ويكي على كل شهيد في لبنان على اعتبار انه سقط بدون أي مقابل كجزء من تراجيدا استمرت سنوات طويلة وأنه يجب ان نضع نهاية لها. ويؤمنون في حزب الله ان الاصرار على التضحية بالأبناء سوف يحقق النصر وذلك في مواجهة عدم الرغبة من جانب المجتمع الاسرائيلي في القتال على أرض اجنبية. وهذه هي النقاط الاساسية التي توصل إليها المؤلف عندما استعرض السؤال القائل: كيف ان اسرائيل الكبيرة والقوية بل وأقوى دول الشرق الاوسط قد استسلمت لألف مقاتل من مقاتلي حرب العصابات.

ولكن كيف قامت منظمة حزب الله؟ ومن هم الآباء المؤسسين؟ وفي نطاق الجهل الذي يسود لدينا سمعنا ان حزب الله عبارة عن حركة لبنانية حقيقية وقوية وأن حرب سلام الجليل هي التي تسببت في ولادة هذه الحركة وأخرجت العملاق الشيوعي من القمقم. وأن الواقع هو الذي حمل وولد وأن تنظيم وبلورة هذه الحركة من صنع ايران.. وفي البداية بواسطة رجال الدين الذين وجدوا مأوى في لبنان في عهد الشاه وبعد ذلك بواسطة نظام حكم الخميني.

إن حرب سلام الجليل والتحول في الحرب العراقية الايرانية لصالح ايران، خلقا بالنسبة للخميني فرصة كبيرة لتصدير الثورة وعلى رأسها الحرب المقدسة ضد اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن على أكبر محتشمي السفير الإيراني

في دمشق - وهو كاتم اسرار الخميني وسكرتيره - وهو رجل دين وحصل على تدريبات عسكرية - هو الذي اقام منظمة حزب الله. وكانت في البداية عبارة عن مجموعة من رجال الدين الشيعة وبعد ذلك ضم اليهم محتشمي مجموعة من الرجال الاقوياء. وكان ممثل الخميني في المجلس الأعلى للمنظمة في لبنان والذي كان يعتبر نفسه اقوى من الدولة الاسلامية التي يرأسها الامام الخميني. وكان محتشمي هو الذي قام بتشغيل جهاز العمليات لحزب الله ضد الأمريكيين. وبعد الانفجار في قيادة مشاة البحرية الامريكية في بيروت حصل محتشمي على هدية عبارة عن مصحف ملغم، ولم يقتل ولكن وجهه اصيب ببعض التشوهات. وفي عام ١٩٨٥ طلب الاسد استبعاده من منصبه بسبب قيامه بنشاط مريب في سوريا. ولكن ورثته وجميع المنظمات الايرانية الاخرى سارت على دربه. واصبحت العلاقة الوثيقة مع ايران والحرب المقدسة ضد إسرائيل حجر الزاوية لمنظمة حزب الله.

ولكن مامغزى ذلك؟ الولاء السياسي لحزب الله ليس للبنان ولكن لايران على الرغم من انه بمرور الوقت ذابت المنظمة في المجتمع اللبناني بما في ذلك المشاركة في البرلمان. وسوف تفعل منظمة حزب الله كل ما ستطلبه منها ايران وليس ما يأمرها به الرئيس اللبناني، وخاميني الامام الايراني هو اكبر سلطة دينية بالنسبة لهم، ونظرا لأنه ليس هناك انفصال بين الدين والدولة في الاسلام، فإن الالتزام السياسي للمنظمة اصبح موجها لايران. وعندما قررت منظمة حزب الله خوض الانتخابات للبرلمان اللبناني في عام ١٩٩٢، فإنها لم تفعل ذلك الا بعد ان حصلت على فتوى من الخميني بأنه يسمح لها بذلك. والامثلة في الكتاب كثيرة ومثيرة.

اذن ماذا سيحدث؟ ماذا ستفعل منظمة حزب الله بعد الانسحاب من لبنان؟ الاجابة موجودة أولا في طهران.. ونظرا لأن الزعماء هناك ليسوا بعيدين عن الواقع فإنه من الواضح ان نظرهم سوف يوجه الى دمشق حيث ان هناك محورا استراتيجيا يربط بين ايران وسوريا واذا فهموا ان مصلحة سوريا هي الاستمرار في سفك دم اسرائيل، فانهم لن يجدوا أي سبب يمنعهم من خدمة مصالحهم: العمل على تحقيق الحرب المقدسة ضد إسرائيل حتى بدون ان تكون هناك حدود مشتركة معها وذلك بواسطة حزب الله.

ومن المثير انه في اليوم الأول من عام ٢٠٠٠، توجه نصر الله الى الشعب الفلسطيني وقال له: «اني ادعوكم الى استئناف الانتفاضة والجهاد.. واذا صرختم مائة عام فإن الاستيطان لن يتوقف وإذا بكيتم مائة عام فإن القدس لن تعود وإذا احتججتم في وسائل الاعلام فإن حقوقكم لن تسترد. ويمكن ان تتخلصوا من هذه الورطة برأس مرفوعة، إذا كانت لديكم الرغبة في استئناف الانتفاضة وهذه هي وصيتي للشعب الفلسطيني وأنتم في قلوبنا». والسؤال الآن هو: هل ستستخدم منظمة حزب الله المنظمات الفلسطينية في لبنان ضدنا بعد انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي من جنوب لبنان؟ لن نجد رد على ذلك ولن نجد نبؤات في الكتاب، ولكن يجب ان نفهم جيداً ماذا يدور في رأس منظمة حزب الله.

أحداث لبنان

أبريل - مايو ١٩٧٤ : «كريات شيمونه»، «معلوت»:

في الحادي عشر من شهر أبريل تسلل «مخربون» إلى مبنى «في كريات شيمونه» وقتلوا ستة عشر مدنيا وجنديين. بعد ذلك بشهرين تسلل ثلاثة «مخربين» من لبنان إلى إحدى المدارس في «معلوت»، وقتلوا ٢١ (واحدًا وعشرين) تلميذاً وأربعة من البالغين. وقد رد سلاح الجو غداة اليوم التالي، بقصفه قيادات «للمخربين» في لبنان وقتل مائتان (٢٠٠) شخص.

مارس ١٩٧٥ : فندق «ساقوى»، «تل أبيب»:

هبط ثمانية «مخربين» على ساحل «تل أبيب» واستولوا على فندق «ساقوى»، واحتجزوا العشرات من الرهائن ممن كانوا يقيمون بالفندق. وطالبوا بإطلاق سراح عشرات من الفلسطينيين الذين كانوا مسجونين في إسرائيل مقابل إطلاق سراح الرهائن. ونجح مقاتلو إحدى وحدات القيادة العامة في نهاية الأمر في تخليص الرهائن، لكن ثلاثة من المقاتلين لقوا مصرعهم خلال العملية، ومن بينهم قائد القوة العقيد «عوزي يائيري» رحمه الله. وقد قتل ثمانية من الرهائن، بعضهم مواطنون أجانب، وزعمت منظمة التحرير الفلسطينية أن العملية كانت رداً على اغارة جيش الدفاع الإسرائيلي على بيروت في أبريل عام ١٩٧٢، والتي تم خلالها تصفية قادة المنظمة وهم في شققهم السكنية.

أبريل ١٩٧٥ الحرب الأهلية:

في أبريل من عام ١٩٧٥ نشبت حرب أهلية في لبنان. مواجهة عنيفة بين منظمة «فتح» وبين «الكثائب» المسيحية، كانت بداية هذه الحرب، التي استمرت حتى منتصف التسعينيات. انضم اليسار الإسلامي إلى «فتح»، وغاصت «بيروت». ومن بعدها لبنان بأسره - في حرب طويلة ودموية. في يونيو عام ١٩٧٥ فقدت حكومة لبنان سيطرتها على الحكم وحل الجيش اللبناني. واستولى «المخربون» على منطقة الجنوب وحولوها إلى قاعدة للعمليات ضد إسرائيل.

يونيو ١٩٧٥ «كفار يوفيل»:

في ١٥/٦/١٩٧٥ تسلل أربعة «مخربين» إلى «كفار يوفيل»، استولوا على أحد البيوت، وقتلوا واحداً من السكان وجرحوا خمسة آخرين، من بينهم طفل عمره سبعة أشهر. قامت قوات «جيش الدفاع الإسرائيلي» بتصفية المخربين. وقد قتل في العملية أيضاً رب الأسرة «يعقوف مردخاي» محارب احتياط في وحدة «جولاني»، أصر على المشاركة في العملية. وقد حصل على نوط الشجاعة بعد وفاته لمساهمته في اقتحام المسكن. ورداً على هذه العملية، قامت طائراتنا بمهاجمة أهداف للمخربين في جنوب لبنان. بعد ذلك ببضعة أسابيع أطلق المخربون صواريخ كاتيوشا صوب مدينة «صفد».

ديسمبر ١٩٧٥ - أول اتصال مع المسيحيين:

في ديسمبر من عام ١٩٧٥ توجه ضابط مسيحي بالجيش اللبناني هو الرائد سعد حداد إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وطلب عوناً للسكان المسيحيين في لبنان - ورد وزير الدفاع آنذاك. شيمون بيريز بالإيجاب وفي مطلع ديسمبر اجتازت

أول أسيرة مسيحية جدار الحدود إلى «متولا» (مستوطنة في شمال إسرائيل) وبعد مرور خمسة أشهر فتحت أول فتحة في جدار الحدود، بالقرب من «متولا» وأقيمت في المكان عيادة طبية عسكرية متنقلة، زودت اللاجئين المسيحيين بالخدمات، وافتتحت عيادة جديدة بالقرب من بيرانيت وأطلق على جدار الحدود اسم «الجدار الطيب».

نوفمبر ١٩٧٦ - سوريا تدخل لبنان:

في نوفمبر من عام ١٩٧٦ عقد مؤتمر قمة عربي، صادق على تشكيل قوة عسكرية قوامها ثلاثون ألف جندياً، للمساعدة في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان. وأرسلت سوريا وحدات عسكرية كبيرة عززت الـ ٥٠٠٠ جندي السوري الذين أرسلوا إلى لبنان قبل ذلك بشهر. وقد تركز معظم القوة السورية في البقاع اللبناني وفي منطقة بيروت.

نوفمبر ١٩٧٧ - «نهاريا»:

في السابع من شهر نوفمبر عام ١٩٧٧ أطلق «مخربون» عشرات من صواريخ الكاتيوشا صوب نهاريا مما تسبب في مقتل اثنين من المدنيين، بعد ذلك بيومين تعرضت المدينة لثلاث دفعات أخرى من صواريخ «الكاتيوشا» قتلت امرأة وأصيب خمسة بجروح وردا على ذلك قصفت مدفعية جيش الدفاع الاسرائيلي مدينة صور وقتل عشرات من المخربين.

مارس ١٩٧٨ - الاوتوبيس الدموي:

في الحادي عشر من شهر مارس هبط أحد عشر مخرباً قدموا من لبنان بالقرب من كيبوتس معجال ميخائيل. توجهوا إلى الطريق الساحلي، واستولوا على حافلة نقل متزهين، وحولوا مسارها إلى «تل أبيب». توقفت الحافلة بالقرب من مفترق طوف «كانتري كلاب» بعد أن أطلقت قوات الشرطة النار على إطاراتها ومحركها. قتل تسعة مخربين وألقي القبض على اثنين، وقتل ٢٥ إسرائيلياً وجرح ٧١.

مارس ١٩٧٨ حملة «الليطاني»:

بعد ثلاثة أيام من ذلك شن جيش الدفاع الإسرائيلي هجوماً كبيراً بقوات المشاة على جنوب لبنان. كانت الخطة الأصلية للعملية تقضي باحتلال منطقة عرضها عشرة كيلو مترات كان بها، طبقاً للتقدير العسكري حوالي ٤.٠٠٠ مخرب. كان التقدم بطيئاً للغاية ونجح مخربون عديدون في الفرار إلى الشمال. في نهاية المرحلة الأولى تقرر توسيع حدود الحملة (العسكرية) والتقدم شمالاً حتى نهر الليطاني. وتغير اسم الحملة في أعقاب ذلك من حملة رأس الحكمة إلى حملة الليطاني.

يونيو ١٩٧٨ - قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان

قرر مجلس الأمن الدولي تشكيل قوة دولية - يونيفيل - نشرت في جنوب لبنان. وصلت القوة إلى لبنان فور انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي الذي اكتمل في الثالث عشر من شهر يونيو عام ١٩٧٨. وانتقلت السيطرة على الجيب الموجود في جنوب لبنان إلى قوات «جيش جنوب لبنان».

أبريل ١٩٧٩ - عائلة «هاران»:

التحرير الفلسطينية في «صور». كما تم احتلال حصن «البوفور» الذي كان يعتبر حتى ذلك الوقت أكثر مواقع «المخربين» تحصيناً وكان الثمن: ستة قتلى من محاربينا، من بينهم القائد جولي هرنيك طيب الله ذكراه.

يونيو ١٩٨٢ - معارك مع سوريا :

في الثامن من يونيو عام ١٩٨٢ اندلعت معارك عنيفة مع السوريين في قطاع «جزين». دمر سلاح الجو بطاريات صواريخ «سورية» في البقاع. في تلك الفترة قتل اللواء «يقوتينيل آدم» طيب الله ذكراه. وكان آنذاك نائباً لرئيس الأركان. لقد تعرض لقصف فُلجاً إلى قبو أحد الابنية للاحتماء به، حيث كان يختبئ هناك عدد من المخربين فقتل آدم ومساعداه.

أغسطس ١٩٨٢ - منظمة التحرير الفلسطينية تغادر بيروت :

في بداية شهر أغسطس شنت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي هجوماً على المخربين المحاصرين في غرب بيروت ومن خلال وساطة أمريكية تم التوصل إلى اتفاق لاختلاء المدينة من المخربين. خرج المخربون إلى تونس، واليمن، والأردن، وسوريا، والعراق، والسودان. وفي الثلاثين من شهر أغسطس غادر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات المدينة.

سبتمبر ١٩٨٢ - إسرائيليون في أسر «المخربين» :

في الرابع من سبتمبر عام ١٩٨٢ أسر المخربون ثمانية جنود من جنود الناحال - الشباب الطلائعي المحارب - من نقطة مراقبة شمال «بحمدون». بعد فترة طويلة من الأسر أعيدوا على مجموعتين: الأولى تضم ستة في نوفمبر عام ١٩٨٢. أما المجموعة الثانية التي تضم اثنين فقد وقعوا في قبضة منظمة أحمد جبريل وأعيدوا في شهر مايو عام ١٩٨٥، مقابل إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين.

سبتمبر ١٩٨٢ - بيروت الغربية :

في الرابع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ اغتيل قائد قوات «الكتائب» المسيحية «بشير الجميل»، الذي عين قبل ذلك بثلاثة أسابيع فقط رئيساً للبنان، واعتبر حليفاً لإسرائيل. بعد عملية الاغتيال أصدر رئيس الأركان في ذلك الوقت رفائيل إيتان أمراً باحتلال بيروت الغربية.

سبتمبر ١٩٨٢ - صابرا وشاتيلا :

في الثامن عشر من شهر سبتمبر، ورداً على اغتيال بشير الجميل هاجم رجال الكتائب المسيحية مخيم اللاجئين صابرا وشاتيلا وقتلوا مئات الفلسطينيين، اتهم الرأي العام في إسرائيل وفي العالم إسرائيل بمسئوليتها غير المباشرة عن الفعل، وبضغط منه (الرأي العام) بما في ذلك مظاهرة احتجاجية ضخمة في ميدان «ملوك إسرائيل» شكلت لجنة تحقيق برئاسة رئيس المحكمة العليا «يتسحاق كاهان» بعد نشر نتائج التحقيق قررت الحكومة نقل وزير الدفاع «أيريل شارون» من منصبه.

نوفمبر ١٩٨٢ - صور :

في الحادي عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٨٢ انهار تماماً مبنى مكون من سبعة طوابق للحاكم العسكري في صور في أعقاب انفجار هائل. لقي ٧٥ من الجنود وقوات الأمن مصرعهم. وبالمناسبة، فبعد مرور عام، في الرابع من نوفمبر عام ١٩٨٢، قتل في المدينة ٢٨ فرداً من قوات الأمن خلال عملية انتحارية بسيارة مفخخة بالقرب من قيادة جيش الدفاع

في الثاني والعشرين من شهر إبريل عام ١٩٧٩ تسلل أربعة مخربين عن طريق البحر إلى نهاريا ودخلوا مجمعا سكنيا في وسط المدينة. قتل أحد المخربين الأربعة برصاص أحد السكان لكن الثلاثة الباقين أخذوا «داني هاران» وابنته كرهينتين. وخلال عملية الانقاذ لقي الأب وابنته حتفهما رميا بالرصاص، وقتل المخربون كلهم.

أبريل ١٩٨٠ - «مسجاف - عم» :

مع نهاية عام ١٩٧٩ اكتملت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على كل المنطقة الواقعة ما بين بيروت ونهر الليطاني، وتحولت المنطقة إلى دولة داخل الدولة. وفي السابع من شهر إبريل عام ١٩٨٠ استولى خمسة من المخربين على دار الحضانة في كيبوتس «مسجاف - عم» حيث كان هناك سبعة أطفال وأحد الكبار، أخذ الثمانية كرهائن. في العاشرة صباحاً اقتحم جنود وحدة جولاني المكان وقاموا بتصفية المخربين قتل أحد المقاتلين، وكذلك طفل يبلغ الثالثة من عمره، هو أيال جلوسكا طيب الله ذكراه.

أبريل ١٩٨١ - معركة جوية مع سوريا :

في الثامن والعشرين من شهر إبريل لعام ١٩٨١ أسقطت طائرات سلاح الجو طائرتين عموديتين سوريتين قامتتا بقصف مواقع للمسيحيين في لبنان. ورداً على ذلك دفع السوريون ببطاريات صواريخ مضادة للطائرات من طراز «إس. أي ٦» إلى داخل لبنان. طالبت إسرائيل بإعادة هذه البطاريات. لم تثمر محاولات وساطة أمريكية لحل هذه الازمة.

يوليو ١٩٨١ - صواريخ «كاتيوشا» على الجليل :

في منتصف شهر يوليو هطلت مئات الصواريخ وقذائف الهاون على مستوطنات الجليل. كانت بداية الموجة إطلاق قذائف على «نهاريا» مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة تسعة آخرين. ورداً على ذلك قصف سلاح الجو قيادات «للمخربين» في لبنان وجسور «الليطاني» و«الزهراي» ورد المخربون بإطلاق عشرات من صواريخ الكاتيوشا على كريات شيمونه. استمر تبادل إطلاق النار ثلاثة أسابيع وتسبب في إلحاق خسائر جسيمة بالمستوطنات في الجليل، خاصة في كريات شيمونه. وقبل نهاية شهر يوليو تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

يونيو ١٩٨٢ - محاولة اغتيال السفير أرجوف :

في الثالث من شهر يونيو عام ١٩٨٢ أصيب سفير إسرائيل في بريطانيا «شلومو أرجوف» بإصابات بالغة من رصاص شخص استهدف اغتياله.

أعلنت منظمة أبو نضال مسئوليتها عن الحادث. تم انقاذ حياة أرجوف لكنه لم يبق من الاصابة.

يونيو ١٩٨٢ حرب «سلام الجليل» :

غداه محاولة الاغتيال خرجت طائرات السلاح الجو لمهاجمة المخربين في لبنان. وبعد مرور ساعتين هطل على المستوطنات بامتداد الحدود الشمالية ٥٠٠ صاروخ كاتيوشا وقذيفة هاون وقذائف أخرى. لقي جندي واحد مصرعه فيما أصيب أحد عشر مدنيا بجروح. دفع جيش الدفاع الإسرائيلي بقوات كبيرة من المدرعات صوب جنوب لبنان.

يونيو ١٩٨٢ - احتلال «البوفور» :

في السادس من يونيو دخلت لبنان ثلاث مفارز (كتائب) مدرعة وتم تعبئة قوات كبيرة من الاحتياط. وقد تم احتلال مدينة «صور» وبلدة «حصبايا»، وكذا مخيمات رئيسية لمنظمة

الإسرائيلي في المدينة.

فبراير ١٩٨٢ - إميل جرينتسفيج :

في العاشر من شهر فبراير عام ١٩٨٢، وخلال مظاهرة في القدس ضد التدخل في لبنان، القى شاب «مقدس» من انصار اليمين يدعى يونا افروشمي قنبلة على المتظاهرين، مما أدى إلى مصرع أحد نشطاء حركة «السلام الآن» ويدعى إميل جرينتسفيج.

أغسطس ١٩٨٢ - بيجين يستقيل

في الحاد والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٨٢ صادقت الحكومة على خطة لإعادة انتشار جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان، وفي إطارها انتشرت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في نهر «الأولي» الذي يبعد ٤٥ كيلو مترا عن حدود إسرائيل في تلك الفترة بدأت معنويات بيجين في التدهور وصحته في الاعتلال وقال المقربون منه، إن الحرب في لبنان، أضرت به كثيراً وأثارت عاصفة في نفسه. وفي الثامن والعشرين من شهر أغسطس أعلن عن نيته الاعتزال من رئاسة الحكومة. وأثار اعلانه اضطرابا في البلاد. وزعم أن أيريل شارون وزير الدفاع، ورط بيجين في حرب لبنان.

يناير ١٩٨٥ - الانسحاب الأول :

قررت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شيمون بيريز الانسحاب من لبنان وإقامة منطقة أمنية في جنوبها. وفي العشرين من شهر يناير عام ١٩٨٥ بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي في الانسحاب من لبنان على ثلاث مراحل. وقد اكتمل الانسحاب بعد ثلاث سنوات من بداية الحرب بالضبط وقبل انتهاء الانسحاب تم بناء ١٢٠ حجرة آمنة، و٧٠٠ متر مربع ملاجئ في المستوطنات الشمالية وفي نهاريا وكريات شمونا.

مارس ١٩٨٥ - ظهور «حزب الله» :

في العاشر من شهر مارس عام ١٩٨٥ فجر انتحاري شيعي شحنة ناسفة تزن ١٥٠ كجم وتسبب في مقتل ١٢ جنديا، كانوا في طريقهم ضمن قافلة، إلى المواقع في المنطقة الأمنية. كانت هذه أول عملية سينفذها حزب الله ضد جنوب «جيش الدفاع الإسرائيلي». ردا على ذلك قام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بالإغارة على قرية «زرارية» إحدى المعاقل الشيعية شمال نهر «الليطاني». وقد قتل ٢٢ مخربا، وأسر العشرات منهم.

مايو ١٩٨٥ - صفقة جبريل :

في العشرين من شهر مايو عام ١٩٨٥ وبعد عامين ونصف العام في الأسر، عاد إلى إسرائيل «يوسف جروف» ونيسيم سالم - جنديا «النحال» اللذان بقيا في الأسر من الثمانية الذين خطفهم المخربون في سبتمبر ١٩٨٢، وعاد معهما الرقيب احتياط «حازي شاي» الذي وقع في الأسر خلال معركة «السلطان يعقوب». وقد أطلقت إسرائيل مقابل ذلك سراح ١١٥٠ مخربا بما في ذلك المخرب الياباني كوزو اوكاموتو الذي اشترك في المجزرة التي وقعت بمطار «الد» عام ١٩٧٢.

فبراير ١٩٨٦ - اختطاف «الشيخ» و«فينك» :

في السابع عشر من شهر فبراير عام ١٩٨٦ نجحت مجموعة تابعة لحزب الله في اختطاف جنديين من جنود «يشيفوت ههسوير» (جنود دينيون يؤدون الخدمة العسكرية فيما هم يدرسون التوراة والعلوم الدينية في نفس الوقت، ولهم

نظام خاص في الخدمة) هما «رحمىم الشيخ» و«يوسف فينك»، في أعقاب كمين نصبته المجموعة لقافلة من جيش جنوب لبنان في المنطقة الأمنية بجنوب لبنان. وقد قتل في الكمين جنديان تابعان لجيش جنوب لبنان فيما أصيب ضابط إسرائيلي. أما «فينك» و«الشيخ» اللذان أصيبا في الكمين، فقد خطفا بواسطة المخربين وبعد عشر سنوات أعيدت جثتهما لإسرائيل.

أكتوبر ١٩٨٦ - «رون أراد» :

في السادس عشر من شهر أكتوبر عام ١٩٨٦ تحطمت طائرة «فانتوم» إسرائيلية جنوب مدينة «صيدا». هبط أفراد الطاقم الاثنان بالمظلة. تم انقاذ الطيار بعد فترة قصيرة. أما الملاح الجوي النقيب «رون أراد» فقد وقع في أسر رجال منظمة «أمل» الشيعية. وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت منذ ذلك الوقت للتوصل إليه، بما في ذلك اختطاف الشيخ عبيد فقد ظل مصيره غامضا حتى اليوم.

نوفمبر ١٩٨٧ - ليل الطائرات الشراعية :

في الخامس عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٨٧ تسلل مخرب من منظمة جبريل بواسطة طائرة شراعية من لبنان ووصل إلى قاعدة «النحال» (الشباب الطلائع المحارب) في كريات شمونا. قتل ستة جنود، وأصيب عشرة آخرون. استتبع التحقيق في الحادث نقدا قاسيا ضد تصرف ضابط وجنود القاعدة.

يوليو ١٩٩٢ - أبريل ١٩٩٦ - «عناقد الغضب»، «التقرير»

في الخامس والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٩٢، وبعد موجة من العمليات العسكرية ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، بدأت عملية «التقرير». قصفت قيادات للمخربين ومخازن أسلحة وذخيرة، ومنازل لكبار شخصيات حزب الله، فر مئات الآلاف من سكان جنوب لبنان إلى الشمال. وفي إطار اتفاق لوقف إطلاق النار تعهد «حزب الله» بعدم إطلاق صواريخ «كاتيوشا» على مستوطنات في إسرائيل، وتعهدت إسرائيل بعدم ضرب مناطق التجمعات السكانية. وفي أبريل عام ١٩٩٦ شن جيش الدفاع الإسرائيلي عملية عسكرية كبيرة أخرى أطلق عليها اسم «عناقد الغضب». تم قصف مواقع وقواعد تابعة لحزب الله، وتم إخلاء معظم سكان المستوطنات الشمالية إلى وسط البلاد. لكن القدرة العملياتية لحزب الله لم تدمر.

فبراير ١٩٩٧ - كارثة الطائرة العمودية :

في الرابع من شهر فبراير عام ١٩٩٧، بعد دقائق معدودة من الساعة السابعة مساء اصطدمت في الجو طائرتان عموديتان من طراز «يسعور» كانتا تقلان جنودا إلى مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي وقع التصادم فوق مستوطنة «شئار يشوف» على بعد سبعة كيلو مترات شرق كريات شمونا. قتل في الحادث ٧٣ جنديا كانوا عاندين من الإجازة.

سبتمبر ١٩٩٧ - كارثة وحدة الكوماندو البحرية :

في الرابع من شهر سبتمبر عام ١٩٩٧ كان محاربون من وحدة «الكوماندو» في طريقهم إلى نشاط عملياتي في جنوب لبنان. قوة مؤلفة من ١٦ مقاتلا، تحت قيادة المقدم «يوسف كوركين»، هبطت بين «صور» و«صيدا» وخطت في طريقها إلى الهدف. بعد مرور حوالي ساعة ونصف الساعة وقع انفجار شديد، وانفجرت في أعقابها شحنات كان يحملها المقاتلون. لقي معظم المقاتلين مصرعهم.

لا تبكوا على جيش جنوب لبنان

اللاجئون الجدد لإسرائيل يحظون بمعاملة لم يكن يحلم بها أي لاجئ عربي

فجأة تحول الإسرائيليون إلى اخلاقيين إلى حد كبير. فالإستطلاع الذي أجرته جريدة «يديعوت احرنوت» أوضح أن معظم الاسرائيليين يعتقدون أن تعامل دولتهم مع جيش لبنان الجنوبي ليس عادلاً أو منطقياً. لقد تم جمع لعب أطفال وتبرعات على مدى الأيام الاخيرة من جميع أنحاء البلاد من أجل لاجئ جيش جنوب لبنان، وفي جلسة التنظيم الدينية التي عقدت في مستوطنة عتيتيل قرأوا فقرات من الإبتهالات الدينية من أجل «العرب حلفاء إسرائيل». حتى أن حاخام الجلسة مناحم فرومان دعا في الوعظ الديني حتى لاقامة «لجنة لحساب النفس القومي». ليست لحساب النفس على قتل ٢٠٠ طفل فلسطيني في الانتفاضة ولا لحساب للنفس على قتل ١٠٠ مواطن في كفاركانا ولا عمليات جمع لعب اطفال بلا نهاية من أجل أطفال الـ ٢٢٠٠ منزل والذين هدمتهم إسرائيل. فقط التعامل مع رجال جيش لبنان الجنوبي يزعم الاسرائيليين، وعلى رأسهم بالذات رجال اليمين والمعروف عنهم حرصهم على الضحايا العرب.

إن اللاجئين الجدد لإسرائيل مرتزقة الحرب السابقين لها، يتمتعون بمعاملة لم يكن يحلم بها أي لاجئ عربي قبل ذلك. مع الالتزام بمنح الجنسية الاسرائيلية خلال عام، وتعاطف جماهيري واسع، ودموع غزيرة على مصيرهم المر، وجنرال (لواء) في الاحتياط، ليس أقل من ذلك يتم تعيينه للاعتناء ومعالجة الامور - مع كل ذلك يعتقد معظم الاسرائيليين المتمسحين بالاخلاق أن معاملتهم ليست عادلة منطقية. فجأة يرى الاسرائيليون عرب تم طردهم من منازلهم لا يملكون شيئاً، ويهتزون بعنف لذلك. إنهم يرون أسراً تم اقتلاعها ويتعاطفون معهم. وكأنه لا يجب التذكير بأننا لسنا بصدد اللاجئين العرب الذين لا يملكون شيئاً، أو أن هؤلاء ليسوا أول لاجئين والتي تتهم إسرائيل بالتسبب في وضعهم.

لا شك، في أنه على المستوى الشخصي نحن بصدد تراجعيداً. فأسر جنود جيش لبنان الجنوبي تمزقت، واصبحت لا تملك شيئاً من أرضها. ولكنهم أول الناس الذين يتحملون المسؤولية عن ذلك. أولئك الذين تجنوا لجيش لبنان الجنوبي هم الذين اختاروا تمزيق انفسهم من دولتهم والارتباط بأعداء لها. لقد كانوا يعلمون جيداً ان

تلك قصة نهايتها كتبت مسبقاً. فهم لم يستطيعوا التصور (التوقع) بأن إسرائيل ستبقى في لبنان للأبد وكذلك ايضاً .. أن اللبنانيين لن يرقصوا فرحاً لخيانتهم. لقد كانت نهاية المتعاونين ان يدفعوا الثمن عن اعمالهم، ويبقى لرجال جيش لبنان الجنوبي الأمل في أن تصبح اسرائيل لهم الملاذ وقت الضائقة. لقد حققت اسرائيل لهم هذا الأمل. وبذلك التزمت بالحد الاقصى المنطقي الممكن. إن غضب رجال جيش لبنان الجنوبي مفهوم، على ضوء وضعهم، ولكنه ليس له مصداقية. فهم يدفعون ثمن افعالهم الفظيعة.

فمن بينهم ليس القليل ممن ليسوا فقط لا يستحقون مكان ملاذ فمكانهم يجب أن يكون بصفة عامة في المحكمة الدولية للعدل لمجرمي الحرب. قالدلائل التي ظهرت بصعوبة على مدى اعوام الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان يتم نشرها الآن بتوسع وكلها تبرهن أنه في قطاع الارض الممزق قامت سلطة احتلال وحشية بإدارة إسرائيل وبتنفيذ رجال جيش لبنان الجنوبي، فهم يعلمون جيداً لماذا كان عليهم الهروب بسرعة كهذه من قراهم. أن الدلائل والبراهين التي قامت بجمعها منظمات حقوق الانسان الدولية امثال «منظمة الاشراف على حقوق الانسان» الامريكية وكذلك التقرير من بعيد لمنظمة «بيتسالييم» والذي نشر في بداية هذا العام، كلها ترسم صورة مرعبة ومروعة: عمليات تعذيب صعبة، عمليات طرد بغرض استعراض القوة، تجنيد اشخاص بالاكراه، عمليات اعتقال مستمرة بدون محاكمة، وقيود صعبة على حرية الحركة فلا عجب اذاً من ان اكثر من نصف السكان هربوا في خلال الخمسة عشر عاماً الاخيرة من جنوب لبنان.

مراسل مجلة «الاندبندت» البريطانية ارسل تقريراً في نهاية الاسبوع جاء فيه أنه رأى بعينه في سجن الخيام الذي تم تحريره الآتي: اسلاك الكهرباء للدنيامو الصغير والذي بواسطته ادخلوا الكهرباء للأعضاء الجسدية للذين تم التحقيق معهم، عامود الصلب والضرب بالسياط، عقد وحلقات النوافذ التي تم ربط المعتقلين بها، وخطاباتهم التي لم تر النور ابدا ولم ترسل لاهدافها. أن هذه الاعمال البشعة التي تقشع لها الابدان حدثت بإشراف وبتشجيع من إسرائيل، ولكن تم تنفيذها بأيدي جيش لبنان الجنوبي. أن جزءاً منهم يجلس الآن في الفنادق في شمال إسرائيل، وإسرائيل تعدهم بتأمين مستقبلهم في البلاد.

رؤية

كيف نظرت إسرائيل إلى حافظ الأسد؟

سعيد عكاشة

الكتابات التي راحت تدرس تكوين شخصية الرئيس السوري والعناصر التي أثرت في هذا التكوين عليها تكتشف السر في موقفه من التسوية. وبغض النظر عن أن المنهج الإسرائيلي كان يحتوى على قدر غير قليل من «الغائية»، فإن هناك بعض من المصادقية والموضوعية في إيلاء التكوين الشخصي للزعماء أهمية كبيرة في العالم العربي لفهم كثير من المواقف، ولكن ينبغي ألا يتحول ذلك إلى رؤية تبسيطية مثل تلك التي ترى أن لكل ظاهرة سبب واحد، وواحد فقط وأن لكل مشكلة حل واحد، وواحد فقط.

كيف نظرت إسرائيل إلى الرئيس الأسد :

في أعقاب الانقلاب الذي قاده حافظ الأسد وصلاح جديد في سوريا عام ١٩٦٦ ضد القيادات المتشددة في حزب البعث الحاكم كتب ايتمار رابينوفيتش قائلاً «لقد تخلص أعضاء المجلس العسكري من مؤسسى حزب البعث».

واستقبل هذا التعليق بارتياح إسرائيلي غير مبرر في ذلك الوقت تجاه ما حدث في سوريا، فإذا كان صحيحاً أن الأسد قد مثل الجناح المعتدل الذي كان يطالب بانتهاج خط أكثر عقلانية في سياسة التصعيد على خطوط الهدنة مع إسرائيل، ويرغب في الانفتاح على الدول العربية - بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية -، فإن رفيقه في الانقلاب «صلاح جديد» كان يمثل الاتجاه المتشدد الذي يتبنى مفاهيم «الحرب الشعبية»، ومعاداة النظم التي كان يسميها «بالرجعية العربية» ولأن النخبة الإسرائيلية أو الاتجاه السائد فيها آنذاك خلط بين الأمانى والوقائع، فقد حصرت إسرائيل رؤيتها لما حدث في سوريا في جناح الأسد واهملت تماماً جناح «صلاح جديد» الذي سرعان ما برهن على قوته عندما تمكن من البقاء في السلطة حتى على الرغم من أن أطروحاته هي التي قادت إلى نشوب الحرب عام ١٩٦٧ وهزيمة سوريا واحتلال الجولان، ولم يكن جناح الأسد بعيداً عما حدث تماماً ولكنه سرعان ما انقلب في

عقب الاعلان عن وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، صرح شيمون بيريز وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي قائلاً «في إمكان إسرائيل اليوم أن تحقق كل ماتريده في مرتفعات الجولان من خلال المفاوضات مع العهد الجديد في سوريا» أما رئيس الوزراء إيهودا باراك فقد اعتبر رحيل الأسد بمثابة حدث جديد سيغير خريطة الشرق الأوسط تماماً مثلما كان رحيل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ مفتاح طريق التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

تعكس هذه الرؤية قناعة النخبة الإسرائيلية (أو بعضها على الأقل) بأن أزمة عملية السلام على المسار السوري منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ لم تنجم عن مشكلات موضوعية بقدر ما نتجت عن فكر جيل من الزعماء العرب لم يكونوا بحكم تكوينهم الشخصي قادرين على السير في طريق السلام، وقد اعتبر رئيس الوزراء السابق «بنيامين نتنياهو» أن انعدام الديمقراطية في معظم البلدان العربية وتركز السلطة في يد شخص واحد هو أحد أكثر دوافع القادة العرب لرفض خيار السلام، وكتب في مؤلفه «مكان تحت الشمس» قائلاً «تفتقر النظم الاستبدادية إلى أى قوى داخلية تمنعها من خوض الحروب، وهو الأمر الذي يشجعها على خوض المغامرات».

لقد تعرضت هذه القناعة للاهتزاز عقب مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات لزيارة القدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ وأدركت قطاعات واسعة من النخبة الإسرائيلية في أعقابها وأيضاً بعد أن أثبت الاستقرار النسبي في العلاقات المصرية - الإسرائيلية على مدى عشرين عاماً مدى التزام مصر باستحقاقات معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التي وقعت عام ١٩٧٩ - مدى سطحية هذا التحليل، وفي المقابل بقي هناك من شكك في إمكانية التعميم على الحالة المصرية مشيرين إلى موقف الرئيس السوري من عملية السلام وفشل إسرائيل في التوصل إلى تسوية معه على مدى ما يقرب من عشرة أعوام، وادى ذلك إلى تزايد

الاتجاه المعاكس بعد الهزيمة وظهر قدرا غير قليل من الاعتدال أدى الى نشوب صراع مكتوم بينه وبين الجناح الراديكالي بقيادة صلاح جديد، وقد بلغ الصدام بين الجناحين اشدّه عام ١٩٧٠ عندما رفض حافظ الاسد (وزير الدفاع وقائد القوات الجو ائذاك) توفير غطاء جوى للقوات السورية التي دخلت الاردن بهدف مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية ضد الملك حسين، وادت هزيمة القوات السورية امام الجيش الاردني الى تصاعد الصدام بين الاسد وجديد وانتهى الامر بانقلاب الاسد عليه وتولى السلطة في مارس ١٩٧١. وفيما بعد وخلال الفترة التي امتدت حتى نشوب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ كان التقدير الاسرائيلي للاسد بأنه زعيم معتدل واقرب الى التفاهم مع اسرائيل من أى زعيم عربي آخر، غير أن هذا التحليل سرعان ما انهار بعد ان تحالف الاسد مع السادات وشارك معا في خوض حرب اكتوبر، بل أنه علي حين كان السادات مستعد تماما للوصول الى تسوية سلمية عبر الخطوات التي اتخذها في اعقاب الحرب وعلى رأسها توقيع اتفاقيتي فض اشتباك بين القوات الاسرائيلية والمصرية على جبهة سيناء عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، فإن الاسد في المقابل بدا اكثر تشددا وتوقف عند توقيع اتفاق واحد فقط، ورفض الاستمرار في هذا النهج لاحقا ومال لعقد تحالفات مع الدول الراديكالية في المنطقة دون ان يترك تماما خط الانفتاح على الدول المحافظة ايضا في المنطقة العربية وهو الامر الذي اثار حيرة الاسرائيليين وجعلهم ينقسمون حول تحليل شخصية الاسد واهدافه وتطلعاته. فقد ذهب عدد كبير من الباحثين الاسرائيليين للتشكيك في التزام الاسد بوجهة نظر حزب البعث المتشددة تجاه اسرائيل، واعتقدوا ان الرئيس السوري ملتزم بهدف واحد فقط وهو تأمين حكمه، فيما رأى آخرون ان الاسد يحلم في داخل نفسه بتحقيق «سوريا الكبرى» ويتطلع لبط السيادة السورية على الشام القديم (لبنان والاردن وفلسطين) وكان هناك فريق ثالث مقتنع بان الاسد ملتزم بشعار البعث الداعي لوحدة شاملة تضم الوطن العربي كله وتضع سوريا في طليعة العالم العربي (١)

ظلت سياسة حافظ الاسد منذ منتصف السبعينات تثير حيرة الاسرائيليين وتمنع حسم الامر لصالح رؤية محددة لشخصيته، فقدرته عل الاستمرار في السلطة في سوريا رغم عجزه عن استرداد الجولان في حرب ١٩٧٣، ورغم التحديات التي فرضتها عليه جماعة الاخوان المسلمين منذ عام ١٩٧٦ اصاب الاسرائيليين بالاعجاب واعتقدوا انهم امام زعيم عربي نادر فكتب «تيدى برفيس» قائلا «هناك حاكما في سوريا مثل الثعلب في مقدرة استمالة زعماء المنطقة وفي بعض الاحيان زعماء الدول العظمى، وقد تحدثت السياسة الذين التقوه عن قوته المغناطيسية التي لا يضارعه فيها احد. وقيل ايضا انه بفضل حكمته تمكن من البقاء طويلا في مثل هذه الدولة كثيرة الانقلابات، وان

يحافظ علي استقرار نظام حكمه وان يصفى المعارضة - مع استخدام الاسلوب الوحشي احيانا - وان يناور بين الدول العظمى ويضع نفسه عل رأس حركة القومية العربية وهذا اكثر بكثير مما استطاع ان يفعله معظم الزعماء العرب (٢).

لقد شعر الذين مالوا الى رؤية الاسد بوصفه زعيم محدود الطموحات لا يسعى سوى لتثبيت حكمه حتى ولو ادى الامر لتوقيع اتفاقات سلام مع اسرائيل بالاحباط، لأن الاسد خذلهم وبرهن على خطأ رؤيتهم حينما رفض تأييد السادات في مبادراته السلمية عام ١٩٧٧، كما اختلط الامر على من اعتقدوا انه متعصب للقومية العربية حينما اقبل على التحالف مع ايران ضد العراق عقب نشوب الحرب بين البلدين في سبتمبر عام ١٩٨٠، ولكن هؤلاء جميعا لم يخفوا اعجابهم به بعد ان ادار بحكمة معركته داخل لبنان ولم يسقط بعد هزيمة جيشه هناك على يد اسرائيل عام ١٩٨٢، بل انه نجا عام ١٩٨٤ من انقلاب حاول شقيقه «رفعت الاسد» قيادته، والاهم من ذلك سرعة تحوله بعد انهيار الانظمة الشيوعية في اوربا في اواخر الثمانينات وفقدانه الدعم السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي فاتجه نحو التقارب مع مصر ومحاولة بناء موقف تفاوضي صلب للدخول في عملية التسوية ولكنه لم يظهر استعدادا حقيقيا للسير في اتجاه السلام مشددا على ضرورة معرفة الثمن الذي ينبغي ان يدفعه في المقابل، ويعترف «يعقوب والشتاين» بذلك بقوله «ان موقف الاسد الذي اتسم يوما بالغموض تسبب في ارباك الساسة في اسرائيل والولايات المتحدة، فالبعض يعتقد انه يرغب حقا في التوصل الى سلام، والبعض الآخر يتصور انه غير معنى بذلك خاصة وانه لا يحتمل رؤية علم اسرائيل يرفرف فوق دمشق. (٣) وخلال عقد التسعينات كله تضاربت التقديرات الاسرائيلية حول الاجابة عن تساؤل هام وهو ماذا يريد الاسد من ربطه المسار السوري باللبناني؟

الاجلبية مالت الي ان الاسد يهدف من وراء ذلك الى الضغط على اسرائيل عبر لبنان للخروج من الجولان، وانه لو تأكد من الحصول على الجولان فسيخرج من لبنان فورا وسيوقف الهجمات التي تتعرض لها اسرائيل على يد حزب الله في الجنوب اللبناني، ولكن مع ظهور مؤشرات قوية عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ من جانب رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحاق رابين علي استعدادده للانسحاب من الجولان، بدا الاسد ايضا غير متحمس لمواصلة الطريق الامر الذي دعا بعض الكتاب والمحللين الاسرائيليين لمراجعة وجهة نظرهم في تفسير رغبة الاسد في الربط بين المسارين اللبناني والسوري وكتب «سميدان بيرى» قائلا «من المهم التأكيد على هذه النقطة وهي ان السيطرة على لبنان هي الهدف الاعلى الذي يطمح اليه الرئيس السوري. هضبة الجولان اقل اهمية له، إذ انها مجرد قضية كرامة فقط، لهذا يرفض الاسد اية محاولة امريكية لوضع لبنان

في سلة واحدة مع هضبة الجولان. بالنسبة للاسد فإن لبنان تعتبر بشكل عام قضية داخلية، وعندما حاول وزير الخارجية المصري اقناع الاسد بان الوقت يعمل ضده وأنه من الأفضل ان ينهي الصفقة الآن مع رابين، رد الاسد عليه «سأعقد الصفقة ليس مع الاسرائيليين ولكن مع الامريكيين» (٤).

تجاهل الاسد لإسرائيل ومعاملتها بعجرفة وسخرية كان يثير حفيظة الاسرائيليين وحتى بعض الدول العربية نفسها فعندما اقترحت اسرائيل عام ١٩٩٤ اجراء مفاوضات سرية مع سوريا مثلما حدث مع الفلسطينيين رد الاسد بسخرية قائلا «لن نعمل من اجل السلام تحت المائدة وفي الظلام تتم اشياء غير اخلاقية ونحن نعمل من اجل قضية قومية» وكان الاسرائيليون يربون على ذلك معبرين عن حنقهم وغضبهم ويبادلونه سخرية بسخرية فقد كتب احدهم قائلا «تشير تحركات الاسد الي ما يتمتع به من قدرة على البقاء والى حس سياسى متقد، وبالطبع الى قدرة على استيعاب اخفاقات الآخرين، ولكن ليس هناك ما هو اكثر من ذلك، واهم ما يميز تصرفات الاسد طوال سنوات حكمه التى تزيد على ٢٢ عاما هو العجز عن التصرف وترقب ما هو ات، اى سياسة «اجلس ولا تفعل شيئا» ويمكن ان نضيف الى ذلك مبدأ دع الآخرين يعملون ويخطاون بدلا منك» والجدير بالذكر ان الاسد يتميز بانعدام القدرة على المبادرة بالتصرف، وإذا ما وضع امام خيار ما فانه يستغرق وقتا لاستيعاب الواقع واتخاذ القرار او رد الفعل (٥).

هل فهمت اسرائيل الاسد حقاً؟

كما هو واضح كان هناك تضارب هائل فى تقديرات الاسرائيليين للاسد ولشخصيته وسياساته واهدافه، وقد اخطأت معظم التقويمات الاسرائيلية لانها وضعت العربية امام الحصان، وفضلت ان ترى الاسد من وجهة نظر واحدة وهى كونه حاكم مطلق فى بلد من بلدان العالم النامى يسهل التأثير عليه واخافته او حتى رشوته، ولا بد ان تقود هذه النظرة الإحادية التبسيطية الى اخطاء ضخمة فى التقدير سواء لشخصية الاسد او لوضع سوريا، فالواقع أن الاسد بوصفه من الجيل الذى عاصر فى شبابه حركة المد القومى بكل احلامها وطموحاتها لم يكن قادراً -

نفسيا - على تقبل فكرة الاعتراف باسرائيل، ولكن الاسد كرجل دولة مسؤول ويحتكر القرار السياسى فى بلده كان مدركا فى نفس الوقت صعوبة انتزاع الجولان من اسرائيل سواء بحرب (بعد خروج مصر من معادلة الصراع) أو «بسلام» من خلال المفاوضات فى ظل موازين قوى مختلفة لصالح اسرائيل، ومن ثم كان اميل لفكرة تأجيل القرار للأجيال القادمة خاصة وان وعود السلام لا تعطى لسوريا أى شئ، فسوريا كما كان الاسد يدرك قادرة على تعويق التسوية، ودورها الاساسى الذى تحدد فى السنوات الاخيرة داخل الشرق الاوسط اكتسب قوته وتأثيره من هذه الحقيقة، وبالتالي فإن الاسد كان يراهن على اما ان يأخذ الجولان كاملة مقابل فتح بوابات السلام فى المنطقة وفقط وبدون رفع اعلام لاسرائيل فى دمشق أو إقامة علاقات تجارية أو ثقافية معها، وهو ثمناً كافياً جداً، ولا ينبغي لسوريا ان تدفع اكثر منه فى صورة تطبيع وعلاقات تجارية ودبلوماسية وثقافية، واما ان تحافظ على تماسكها الداخلى ودورها الاقليمى بعدم الاقدام على أى تسوية من أى نوع .. وقد كان الاسد واقعيًا جداً فى هذا التصور فدولة مثل سوريا بامكانياتها المتواضعة اقتصاديا وسياسيا، لن تكون اكثر من بوابة بمجرد فتحها تنتهى قيمتها تماما لان القادر على اغلاق البوابة لن يعود قابعا فى دمشق ومن ثم فان التسوية كانت تعنى بالنسبة للاسد انتهاء دور سوريا الاقليمى، بل وسقوط شرعيتها التاريخية فى العالم العربى، لان قبول اسرائيل يعنى نهاية القومية العربية التى مازلت سوريا تعتقد انها الامينة عليها حتى الآن، فلماذا ينبغي عليه اذن ان يدفع ثمنا مضاعفا للتسوية مع اسرائيل (ثمن شخصى من زعامته، وثمان مائة ينقص من الجولان ويفرض التطبيع).

ولكن الامر سيختلف تماما بالنسبة لبشار الاسد والذى لا يتحلى بنفس مواصفات والده، ويعبر عن جيل جديد متحرر من اثقال الماضى - هذا على الجانب النفسى - اما على الجانب الموضوعى فسيظل التساؤل نفسه مطروحا على أى من سيحكم سوريا وهو ما الفائدة من السلام الذى سينهى دور سوريا الاقليمى؟ وبقدر صعوبة الاجابة بقدر ضرورة البحث عن حل لازمة شعوب لم يعد التمسك بالايديولوجيات والعقائد مقنعا لها لتقبل باوضاع معيشية

صعبة بل وغير انسانية فى اغلب الاحيان.

هوامش

- ١ - انظر «اريل زيسر» سوريا واسرائيل بين الحرب والسلام، مراجعة لهذا الكتاب الصادر عن مركز دايان لدراسات الشرق الاوسط وافريقيا عام ١٩٩٤ فى مختارات اسرائيلية اغسطس ١٩٩٥.
- ٢ - انظر تيدى برفيس «دمشق لاتستجيب» مختارات اسرائيلية ١٩٩٥.
- ٣ - يعقوب ادلشتاين - ماذا يريد الحاكم السورى، المختارات يونيو ١٩٩٥.
- ٤ - سميدان برى - الاسد يشكو، المختارات يوليو ١٩٩٥.
- ٥ - مراجعة لكتاب «اسد سوريا» الزعيم وصورته - معطيل وتحليل اكتوبر ١٩٩٣ المختارات سبتمبر ١٩٩٥.

الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان : تقويم عسكري

أحمد إبراهيم محمود

يمثل الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان منعطفًا بالغ الأهمية والخطورة في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، لأنها المرة الأولى في تاريخ هذا الصراع التي تضطر فيها إسرائيل إلى الانسحاب أو الهرب من ساحة الصراع، في مواجهة خصم أضعف كثيرًا في كافة مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والبشرية. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية تتعامل مع قضية الانسحاب من جنوب لبنان على أنها مكسبًا سياسيًا لإسرائيل، وهربًا من المستنقع اللبناني، إلا أنه يظل من المؤكد في نهاية الأمر أن إسرائيل تعرضت في الجنوب اللبناني للهزيمة الأشد إيلامًا في صراعها مع العرب. والواقع، أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني يخلق متغيرات جديدة على المستويات الأمنية والاستراتيجية، وبالذات فيما يتعلق بمستقبل الترتيبات الأمنية في فترة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الانسحاب لا يخلق باب التصعيد العسكري، بل مازال هذا التصعيد مطروحًا ومحملاً بقوة، وهو ما يدعو المسؤولين والمحللين العسكريين الإسرائيليين إلى طرح وبلورة العديد من السيناريوهات للتعامل مع كافة الاحتمالات المستقبلية. ومن أجل الوقوف على مختلف أبعاد هذا الانسحاب، فإن هذا التقرير سوف يركز على معرفة مكاسب وخسائر إسرائيل من وراء انسحابها من الجنوب اللبناني، بالإضافة إلى التعرف على آفاق التصعيد العسكرية المحتملة بين إسرائيل وحزب الله أو بينها وبين أي جهة أخرى في المستقبل.

أولاً :

الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان : حسابات المكسب والخسارة

يعتبر قرار الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من الجنوب اللبناني قرارًا مؤلماً بالنسبة لإسرائيل، حيث كان التركيز الإسرائيلي طيلة الفترات السابقة ينصب على تنفيذ الانسحاب من الجنوب اللبناني بصورة تضمن لإسرائيل تحقيق الأمن للمناطق الحدودية والشمالية، كما كان الاهتمام

منصبًا فيما مضى بضرورة أن يأتي الانسحاب، ضمن اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل، أو على الأقل أن يكون الانسحاب نتيجًا لاتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان. فمما لا شك فيه أن أفضل صيغة للانسحاب من الأراضي اللبنانية من جانب إسرائيل كانت هي تلك الصيغة التي يتحقق فيها تعاون بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان، وهو ما كان يمكن أن يضمن لإسرائيل الأمن في المناطق الشمالية لها، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق بدون حدوث تقدم كبير في مفاوضات السلام. ومن ثم، فإن خيار الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من الجنوب اللبناني كان يعتبر بمثابة الخيار الوحيد المتاح، سواء من أجل الخروج من المستنقع اللبناني، أو في ظل التزام رئيس الحكومة الإسرائيلية بسحب القوات الإسرائيلية في موعد أقصاه السابع من يوليو ٢٠٠٠ وبشكل عام، فإن قرار الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من مناطق الجنوب اللبناني ينطوي على العديد من المكاسب والخسائر، سياسيًا وعسكريًا، من وجهة النظر الإسرائيلية. وهناك على وجه التحديد خمسة مكاسب إسرائيلية على النحو التالي:

١ - إنهاء الحرب في الجنوب اللبناني وتقليل الخسائر الإسرائيلية.

٢ - حرمان سوريا من الورقة اللبنانية التي تستخدمها في الضغط على إسرائيل.

٣ - كسب التأييد الدولي للموقف الإسرائيلي.

٤ - تعزيز وتقوية المكانة الداخلية لباراك.

٥ - زيادة قدرة الردع العسكري الإسرائيلي.

وتتسم هذه المكاسب بالتدخل إلى حد كبير، حيث يتمثل المكسب الأكثر أهمية على الإطلاق في إخراج القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، وإنهاء الحرب الدائرة هناك منذ عام ١٩٨٥، حيث يعود تاريخ المرحلة الحالية من المواجهة العسكرية في الجنوب اللبناني إلى منتصف الثمانينات. ففي عام ١٩٨٥، قامت حكومة الوحدة الوطنية (-الليكويدية - العمالية - بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان، ولكنها

أنشأت شريطاً أمنياً، ليكون بمثابة منطقة فاصلة، لحماية شمال إسرائيل من أي عمليات عسكرية تقوم بها المقاومة اللبنانية أو أي جماعات فدائية فلسطينية تفلح في التسلل إلى مناطق الجنوب اللبناني. ومنذ ذلك الحين، اندلعت مواجهة عسكرية ممتدة بين إسرائيل والمقاومة الوطنية اللبنانية، ممثلة بالأساس في حزب الله. وتصاعدت هذه المواجهة منذ عام ١٩٩١، مع نجاح حزب الله في إحداث تطورات واسعة في كافة مجالات التنظيم والتخطيط وجمع المعلومات الاستخبارية وتنفيذ العمليات الفدائية. وخلال هذه المواجهة، تكبدت القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة، وصل معدلها إلى حوالي ٣٠ قتيلًا إسرائيليًا في المتوسط العام خلال السنة الواحدة طيلة الفترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٦، ووصلت الخسائر الإسرائيلية إلى أعلى معدل لها عام ١٩٩٧، حيث قتل حوالي ١٣٤ جنديًا إسرائيليًا في الجنوب اللبناني في ذلك العام، وكان هذا العدد الكبير نسبيًا من القتلى الإسرائيليين في ذلك العام عائدًا إلى وقوع حادثة عسكرية إسرائيلية وفشل عملية خاصة، بالإضافة إلى استمرار المواجهات الحادة مع عناصر المقاومة اللبنانية. ولذلك، كان التركيز الإسرائيلي الرئيسي في عملية التسوية مع كل من سوريا ولبنان ينصب على إخراج القوات الإسرائيلية من لبنان، سواء باتفاق كامل مع سوريا ولبنان أو باتفاق جزئي مع لبنان فقط أو انسحاب من جانب واحد. وقد تمثل العامل الحاسم في تحديد توقيت ونطاق الانسحاب الإسرائيلي في أن رئيس الحكومة إيهود باراك كان قد وعد أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٩٩ بسحب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني في غضون عام، أي قبل حلول يوليو ٢٠٠٠. وتشير بعض التحليلات إلى أن هذا التعهد كان واحدًا من الأسباب الأساسية وراء نجاح إيهود باراك في انتخابات رئيس الحكومة في العام الماضي وبالتالي، فإن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني من شأنه إنهاء الحرب الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، وإمكانية وقف الخسائر التي يتعرض لها الجنود الإسرائيليون في المناطق الحدودية أو على الأقل الإقلال منها إلى أدنى حد ممكن.

وفي الوقت نفسه، فإن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني يحرم سوريا من الضغط على إسرائيل باستخدام الورقة اللبنانية، وفق مبدأ تلازم المسارين السوري واللبناني. فعلى الرغم من التزام سوريا التزامًا حرفيًا بوقف إطلاق النار في مناطق التماس في هضبة الجولان، وتفاذي حدوث أي تصعيد عسكري مع إسرائيل، إلا أن الاستراتيجية السورية قامت على الضغط على إسرائيل من خلال إشغال جبهة الجنوب اللبناني، بما يولد ضغطًا على إسرائيل للانسحاب من تلك المنطقة، فيما يعني أن الحرب في الجنوب اللبناني كانت في الأغلب حربًا بالوكالة تقوم بها عناصر حزب الله لحساب سوريا، وهو تكتيك كان يضمن لسوريا عدم الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل من ناحية، ولكن مع استمرار الضغط العسكري على إسرائيل من ناحية

أخرى، بما يخلق معضلة أمنية لإسرائيل يصعب الخلاص منها إلا بالانسحاب من جنوب لبنان. ونظرًا للتلازم بين المسارين السوري واللبناني، فإن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سوف يكون متعذرًا من دون الوصول إلى اتفاق مع سوريا، بحيث يجيء الانسحاب هنا تنويجًا لاتفاق شامل يشمل المسارين السوري واللبناني معًا. ومن ثم، فإن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني من جانب واحد يعنى - من وجهة النظر الإسرائيلية - حرمان سوريا من الورقة اللبنانية، ويطمح الإسرائيليون أن يؤدي هذا التطور إلى إجبار سوريا على إبداء المزيد من المرونة في عملية التسوية، والقبول بالطروحات الإسرائيلية، بعد أن تتضاؤل الأوراق المملوكة لسوريا في هذه العملية.

وفي الوقت نفسه، فإن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني حقق لإسرائيل قدرًا من التأييد من جانب المجتمع الدولي، سواء لأن إسرائيل انسحبت طواعية من الجنوب اللبناني أو لأن هذا الانسحاب سوف يجعل إسرائيل غير مضطرة إلى قصف لبنان أو القيام بعمليات عسكرية ضدها بين الحين والآخر، على نحو ما كان يحدث من قبل، مما كان يثير احتجاجات دولية عديدة، مما كان يسبب حرجًا لإسرائيل. والواقع، أن إسرائيل حرصت على تعزيز هذا التأييد الدولي من خلال إطلاع جميع الدول الكبرى والمنظمات الدولية على نواياها بشأن الانسحاب، وشنت حملة دبلوماسية واسعة النطاق للاستفادة دبلوماسيًا من ذلك، وهو ما يحقق لإسرائيل مكاسب سياسية متعددة، فهو يظهرها في صورة الدولة الراغبة في إحلال السلام، كما أن ذلك ربما يساعد إسرائيل في كسب التأييد الدولي لأي عمل عسكري انتقامي تقوم به مستقبلاً في حالة تعرضها لأي اعتداء من جانب أي جماعات لبنانية أو فلسطينية، انطلاقًا من أراضي الجنوب اللبناني.

ويرتبط بما سبق أيضًا أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان يؤدي بالضرورة إلى تعزيز شعبية رئيس الحكومة إيهود باراك، أخذًا في الاعتبار الأهمية المحورية التي يوليها الرأي العام الإسرائيلي لهذه المسألة. فإذا كان الوعد بالانسحاب من جنوب لبنان قد استقطب لبارك على أصوات العديد من الناخبين، فإن التنفيذ الفعلي لهذا الانسحاب سوف يكون علامة على الجدية والالتزام من جانب باراك أمام الناخبين الإسرائيليين، بالإضافة إلى ما ينطوي عليه هذا الانسحاب من وقف الإصابات والخسائر في الأرواح في صفوف الجنود الإسرائيليين. ولهذه المسألة أهميتها الكبرى في السياسة الإسرائيلية، فقد ظل شيمون بيريز على سبيل المثال يفاخر في دعايته الانتخابية لسنوات طويلة بأنه هو الذي أخرج القوات الإسرائيلية من لبنان عام ١٩٨٥، وكان ذلك يعتبر واحدًا من أقوى إنجازاته السياسية، مما يعني أن نجاح باراك في إخراج القوات الإسرائيلية من لبنان تمامًا سوف يكون واحدًا من أقوى وأهم إنجازاته على الإطلاق.

وأخيرا، فإن كثيرا من التحليلات الإسرائيلية تذهب إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني من شأنه أن يزيد من قدرة الردع الإسرائيلي، لعدة أسباب، أبرزها أن هذا الانسحاب سوف يعطى لإسرائيل المبرر والذريعة لاحقا لاستخدام قدرتها العسكرية الساحقة للانتقام في حالة تعرض حدودها الشمالية لأى عملياتها عسكرية من جانب أى جماعات فلسطينية أو لبنانية. أضف إلى ذلك، أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان سوف يوقف التآكل في صورة الجيش الإسرائيلي، حيث تعرضت صورة هذا الجيش لأضرار فادحة بسبب إخفاقه اليومي المتكرر في حرب الاستنزاف التى تعرض لها في الجنوب اللبناني، أى أن الضرر هنا كان عائدا في الأساس إلى أن الحرب في الجنوب اللبناني كانت حربا مفروضة - من حيث الزمان والمكان والتكتيك العسكرى - على الجيش الإسرائيلي، بينما كان حزب الله يمتلك اليد العليا في هذه الحرب. ومن ثم، فإن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني سوف يتيح للجيش الإسرائيلي إنهاء نمط لا يجيده من أنماط الحرب، وهو حرب الاستنزاف أو الحرب منخفضة الحدة، لأنها حرب تحرمه من استخدام تفوقه العسكرى التقليدى الساحق، كما يصعب عليه فيها تحديد خصومه بدقة. وفى المقابل، فإن الانسحاب من الجنوب اللبناني والتمركز في المواقع الدفاعية الدفاعية القوية في منطقة الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، سوف يتيح للجيش الإسرائيلي العودة إلى العمل العسكرى التقليدى، مع الرد بصورة تقليدية واسعة النطاق في حالة التعرض لأى هجمات في المستقبل، وهو نوع المواجهات التى تتمتع القوات الإسرائيلية بتفوق كبير فيها.

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك العديد من الخسائر التى تكبدتها إسرائيل من جراء انسحابها من الجنوب اللبناني، ويمكن حصر الخسائر الأساسية فيما يلى:

١ - الاعتراف الإسرائيلي الصريح بالهزيمة العسكرية في لبنان

٢ - غموض الموقف العسكرى في الجنوب اللبناني.

٣ - التخلي عن عملاء إسرائيل التابعين لجيش لبنان الجنوبي.

وتجلى الخسارة الأكثر فداحة إسرائيل بطبيعة الحال في أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني يعتبر في واقع الأمر اعترافا واضحا لا لبس فيه بالهزيمة في حرب جنوب لبنان، فهي المرة الأولى من نوعها التى "تهرب" القوات الإسرائيلية فيها من ساحة المواجهة، من نون تحقيق أهدافها، حيث تبدو الهزيمة واضحة إذا قمنا بمقارنة الأهداف الإسرائيلية المعلنة بالنتائج المتحققة. فالمصادر الإسرائيلية عادة ما تحدد أهداف إسرائيل في الجنوب اللبناني في مجموعة معينة من الاهتمامات الأمنية والسياسية

التي تتمثل في تأمين سلامة سكان شمال إسرائيل ومنع الهجمات المنطلقة من جنوب لبنان، والحفاظ على الحياة الطبيعية لسكان شمال إسرائيل، وخفض الخسائر العسكرية للجيش الإسرائيلي، وتخفيض قدرة سوريا على المساومة بالورقة اللبنانية، وحماية ارواح ورفاهية حلفاء إسرائيل في لبنان، ومنع تأسيس بنية أساسية معادية لإسرائيل في جنوب لبنان، ومنع الضرر بصورة إسرائيل كقوة رادعة، ومنع سوريا من استخدام جنوب لبنان في الهجوم على الجليل في أى حرب مستقبلية مع إسرائيل وفى هذا الإطار، ظلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تؤكد يوما على أنها مستعدة للانسحاب من تلك المنطقة في إطار ترتيبات أمنية مع الحكومة المركزية في لبنان من أجل منع أى عمليات مسلحة ضد شمال إسرائيل تنطلق من تلك المنطقة. أضف إلى ذلك، أن إسرائيل أخفقت أيضا في تحقيق أى من أهدافها الضمنية غير المعلنة في لبنان، والتي كانت تتمثل في الرغبة في اللعب على التناقضات السياسية والسكانية الداخلية في لبنان، في إطار مخططاتها التقليدية القائمة على محاولة "بلقنة" منطقة الشرق الأوسط، وخلق كيانات طائفية في المنطقة، بما يخلق شرعية للأساس الدينى - التوراتى الذى تقوم عليه إسرائيل. وعلى العكس من ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لقي رفضا إجماعيا في لبنان من كافة الطوائف، وتحولت الفصائل المتعاونة مع إسرائيل، والمتمثلة أساسا في جيش لبنان الجنوبي، إلى أقلية منبوذة وخائنة في المجتمع اللبناني. ومن ثم، فإن إسرائيل فشلت في تحقيق جميع أهدافها في الجنوب اللبناني، وتعرضت لهزيمة عسكرية شديدة في حربها الطويلة في تلك المنطقة.

وفى الوقت نفسه، فإن القوات الإسرائيلية تعاني من شيع حالة من غموض الموقف الأمنى - العسكرى في الجنوب اللبناني، حيث ينبع الغموض هنا من أن المسئولين الإسرائيليين غير قادرين على التنبؤ بالسلوك المستقبلى لحزب الله عقب الانسحاب الإسرائيلي، وأيضا بشأن السلوك المحتمل من جانب الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية التسوية مع إسرائيل، والتي ربما تجد الفرصة مواتية لتهديد الحدود الإسرائيلية ذاتها، ومحاولة تنفيذ عمليات تسلل إلى داخل إسرائيل، أو على الأقل امتلاك قدرة أكبر على مهاجمة القوات الإسرائيلية في المناطق الحدودية، أو مهاجمة المستوطنات الشمالية في إسرائيل. أضف إلى ذلك، أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ربما يغرى الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية التسوية على الإقضاء بالنموذج اللبناني للضغط على إسرائيل، مما يؤدى إلى المزيد من التصعيد في الموقف العسكرى في المنطقة عموما.

وفى الوقت نفسه، فإن إسرائيل اضطرت - في سياق انسحابها من الجنوب اللبناني - إلى التخلي عن حلفائها التابعين لجيش لبنان الجنوبي العميل، ولم تهتم إلا بمصير كبار قادة هذا الجيش، وهو ما شكل تخليا عن عناصر الجيش العميل، وتركهم لمصيرهم فى أيدي أبناء المجتمع

الذي خانوه، أى أن إسرائيل عرضت عملاتها للخطر، وبدت فى صورة النولة الخائنة لطفائها. وخطورة مثل هذه النتيجة لا تقتصر فقط على حالة الجنوب اللبنانى، وإنما يخشى المسئولون الإسرائيليون من أن أى محاولة مستقبلية لبناء شبكة أو شبكات من المؤيدين، سواء فى لبنان أو فى غيرها، سوف تكون امرا صعبا فى المستقبل.

ومن ثم، فإن تحليل حسابات المكسب والخسارة للانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى يشير إلى أن هناك طائفة واسعة من المستجندات التى يطرحها هذا الانسحاب، إلا أنه يظل من المؤكد أن إسرائيل خسرت - بهذا الانسحاب - واحدة من أهم جولات الصراع العربى - الإسرائيلى، وانتهزمت فى حربها الطويلة فى جنوب لبنان وقد أبرزت هذه الهزيمة متغيرا جديدا بالغ الأهمية فى ساحة التفاعلات العربية - الإسرائيلية، وهو دور القوى الشعبية فى الكفاح المسلح ضد إسرائيل. فالمقاومة الوطنية اللبنانية هى فى الأساس قوى شعبية غير نظامية، نجحت فى إلحاق الهزيمة والإهانة بواحد من أقوى الجيوش فى العالم فى وقتنا الراهن. ومن شأن هذا التطور أن يضعف بالضرورة من الموقف التفاوضى الإسرائيلى، حيث بدا واضحا أن إسرائيل لا تعترف إلا بلغة القوة، وأنها لا ترتدع ولا تعترف بحقوق الآخرين إلا عندما تتعرض لمقاومة عنيفة ومستميتة ومكلفة لإسرائيل. وعلى الرغم من أن إسرائيل حاولت التغطية على هزيمتها من خلال إدعاء أنها سوف تنتقم انتقاما مروعا فى حالة تعرضها لأى هجمات مستقبلية، إلا أن جميع هذه المزاعم كانت من قبيل حفظ ماء الوجه، ومن أجل التذكير فقط بقدرات إسرائيل التقليدية.

ثانيا :

ترتيبات الأمن الإسرائيلى فى فترة

ما بعد الانسحاب من لبنان

ركزت الحكومة الإسرائيلية على البحث عن حلول أمنية جديدة، لتأمين حدودها الشمالية فى فترة ما بعد الانسحاب من الجنوب اللبنانى، من أجل استئصال أو تقليل احتمالات حدوث عمليات عسكرية ضد شمال إسرائيل، أو ضد القوات الإسرائيلية العاملة فى تلك المناطق. وقد ركزت الترتيبات الأمنية الإسرائيلية الجديدة على نشر القوات الإسرائيلية بكثافة عالية فى مناطق الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، مع الحرص على أن تكون حدود إسرائيل هى تلك الحدود التى تم التصديق عليها فى خطاب سكرتير الأمم المتحدة (وقتذاك) كورت فالدهايم، وتعرف منطقة الحدود هذه بـ) الخط البنفسجى (، وذلك بهدف تعزيز وسائل الحماية والدفاع عن الحدود الإسرائيلية والمستوطنات الشمالية. وتقوم وجهة النظر الإسرائيلية هنا على أن القوات الإسرائيلية سوف تدافع بحماس وفاعلية أكبر على الأراضى الإسرائيلية فى حالة الانسحاب من جنوب لبنان، لأن الحافز النفسى والروح المعنوية فى هذه الحالة سوف تكون أفضل كثيرا لدى الجيش

الإسرائيلى.

وفى الوقت نفسه، حرصت القوات الإسرائيلية على تدمير جميع المواقع والتحصينات العسكرية التى كانت تستخدمها فى منطقة الشريط الحدودى المحتل فى الجنوب اللبنانى، حتى لا تقوم قوات حزب الله أو أى قوات أخرى باستخدام هذه المواقع فى تنفيذ أى عمليات هجومية ضد إسرائيل فى المستقبل. ولذلك، حرصت القوات الإسرائيلية على عدم إبقاء أى مبنى أو جهاز داخل الشريط الأمنى يمكن أن يستخدمه حزب الله. وقد حرصت قيادة الجيش الإسرائيلى على توفير أقصى درجات التأمين لعمليات الهدم المذكورة، حيث قامت بالهدم قوات المهندسين العسكريين، والمدعومين من قوات المشاة والمدركات. وخلال عملية الانسحاب الإسرائيلى، بدا واضحا الحرص الإسرائيلى الشديد على عدم تمكين قوات حزب الله من مهاجمة القوات الإسرائيلية أثناء تنفيذها لعملية الانسحاب، وبالأذات خلال عملية نقل المعدات القتالية التى كانت موجودة فى المواقع الإسرائيلية. ولذلك، قامت القوات الإسرائيلية بتدمير كل المعدات والتحصينات الموجودة فى المواقع، مع الاكتفاء بإخلاء وسائل القتال المتطورة فقد، وذلك حتى لا تتعرض القوات الإسرائيلية للخطر أثناء عملية إخلاء تلك المعدات من المواقع.

وفى هذا الإطار، تقوم القوات الإسرائيلية بتنفيذ خطط لإعادة الانتشار العسكرى وتعزيز المواقع الدفاعية الإسرائيلية على أساس مرحلتين رئيسيتين هما:

المرحلة الأولى، مرحلة مواجهة التهديدات الفورية المحتملة فى فترة ما بعد الانسحاب، ويقوم التخطيط العسكرى الإسرائيلى على أساس الانتهاء من هذه المرحلة قبل حلول شهر يوليو ٢٠٠٠. وتهدف هذه المرحلة إلى نقل خط الدفاع عن الحدود الإسرائيلية من جنوب لبنان إلى خط الحدود الإسرائيلية - اللبنانية ذاته. فقد كانت إسرائيل تمتلك شبكة من التحصينات والمواقع الدفاعية فى الجنوب اللبنانى، داخل الشريط الأمنى، كان الهدف منها هو منع وردع أى هجمات ضد إسرائيل، وذلك وفق نظرية)الدفاع المتقدم(، والتى كانت تهدف إلى نقل العمليات العسكرية إلى داخل الأراضى اللبنانية ذاتها. وفى المقابل، لم تكن القوات الإسرائيلية تحتفظ بتحصينات عسكرية قوية فى منطقة الحدود الإسرائيلية - اللبنانية ذاتها. ومن ثم، فإن انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبنانى أدى إلى فقدانها للتحصينات الأمامية المتقدمة التى كانت تمتلكها فى الجنوب اللبنانى، وتسعى إسرائيل إلى الاستعاضة عن هذه التحصينات المفقودة عن طريق تقوية المواقع العسكرية الموجودة فى المنطقة الحدودية والوصول بها إلى مستوى لا يقل عن مستوى التحصينات التى كانت موجودة داخل لبنان، مما يعنى فى الواقع زحزحة الخط الدفاعى الإسرائيلى إلى المنطقة الحدودية ذاتها.

وقد وفرت الحكومة الإسرائيلية حوالى ٢٠٠ مليون شيكل لتنفيذ هذه المرحلة، وكان المفترض أصلا أن تنتهى هذه

المرحلة قبل انتهاء عملية الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، بحيث ينسحب الجنود الإسرائيليون من جنوب لبنان إلى مواقع محصنة جيداً في منطقة الحدود الإسرائيلية- اللبنانية، بحيث لا تختلف هذه التحصينات عن تلك التي تركوها خلفهم في الشريط الحدودي. وقد ركزت الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة على توفير نوعين من الحماية، الأول حماية الأفراد، والثاني حماية الدبابات. فبالنسبة لحماية الأفراد، جرى التركيز على زيادة سمك وتحصين الجدران والأسقف الخرسانية للمنشآت الإسرائيلية في المناطق الحدودية، بحيث تكون قادرة على الصمود في مواجهة القصف المدفعي المعادي، حال حدوثه تحت أي ظرف من الظروف. أما بالنسبة لحماية الدبابات، فقد ركزت على التوسع في استخدام الشبكات المضادة للصواريخ والحماية الإضافية لمواقع الحراسة والمراقبة.

المرحلة الثانية، مرحلة تعزيز المواقع الدفاعية الإسرائيلية، وتهدف هذه المرحلة إلى بناء عشرات المواقع المحصنة الجديدة غير المكشوفة للنيران المعادية. والواقع، أن هذه المرحلة تحددت إلى حد كبير على أساس الجدول الذي نشب داخل إسرائيل، وبالذات بين القيادتين السياسية والعسكرية، بشأن حدود الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، حيث كانت القيادة العسكرية تفضل مواصلة الاحتفاظ بمواقع عسكرية معينة داخل الأراضي اللبنانية نظراً لأهميتها الاستراتيجية، إلا أن رئيس الحكومة أيهود باراك أصر على الانسحاب من جميع الأراضي التي لم تكن خاضعة للسيطرة الإسرائيلية قبل عملية الليطاني عام ١٩٧٨، لحرمان حزب الله من أي مبررات لمواصلة هجماته ضد إسرائيل.

ومن ثم، فإن الترتيبات الأمنية الإسرائيلية الجديدة في مناطق الجنوب اللبناني ركزت في الأساس على توفير أقصى درجات الحماية، من خلال بناء خطوط دفاعية ثابتة في مناطق الحدود اللبنانية- الإسرائيلية، تتألف من تحصينات ومواقع عسكرية مجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات القتالية، على نحو يزيد عن التحصينات التي كانت موجودة في منطقة الجنوب اللبناني التي كانت تحتلها إسرائيل، باعتبار ذلك الوسيلة الأكثر فاعلية للحماية ضد أي عمليات عسكرية في المستقبل.

ثالثاً :

احتمالات التصعيد العسكري في المستقبل

على الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، إلا أن احتمالات التصعيد العسكري تظل واردة بقوة في مناطق الحدود اللبنانية- الإسرائيلية. وهناك العديد من السيناريوهات الإسرائيلية المطروحة بشأن احتمالات وأفاق التصعيد العسكري المتوقعة، حيث من الممكن أن يواصل حزب الله هجماته المسلحة ضد إسرائيل، سواء في إطار مبادئه القائمة على رفض وجود دولة إسرائيل أصلاً أو في ظل استمرار إسرائيل في السيطرة على بعض الأراضي التابعة لسيادة الدولة اللبنانية وتذهب التقديرات الإسرائيلية أيضاً إلى أنه حتى إذا قررت الجماعات الشيعية وقف هجماتها ضد

إسرائيل، فإن الجماعات الفلسطينية الرافضة لعملية التسوية مع إسرائيل ربما تقرر شن هجمات ضد إسرائيل، كما أن بعض المقاتلين الشيعة اللبنانيين ربما ينشقون عن تنظيماتهم الأصلية ويستأنفون هجماتهم ضد إسرائيل ويطرح العديد من التقارير الإسرائيلية تصورات وسيناريوهات لتصعيد عسكري محتمل من جانب الجماعات اللبنانية أو الفلسطينية ضد إسرائيل في المستقبل على النحو التالي:

١ - التهديدات التي ربما تحركها سوريا، حيث تقوم التقديرات الإسرائيلية على أن سوريا ربما تسعى إلى استغلال الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، من أجل تنفيذ المزيد من الهجمات العسكرية ضد إسرائيل، عن طريق حزب الله وتستند هذه التقديرات على أن السياسة السورية ارتكزت يوماً على السعي إلى الضغط على إسرائيل، واضطرارها إلى استكمال عملية التسوية مع سوريا، من خلال إشعال الجبهة اللبنانية وتكبيد القوات الإسرائيلية خسائر موجهة في الأرواح، بما يفرض يكلف إسرائيل ثمناً باهظاً لاحتلالها للأراضي السورية واللبنانية. ولذلك، يرى العديد من تلك التقديرات أن سوريا ربما تخاطر بتسخين منطقة الحدود اللبنانية- الإسرائيلية لمواصلة الضغط على إسرائيل، حتى لو انطوى هذا السلوك على تهديد بحدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين سوريا وإسرائيل.

٢ - التهديدات من جانب إيران، أشار العديد من التقارير إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني سوف يزيد من قدرة حزب الله على شن الهجمات العسكرية ضد إسرائيل. وتذهب تلك التقارير إلى أن إيران زودت حزب الله بتعليمات خلال الفترة الماضية لتنفيذ أعمال عسكرية، سواء داخل إسرائيل أو ضد أهداف إسرائيلية في الخارج. ونظراً لأن انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني سوف يؤدي إلى انخفاض نشاط حزب الله في تلك المنطقة، فإن التحليلات الإسرائيلية تذهب إلى أن هذه التطورات سوف توفر لحزب الله الفرصة لبناء قدرة عسكرية لتنفيذ عمليات مسلحة في إسرائيل، وضد أهداف إسرائيلية في العالم، مع التركيز على الطائرات والسفارات.

٣ - بالإضافة إلى ما سبق، تذهب التحليلات الإسرائيلية إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ربما يشجع حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينييتين على الاقتداء بنموذج حزب الله في الكفاح المسلح ضد إسرائيل، حيث تشير تلك التحليلات إلى أن الحركتين تتدربان على أساليب عمل حزب الله في جنوب لبنان، بالإضافة إلى التحول من تنفيذ عمليات المواجهة العسكرية المباشرة ضد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى التوسع في تفجير عبوات ناسفة في الأهداف الاستراتيجية للقوات الإسرائيلية، مثل خطوط المواصلات العسكرية ومراكز التدريب التابعة للقوات الإسرائيلية. وغير ذلك من الأهداف، كما تشير تلك التحليلات إلى أن حركة حماس ربما تتجه نحو تنفيذ عمليات عنيفة ضد إسرائيل، بأحجام غير مسبقة من

قبل على الإطلاق، مثل تنفيذ انفجارات ضد مبانى كاملة متعددة الطوابق أو عمليات ضد محطة مركزية للأوتوبيسات، بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا فى صفوف المدنيين والعسكريين الإسرائيليين.

وفى مواجهة جميع هذه الاحتمالات، تقوم الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الجديدة على مجموعة محددة من العناصر، بعضها قابل للتنفيذ، والبعض الآخر يبدو غير قابل للتنفيذ، على النحو التالى:

١ - التحذير الشديد من أن إسرائيل سوف تنتقم بعنف يفوق جميع المرات السابقة، فى حالة تعرضها لأى هجمات جديدة فى المستقبل، وجعل هذا التحذير بمثابة الأساس فى سياسة الردع العسكرى الإسرائيلى تجاه لبنان وفى ظل هذه الأوضاع الجديدة، فإن السياسة الإسرائيلية تقوم على أن الموقف الإسرائيلى كان ضعيفا من الناحية السياسية فى الماضى بسبب احتلالها لأراض لبنانية، مما كان يعرضها لضغوط سياسية داخلية ودولية، فى حالة قيامها بتصعيد عسكرى واسع ضد لبنان، فى حين أنها سوف تكون أقوى سياسيا عقب انسحابها من جنوب لبنان، مما يسحب كافة الحجج والذرائع من حزب الله والمقاومة اللبنانية لمواصلة هجماتها ضد إسرائيل، مما يعنى - من وجهة النظر الإسرائيلية - أن الموقف الإسرائيلى سوف يكون مبررا ومقبولا من رأى العام الإسرائيلى والعالمى فى حالة قيامها بتصعيد عسكرى مستقبلا، حال تعرضها لأى هجمات من الجانب اللبنانى، وهو ما يعطيها الفرصة للقيام بتصعيد عسكرى واسع النطاق، وبصورة غير مسبقة من قبل، بما فى ذلك إمكانية استهداف القوات السورية فى لبنان ذاتها ومع ذلك، فإن بعض التحليلات الإسرائيلية تذهب إلى أن إسرائيل لا يجب عليها الإسراع بالتصعيد العسكرى مستقبلا إلا فى حالة تأكدها تماما من أن الحكومة اللبنانية أصبحت عاجزة تماما عن حفظ الأمن فى جنوب لبنان.

٢ - مراقبة التطورات السياسية فى المنطقة بدقة شديدة لرصد أى تغير فى سياسة حزب الله أو لبنان أو سوريا، كما يجب معرفة مدى التزام الحكومة اللبنانية بنشر قواتها النظامية فى الجنوب. فالجانب الإسرائيلى يظهر اهتماما كبيرا للغاية بالتعرف على طبيعة مواقف حزب الله والحكومة اللبنانية والسورية مستقبلا، تجاه الموقف من إسرائيل، مع التركيز بصفة خاصة على تصريحات مسئولى حزب الله، والتعرف على تصوراتهم لنورهم المستقبلى فى الساحة السياسية اللبنانية، حيث تخدم هذه المواقف فى التعرف على آفاق التطور المستقبلية بالنسبة للاحتمالات التصعيد أو التهدئة فى التفاعلات العسكرية بين الجانبين، وهو ما يمثل أساس عملية التخطيط العسكرى الإسرائيلى.

٣ - تقوية الدفاعات الحدودية الإسرائيلية، على نحو ما سبق أن ذكرنا، بهدف منع أى عمليات تسلل أو قصف مدفعى

من جانب أى جماعات معادية ضد إسرائيل، بحيث تشتمل عملية تقوية الدفاعات الحدودية على بناء شبكة قوية ومعقدة من التحصينات الدفاعية ونقاط الإنذار والمراقبة البشرية والإلكترونية فى مناطق الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، والواقع، أن التقديرات الإسرائيلية للموقف العسكرى فى فترة ما بعد الانسحاب من الجنوب اللبنانى تنطوى مبالغات واضحة من الناحيتين السياسية والعسكرية. فمن الناحية السياسية، كان الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى بمثابة انتصار تاريخى للمقاومة اللبنانية على إسرائيل، حيث اضطرت القوات الإسرائيلية للمرة الأولى للانسحاب من مناطق محتلة من جانب واحد، هربا من المقاومة المسلحة، ومن دون تحقيق أهدافها السياسية، وفق صيغة أقرب إلى حالة الانسحاب الأمريكى من فيتنام. وقد تحقق هذا الانتصار أساسا على أيدي حزب الله، مدعوما بصمود الشعب اللبنانى كله الذى تحمل بصبر ودأب الهجمات الوحشية الإسرائيلية، وقدم الدعم المادى والمعنوى والسياسى للمقاومة اللبنانية وفى ظل هذا الوضع، ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن حزب الله سوف يستمر فى المقاومة المسلحة ضد إسرائيل إلى الأبد، ولا سيما أن رئيس الحكومة الإسرائيلية كان واعيا لحقيقة أن احتفاظ القوات الإسرائيلية بأى أراض لبنانية سوف يعطى ذريعة مباشرة لحزب الله لمواصلة القتال ضد القوات الإسرائيلية، وهو ما دعاه إلى إخراج القوات الإسرائيلية من جميع الأراض اللبنانية، بالرغم من استمرار إسرائيل فى الاحتفاظ ببعض المناطق اللبنانية المتنازع عليها، كما حصلت إسرائيل على شهادة من الأمم المتحدة بأنها انسحبت من لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، أضف إلى ذلك، أن سوريا تدرك أنها سوف تتحمل المسئولية المباشرة فى حالة مواصلة عمليات حزب الله، وأنها سوف تكون عرضة لانتقادات المجتمع الدولى، قبل أن تكون عرضة لهجمات مضادة من جانب إسرائيل. وفى الوقت نفسه، يبدو أن القيادة السورية الجديدة، فى فترة ما بعد وفاة حافظ الأسد، سوف تكون مشغولة بإعادة ترتيب البيت الداخلى، كما أعربت عن استعدادها لمواصلة عملية التسوية مع إسرائيل. ومن ثم، فإن جملة هذه المتغيرات تدعو إلى الاعتقاد بأن الإطار السياسى ذاته لا يوفر مبررات قوية لاستمرار الصراع المسلح فى مناطق الحدود اللبنانية - الإسرائيلية فى المستقبل.

أما من الناحية العسكرية، فليس هناك من شك فى أن الانسحاب العسكرى الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى قد أضعف من الحافز لدى حزب الله والمقاومة الوطنية اللبنانية لمواصلة العمل العسكرى ضد إسرائيل. وعلى الرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلى لمناطق معينة فى الجنوب اللبنانى، ونشوء حالة من اللاسلم واللاحرب بين الجانبين اللبنانى والإسرائيلى، إلا أن المتصور فى جميع الأحوال أن حدة الموقف العسكرى فى مناطق الحدود اللبنانية - الإسرائيلية سوف تكون أهدأ كثيرا مما كانت عليه فى فترة

ما قبل الانسحاب لاعتبارات عديدة، أبرزها أن عملية التعبئة والحشد في صفوف الشيعة اللبنانيين خصوصا، والمقاومة الوطنية اللبنانية ذاتها، كانت أسهل نسبيا في ظل وجود احتلال إسرائيلي صريح وواسع النطاق لمساحات شاسعة من الجنوب اللبناني، كما كان من السهل على الشعب اللبناني ككل تحمل العمليات العسكرية الانتقامية الإسرائيلية، ردا على عمليات حزب الله، مما زاد من قدرة لبنان عموما على استيعاب وامتصاص الهجمات الإسرائيلية، وقلل كثيرا من فاعليتها، وبدا الجانب اللبناني أكثر قدرة على الصمود في تلك المواجهة من الجانب الإسرائيلي، في حين أن الموقف لن يكون على نفس هذا النحو في فترة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي، حيث أن استمرار المواجهة العسكرية سوف يكون غير ذي معنى لدى قطاعات واسعة من الشعب اللبناني في المستقبل، وبدأت إشارات عديدة على ذلك في الشارع السياسي اللبناني، مما يفرض قيودا عديدة على حزب الله في حالة رغبته في مواصلة العمل العسكري ضد إسرائيل. أضف إلى ذلك، أن قيادة حزب الله أظهرت يوما حنكة سياسية عالية وقدرة واضحة على التكيف مع التطورات السياسية، وهناك العديد من التصريحات والأفعال الدالة على أن حزب الله ذاته بدأ يعيد صياغة دوره وحركته في الساحة السياسية اللبنانية في ظل المعطيات الجديدة، وربما يكون هذا الدور أقرب إلى التصدي لمهمة مقاومة التطبيع مع إسرائيل، في حالة إبرام اتفاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية أو التركيز على التحول إلى حزب سياسي فاعل ونشط في الساحة السياسية اللبنانية.. أو غير ذلك.

ومع ذلك، يبقى هناك احتمال وقوع عمليات عسكرية منفردة من جانب جماعات أو أفراد لبنانيين أو فلسطينيين رافضين لعملية التسوية، سواء كانت أولئك الأفراد منشقين عن حزب الله أو تابعين لجماعتي حماس والجهاد اللبنانيين. وتثير مثل هذه العمليات اشكالية كبيرة من الناحية السياسية والعسكرية. فمثل هذه العمليات سوف تكون، في حالة وقوعها، عمليات محدودة من حيث النطاق ومتباعدة من حيث السياق الزمني، بسبب عدم استنادها إلى تنظيمات قوية. وفي ظل هذه الحالة، فإن إسرائيل سوف تواجه مشكلة معقدة، لأنها لن تستطيع القيام بـ "انتقام عنيف ومدمر وواسع النطاق"، كما يهدد قادتها، ولن تستطيع أن تستخدم قدراتها العسكرية الضخمة للرد على عمليات عسكرية صغيرة ومحدودة النطاق، وقام بها أفراد أو جماعات مجهولة وغير محددة بدقة. وفي مثل هذه الحالة، لن يكون من المنطقي ضرب أهداف البنية الأساسية في لبنان، أو حتى قصف مواقع القوات السورية في لبنان، بل من المتعذر حتى استهداف حزب الله ذاته، إذا لم تكن للحزب علاقة بمثل هذه العمليات.

ويثير ماسبق اشكالية كبرى بشأن فاعلية الردع العسكري الإسرائيلي. فأغلبية القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين يشددون على ضرورة إظهار قوة الردع

العسكري الإسرائيلي لتخويف جميع الأطراف من مغبة أي عمليات عسكرية جديدة ضد إسرائيل في المستقبل. ومع ذلك، فإن فاعلية الردع تتوقف أساسا على وجود علاقة طردية بين التهديد والردع، أو بالأحرى بين الرادع والمردوع منه، بمعنى (أن الردع) بما ينطوي عليه من تهديد بعمل انتقامي جسيم تجاه تهديد ما، يجب أن يتناسب مع حجم التهديد ذاته. فلا يصح مثلا استخدام سلاح نووي لمواجهة عمليات إرهابية أو حتى عمليات عسكرية منخفضة الحدة. وبالمثل، لا يجوز التهديد بعمل عسكري انتقامي واسع ضد عمليات تسلل محدودة أو عمليات قصف صغير وضيقة النطاق، كما لا يجوز أيضا توجيه العمل الانتقامي ضد أطراف لم تثبت مسؤوليتها عن الاعتداء الدافع للانتقام. فإذا زاد مستوى الردع أو التهديد بالانتقام عن مستوى التهديد ذاته، فقد الردع مصداقيته. وفي الحالة الإسرائيلية، ليس من المتصور أن تقدم القوات الإسرائيلية على مهاجمة لبنان أو القوات السورية على نطاق واسع، ردا على اعتداء لم يثبت أصلا أن أيا منهما هو المسئول عنه.

وحتى في حالة ثبوت المسؤولية على حزب الله أو سوريا من ورائه، فما هو الجديد الذي تستطيع إسرائيل القيام به؟ ولم تكن قد قامت به في الماضي؟ وتثير هذه النقطة اشكالية معقدة، فحكومة باراك تهدد بأنها سوف تلجأ إلى أقصى درجات الانتقام العسكري في حالة تعرضها لهجمات مستقبلية من جانب حزب الله. والغرين هنا أنه ليس هناك عملا عسكريا أعنف مما قامت به إسرائيل ضد لبنان عامي ١٩٨٢ و١٩٩٦، حينما قامت في عام ١٩٨٢ بغزو شامل للأراضي اللبنانية، ثم قامت في عام ١٩٩٦ بعملية عناقيد الغضب التي اشتملت على قصف جوي وبحري وبري مكثف وواسع النطاق ضد جميع الأهداف الحيوية في لبنان، ولكنها عجزت في كلتا الحالتين عن قمع المقاومة الوطنية اللبنانية أو إسكاتها، بل أنها زادتتها قوة. ومن ثم، فإن التهديدات التي يطلقها المسئولون الإسرائيليون هي تهديدات جوفاء وفارغة، لأنه لم يتبق لإسرائيل أي حلول عسكرية جديدة ما يمكنها القيام بها في المستقبل.

ومن ثم، فإن الخيار الوحيد المتبقى هنا يتمثل في خيار التسوية السلمية لكافة قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالأذات على المسارين السوري والفلسطيني. فالوصول إلى تسويات عادلة ودائمة هو الطريق الوحيد نحو الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، وهو السبيل الوحيد للخروج من دائرة الصراع والعنف المسلح في الشرق الأوسط. وتدل خبرة الجنوب اللبناني أنه مهما وصل تفوق إسرائيل العسكري في كافة مجالات التسليح التقليدي والنووي، إلا أنها لا تستطيع إطلاقا قهر إرادة الصمود والمقاومة لدى أصحاب الحقوق المغتصبة، وإنما تتحقق نهاية الصراع من خلال إعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها، بما يساعد على تأسيس حالة من السلم والاستقرار في المنطقة في المستقبل.

مستقبل حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في ضوء العملية السلمية

عبير محمد ياسين

من كونها حركة مقاومة اسلامية ترى أن فلسطين ارض وقف غير قابلة للتصرف وأن المبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة الحركة باعتبار أن التفريط في أى جزء من فلسطين هو تفريط في جزء من الدين (ميثاق الحركة م١١، م١٢). وانطلاقاً من هذه العقيدة رفضت الحركة منذ البداية المفاوضات السلمية واستمرت في كفاحها المسلح في محاولة لتحقيق امرين الأول هو ضرب الاحتلال الإسرائيلي والثاني إحراج الاطراف المشاركة في المفاوضات إلى جانب اشعار الاطراف المتفاوضة بوجود قوة رئيسية لا يمكن تجاهلها .. وقد اكسب هذا التصرف خاصة في ظل تعثر المفاوضات شرعية كبيرة لحماس بين الفلسطينيين.

ورغم هذا الاساس العقيدى إلا أن حماس قد تجاوزته إلى اساس استراتيجى سياسى يقوم على عدم ملائمة الظروف لدخول مفاوضات مع العدو رغم عدم انكارها القبول بالتحريك المرحلى - بهدف تحرير فلسطين من البحر إلى النهر - ولكنها رفضت الرضوخ لوضع استسلامى بسبب اختلال موازين القوى.

وعموماً، أدى هذا إلى رفض الحركة لعملية التسوية السلمية وقامت في المقابل بتصعيد مقاومتها المسلحة للاحتلال من خلال عمليات كتائب عز الدين القسام - الجناح العسكرى للحركة - مما أدى لزيادة شعبيتها وانعكس في قبول ياسر عرفات لاتفاق مع اسرائيل كان الوفد الفلسطينى المفاوض فى واشنطن يرفضه حيث شعرت منظمة التحرير الفلسطينية ان زيادة شرعية وتأييد حماس يأتى على حساب شرعية الحركة مما سارع فى الوصول إلى الاتفاق.

جاءت الاحداث التى تعرضت لها حركة المقاومة الاسلامية حماس فى الاردن لتدعم التساؤلات المتكررة حول مصير حماس كحركة مقاومة فى ظل عملية التسوية خاصة على ضوء البدء فى تحريك عملية التسوية السلمية على كافة المسارات وأصبح من الواضح وجود ارتباط بين التقدم فى عملية التسوية والنظر لعمليات المقاومة التى تواجه بواقع جديد يسرى على المنطقة فى هذه المرحلة التى تسعى فيها كافة الأطراف لحساب وضع ما بعد التسوية السلمية فى محاولة لصياغة صورة الاوضاع فى الشرق الاوسط، بعد اتمام التسوية على كافة المسارات، بما يعنى سعى هذه الاطراف الى تحجيم هذه الحركات التى قد تنعكس عليها بشكل سلبى، وفى نفس الوقت تعظيم منافعها من الوضع الراهن ضماناً للاوضاع المستقبلية.

وفى ظل الاوضاع الراهنة فإن حركة حماس تواجه تحدياً اساسياً ذا شقين يتمثل الشق الأول منه فى طبيعة الحركة باعتبارها حركة مقاومة تنطلق من اساس ايديولوجى اسلامى. اما الشق الثانى فيتمثل فى طبيعة الضغوط الحالية التى تتعرض لها الحركة فى ضوء العملية السلمية والتى اصبح التقدم فيها ينعكس فى صورة نقص التأييد والدعم الذى كانت تحظى به الحركة من جانب، وفى محاولة استخدامها كورقة ضغط من قبل بعض الاطراف فى وضع يهدف إلى تحجيم الحركة وإفقادها القدرة على الفعل سواء بهدف اساسى هو تهميش الحركة أو على الاقل احتوائها فى السلطة الفلسطينية كحزب سياسى بما يحصر البدائل المطروحة أمام الحركة.

لولا طبيعة الحركة : تشتت الحركة اساسها الايديولوجى

وقد جاء التوصل إلى الاتفاق ليثير تساؤلات حول مصير حماس باعتبار أن أسباب وجودها لم تعد متوافرة وأنها حركة مقاومة لم يعد لها دور بعد التوصل للاتفاق لكن جاء تعثر عملية السلام ليدعم خيار المقاومة المسلحة. إلى جانب تمتع حركة حماس بأبجديات المصادقية والشرعية أمام الفلسطينيين من خلال تركيزها للصراع على العدو الإسرائيلي وعدم مهاجمة المدنيين، وكذلك ما ارتبط بقيادة الحركة من الأمانة والبعد عن البذخ عكس قادة فتح وكذلك حرص الحركة على وضع خطوط حمراء في علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية وعدم تصعيد المواقف بشكل يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية - وهو ما يحقق أهداف العدو ويضر بالشأن الفلسطيني - كما تؤكد حماس باستمرار على عدم ارتباط جهادها بعملية التسوية، فالمقاومة ليست رداً على التسوية كما جاءت قبلها وتهدف المقاومة لعرقلة المشروع الصهيوني.

وعلى الرغم من ذلك فإن الطرف الإسرائيلي يسعى باستمرار لبذر الشقاق بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس خاصة وأن كلا من الطرفين أصبح يعبر عن خيار معين لحل القضية الفلسطينية وهما الخيار السلمى فى مقابل الجهاد والمقاومة المسلحة وهو الوضع الذى يترجم لعلاقة عكسية فى الخيارين، فكلما تعثرت العملية السلمية زاد تأييد حماس.

ومع العملية السلمية أصبح تحقيق الأمن الإسرائيلى هدفا أساسيا فى كل الاتفاقات الموقعة كما ارتبط التعثر فى المسار السلمى بالعمليات التى تنفذها حماس واستمرار الضغوط الاسرائيلية والأمريكية على السلطة الفلسطينية «لمحاربة الإرهاب» خاصة ما تقوم به حركة حماس .. وبالتالي أصبحت حماس مواجهة فى الداخل بضغط شديد وأصبح عليها أن تقلل من عملياتها المسلحة حتى لا تواجه من قبل السلطة بأنها هى السبب وراء التعثر السلمى ووراء عدم قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين وهو ما يمكن أن ينعكس على شرعية الحركة نفسها، حيث أن الحركة يجب أن تراعى أحوال المواطنين ولذلك أصبحت العمليات العسكرية للحركة تنهض فى حالات الرد على انتهاكات حادة لإسرائيل من أجل الحفاظ على مصداقيتها.

وعلى هذا أصبحت الحركة فى وضع تتعرض فيه لالقاء القبض على قادتها وقواعدها بشكل مستمر من قبل السلطة الفلسطينية ومن قبل إسرائيل، إلى جانب مطالبتها بالكف عن المقاومة المسلحة. وبالتالي فإن عملية التسوية انعكست على الأطراف المقاومة ووضعت تحدياً أيديولوجياً أمام الحركة وهو الخاص بحالة التوصل إلى اتفاقات سلام نهائية، فهذه الاتفاقات ترسى أمراً واقعاً يمكن اعتباره مفزقاً فى حقوق الشعب الفلسطينى بما يطرح التساؤلات المثارة حول مستقبل المقاومة ومدى استمرارها ومدى استمرار هدف تحرير فلسطين بعد توقيع الاتفاقات. كما أنها - أى الاتفاقات - تعد عقدا دائماً يجعل عملية المقاومة وأعمالها

تندرج فى نطاق القانون الجنائى بدلا من القانون الدولى فلو تعد المقاومة حرباً لتقرير المصير بل عنف ضد دولة ترتبط معها بمعاهدات.

وعلى هذا وفى ظل الأساس الأيديولوجى للحركة وطبيعة الوضع الراهن الذى يجب عليها التكيف معه فإن مصير حركة المقاومة الإسلامية حماس يكتنفه الكثير من الشك وعدم الوضوح فيما يبدو محاولة لتصفية الحركة وإغلاق السبل أمامها ليصبح الحل الوحيد هو تمركزها داخل الأراضى الفلسطينية المحررة وقبولها بأحد خيارين، أما تحولها لحزب سياسى أو تحملها للمواجهة المستمرة والاعتقالات والتضييق الأمنى وهو الأمر الذى يمكن إدراكه من خلال استعراض الضغوط التى تواجه الحركة.

ثانياً : الضغوط التى تواجه الحركة :

شهدت حركة المقاومة الإسلامية - حماس - فى الفترة الأخيرة العديد من الضغوط، وقد جاءت هذه الضغوط فى فترة شهدت على الجانب الآخر البدء فى عملية التسوية السلمية مرة أخرى مع مجئ إيهود باراك للسلطة فى إسرائيل ورغبته فى التحرك السلمى على كافة المسارات باستمرار التحرك على المسار الفلسطينى وإعادة التحرك على المسارين السوري واللبنانى - هذا الوضع يترجم لدى الأطراف المعنية بأنه لا بد من إعادة رسم الواقع بما يخدم أوضاع ما بعد التسوية وسعى كافة الأطراف لتأمين الأوضاع الداخلية حتى لا تتحمل مشاكل لا يمكن حلها بسهولة بعد ذلك.

وقد تمثلت الضغوط التى وجهت للحركة بالأساس فى الأردن حيث تلقت الحركة ضربة عنيفة تنذر بقرب تصفية كوادرها فى الأردن وتوقف نشاطها السياسى خارج الأراضى الفلسطينية، أى محاولة حصر الحركة داخل فلسطين ثم مطالبتها للخضوع لقواعد الممارسة السياسية فى الداخل.

فالاردن مع ما يمثله بالنسبة لحماس والتى تحظى بتأييد هائل فى الشارع الأردنى بكافة أصوله من خلال تركيزها على اسلامية الصراع، وعدم الاكتفاء بدور الفلسطينيين فيه، والتزامها بنهج حركة الإخوان المسلمين بعدم منازعة السلطة الأردنية، والاكتفاء بالإصلاح الاجتماعى والسياسى، وعدم طرح نفسها كمنافس سياسى لأية قوة حزبية أردنية تتعرض حماس لاتهامات من الأردن منذ اغسطس الماضى بالقيام بأنشطة تضر بأمن ومصالح الأردن العليا، ثم قيام الأردن بإغلاق مكاتب حماس فى عمان وإصدار أمر باعتقال مسئولى الحركة فى نوفمبر ١٩٩٩ وإبعادهم إلى قطر وهم خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس وإبراهيم غوشه المتحدث باسم الحركة وعزت الرشق وسامى خاطر عضو المكتب السياسى .. رغم ما فى هذا التصرف من إمكانات لتفجير الأوضاع فى الأردن على نحو آخر خاصة فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لما حدث وهل هو إبعاد - غير قانونى لانهم يحملون الجنسية الأردنية - أم تسفير وهو

الأمر المعروف امام القضاء الاردني. اما حجج الاردن بهذا الشأن والخاصة بعدم السماح بانتحاء مواطنين اردنيين لاجزاب غير اردنية .. أو القول بأن الاردن الذي تربطه معاهدة سلام بإسرائيل لا يستطيع قبول نشاط سياسي وإعلامي فوق اراضيها لحركة تصر على ممارسة العمل العسكري ضد إسرائيل، فهي امور مردود عليها بحكم الفترة الزمنية. فلا الوجود الحماسي في الاردن جديد ولا معاهدة السلام والتي وقعت في عام ١٩٩٤ حيث قام الجناح العسكري لحماس بعد ذلك بعمليات عسكرية هامة ضد إسرائيل ولم تتذرع الاردن بذلك لاتخاذ مثل هذا التصرف.

القضية التي تتعسر لها حماس هي قضية سياسية بالأساس ولها ابعاد متشايكة ومتزامنة مع العديد من الظروف التي فجرت هذا الحدث سواء بسبب الضغوط الإسرائيلية - حيث نشرت الصحف الاسرائيلية أن جهاز الاستخبارات الاسرائيلي قام بمد الاردن بمعلومات كان لها دور كبير في اتخاذ الخطوات الاخيرة من خلال زيارة سرية قام بها داني ياتوم رئيس هيئة رئيس الوزراء الإسرائيلي للشئون السياسية والامنية - وقد جاء التأييد الاسرائيلي لتصرف الاردن باعتبارها ضد الارهاب، وكذلك الضغوط الامريكية على الاردن والذي يحصل على معونات اقتصادية من الولايات المتحدة تصل الى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً كما لم يأت اعطاء الكونجرس ٢٠٠ مليون دولار للاردن كجزء من مساعدة اقليمية صدقة إلى جانب مطالب السلطة الوطنية.

إلا أن هذه المعاملات وحدها غير كافية لتفسير ما حدث دون النظر الى الاطار العام الاوسع والخاص بالبداية في عملية التسوية على كافة المراحل حيث اثار التقدم في المسار السوري مخاوف من حدوث قلاقل داخلية في الاردن بسبب ارتباط صقور حركة اخوان الاردن بحركة حماس، إلى جانب الاوضاع الاردنية الخاصة بعودة الاسلاميين للمشاركة في الحياة السياسية.

اذن فإن ما حدث في الاردن هو محاولة للاتساق مع ترتيبات اقليمية خاصة بعملية التسوية لضعاف الحركة من خلال عزلها عن احد قواعدها الشعبية المهمة في العالم العربي واربائها تنظيمياً بتشتيت قدرتها وقادتها في بلدان العالم العربي بدلا من تركيزهم في الاردن، والاهم إضعاف قادة حماس في الخارج والمعروفين بتشددهم أكثر من قادة الداخل إلى جانب سعي القيادة الاردنية الجديدة إلى إحداث تحولات عميقة في العلاقة مع السلطة الفلسطينية وسوريا بهدف الحفاظ على استقرار الاردن سياسياً وأمنياً ولابد من سياسات تتسق مع الظروف الجديدة، وعلى الحركة أن تتشكل وفقاً للواقع الاردني إن ارادت، فالاردن لن ترفض وجود حماس وكتنظيم سياسي حزبي خاص بالاردن وليس كتنظيم له امتدادا في الخارج.

فما يحدث بالنسبة للاردن هو محاولة تأمين مستقبل الاردن لما يمكن ان ينتج عندما تتم عملية التسوية على كافة المسارات من تحول الاردن كمقر للمقاومة المسلحة ضد

إسرائيل وهو ما يمثل مخاطر لعلاقة الاردن بكافة الاطراف وتحولها لبؤرة ارهاب أو مساندة للارهاب. أو يمثل المخاطر الكبرى المتمثلة في نجاح التسوية على المسارين السوري واللبناني على حساب المسار الفلسطيني بما يدعم المقاومة المسلحة بشكل اكبر ويعطيها المبرر لاطلاق هجومها المتكرر وهو ما يهدد استقرار الأردن ويجعله مرتبطاً بطبيعة مواقف لا يمكن حسابها.. وعلى هذا فالاردن سعى إلى مواجهة المشاكل قبل وقوعها. وكذلك فإن كافة الاطراف لا ترغب في حدوث مثل هذا التخوف ولذلك اعلنت قطر صراحة على لسان وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثان فور وصول قادة حماس المبعدين وردا على سؤال: هل سينشط قادة حماس في النوحة وهل سينتقل اليها مكتبهم السياسي؟ بقوله لا مكتب سياسي ولا نشاط من هذا القبيل سيكون مسموح به، وأضاف ان هذا موضوع لن نسمح به في قطر لأية جهة وقادة حماس ضيوف، نافياً عنهم ممارسة أي نشاط سياسي.

في نفس الوقت فإن تزايد المؤشرات الايجابية بين الرئيس السوري حافظ الاسد وإيهود باراك قد ادى إلى اتجاه الفصائل الفلسطينية لمراجعة علاقاتها بالسلطة الوطنية .. فسوريا باعتبارها الراعي الاساسي لتحالف الفصائل الفلسطينية عرضة للاتفاق مع إسرائيل والشروع في الترتيبات الحدودية الامنية المرافقة لذلك وما يصاحبها من وعود بإخراج المنظمات الفلسطينية من اراضيها. وعلى الجانب اللبناني فهناك عدم ارتياح رسمي لانطلاق النشاط الفلسطيني من الاراضي اللبنانية.

وهذا الوضع يعني ان البيئة الاقليمية أصبحت وستصبح بيئة طاردة لا جاذبة للفصائل الفلسطينية المعارضة ومنها حماس، وأنه لا سبيل لذلك إلا داخل الاراضي الفلسطينية المحررة. وهو ما يمكن فهمه بوضوح من التصريح المقتضب لوزير الاتصالات الفلسطيني عماد الفالوجي - وهو من اعضاء حماس السابقين - بعد احداث الاردن حيث دعا حماس لنقل نشاطها السياسي من الخارج الى داخل الاراضي الفلسطينية المحررة قائلاً ان حماس لن تحصل على نفس الدرجة من الحرية المكفولة لها في مناطق السلطة الفلسطينية.

فالملطوب هو العودة الى فلسطين، وبعد العودة فإن المطلوب اسقاط خيار المقاومة المسلحة والتحول إلى حزب سياسي والتحول إلى المعارضة وفقاً لقواعد اللعبة السياسية .. هذا يطرح الحديث عن الاحتمالات والبدائل المتاحة أمام حماس اذا كان هناك وجود لمثل هذه البدائل.

ثالثاً : سيناريوهات المستقبل :

يفرض الواقع الراهن الكثير من التحديات امام حركات المقاومة خاصة تلك التي تنطلق من اساس ايدولوجي لأن أي فعل قد يفسر على انه تخلي عن مبادئ الحركة وهو ما يعني فقد مصداقية تلك الحركة وشعبيتها وهو ما يثير مخاوف تغيير نهج الحركة أو افكارها. كذلك فإن الحركة

تواجه بوضع في غير صالحها سواء من جانب مشاكلها مع السلطة الفلسطينية التي تستمر في اعتقال قادتها أو بسبب المروحة التي تعيشها الحركة بفعل عدم الفاعلية السياسية والعسكرية والضغط الخارجي والاقليمية.

وعلى الحركة في أي تحرك أن تراعى عدة أمور لا يمكن المخاطرة بها وهي رغبتها في الحفاظ على وضعها التنظيمي والمالي والسياسي، وكذلك حماية جبهتها الداخلية من التفتت والحفاظ على مصداقيتها فذلك هو اساس وجود واستمرار الحركة وقيامها بدورها وهو ما يعني أن أي تحرك للحركة يجب أن ينبع من الحرص على هذه الاسس.

وعلى الحركة في نفس الوقت رسم سياستها تجاه السلطة الفلسطينية من جانب وتجاه المقاومة المسلحة من جانب آخر. فعلى صعيد العلاقة ما بين الحركة والسلطة الوطنية الفلسطينية نجد أن حماس تقوم باستمرار بدور المعارض وهو ما يضع تحدياً خاصاً بتحويل هذه المعارضة إلى بدائل تتمثل في سياسات وبرامج فعلية توجه للمواطنين وهو أيضاً يثير تحدي يرتبط بقبول السلطة القائمة والتحرك معها وفق اساس برامجي يصبح الاساس فيه هو قواعد اللعبة السياسية وهو ما يعني امكانية تعرض الحركة للتغيير كما حدث للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وتطرح قضية العلاقة مع السلطة احتمالين، إما التهميش أو الاندماج في السلطة ويتوقف ذلك على اقامة اتصال مع السلطة وحوار مستمر خاصة في ظل إعداد القضية الفلسطينية لمرحلة ما بعد عرفات أي ايجاد فترة لتأسيس أوضاع جديدة من لا يشارك فيها لا يجد له موقع في المسرح السياسي الفلسطيني بل وتهميشه وتعرضه للمعتقلات .. أما التواجد في ظل هذه الترتيبات فمن شأنه ايجاد دور للحركة لا يمكن تجاوزه ولكن هذا الوضع يعني امكانية الوصول للسلطة أو قبول الاتفاقات وما تتضمنه من اعتراف ضمني بإسرائيل والتعامل معها وهو تحدي اساسي لكل منطلقات الحركة، على الحركة أن تضع اساساً للتغيير الجزئي من خلال اسلوب حوار أكثر مرونة يؤهلها لتقبل التغيير.

أما على صعيد الموقف من المقاومة فإن الحركة لديها عدة بدائل:

الخيار الأول، قصير الأجل ويتلاءم مع الظروف الحالية كنوع من المناورة وهو الخاص بتجميد الحركة لنشاطها العسكري لفترة محدودة لترتيب أوضاعها من جانب ومن جانب آخر وضع العملية السلمية في اختبار حقيقي يتضح منه امكانية النجاح أو الفشل دون وجود حماس كسبب لافشال المسار السلمي. كما يمكن المساومة من خلال هذه الهدنة على الافراج عن معتقلي الحركة وحصولها على ضمانات مختلفة .. إلا أن هذا الخيار لا يستجيب لظروف ما بعد التسوية حيث يصبح الهم الاساسي لكافة الاطراف نزع أنياب حماس وتحويلها الى عنصر لا يشكل مخاطر.

أما الخيار الثاني، فينطلق من خريطة المنطقة ما بعد التسوية والوصول لاتفاق وهي خريطة لا تتسع لحماس

باعتبارها حركة مقاومة مسلحة، وبالتالي فإن حماس عليها أن تختار الاعتراف بقواعد اللعبة الجارية وكذلك الاعتراف بالسلطة الوطنية لأنه لا مجال لتعدد السلطات وعليها أن تتحول لمعارضة سياسية وفقاً للمفهوم الديمقراطي عن المعارضة من داخل النظام .. أما وجود حماس كحركة مقاومة مسلحة فلا مكان له بحكم قواعد النظام النولي وموازن القوى الحالية.

ويواجه هذا الخيار مشاكل خاصة بالأساس العقيدى للحركة وهو ما يمكن أن يضعف الحركة أو يقضي عليها من خلال تدعيم الخلاف بين قياداتها في الداخل والخارج إلى جانب فقدان المصداقية والتأييد وبالتالي الدعم والتمويل.

الخيار الثالث، وهو الأقرب للتوافق مع اسس استمرار الحركة ومع ظروف الوضع الراهن إلا أنه يخل بشكل الحركة ويتمثل هذا الخيار في تفكيك الحركة كتنظيم سياسي وعسكري وأن يقتصر نشاطها على الجانب الاجتماعي فقط من خلال مؤسسات الدولة. ويظل الوجود السياسي للحركة قائماً في المجتمع الفلسطيني دون أن تجبر على الاعتراف بإسرائيل أو الاتفاقات.

الوضع الحالي يحمل تهديدات كثيرة لحركة المقاومة الاسلامية- حماس - ويهدد إما بتهميشها أو تفكيكها بتكوين أحزاب سياسية من العناصر الراغبة في الانضمام للسلطة وترك باقى الحركة في وضع اضعف من أن يؤثر خاصة في ظل الظروف الراهنة أو أن تخاطر الحركة بتعديل خطها السياسي باتباع اساليب حديثة تقنع المواطنين بأن هذا لصالح القضية الفلسطينية ولصالح تماسك الوحدة الداخلية ولكن من الواضح أنه لم يعد مقبولاً وفقاً للقواعد السائدة في المنطقة استمرار نهج الكفاح المسلح خاصة مع قبول كل الاطراف للنهج السلمي. فقواعد اللعبة تغيرت بالفعل الى أجل غير مسمى فيما تتبلور قواعد جديدة لا مكان فيها لحماس كحركة مقاومة مسلحة، وعلى الحركة قراءة الواقع الحالي بمنظار جديد ومحاولة ايجاد حلول لهذا الواقع لا تؤثر على مصداقية الحركة وهي سلاحها الاساسي والذي يتولد من المقاومة المسلحة اساساً ..

ما هو الوضع في ضوء الحصار الحالي؟ سؤال هام ورد فعل حماس جواب هام بنفس الدرجة إلا أن كافة الحلول التي ترفض استمرار الحركة في المقاومة المسلحة لا يمكن قبولها دون النظر لطبيعة الاوضاع المستمرة خلال مراحل عملية التسوية والتي تمثل فيها المقاومة الطرف الآخر الموازن للتعثرات الممكنة في التنفيذ فالحق لا يدوم دون قوة، وإسرائيل نفسها ورغم أنها دولة احتلال تتذرع دوماً بأنها صاحبة القوة وأن من يملك القوة ليس مضطراً إلى أن يسلم الارض .. لازال على كل من حماس والسلطة الوطنية حسن ادراك الوضع القائم والوضع المستقبلي ووضع سياسة أساسها حماية المصالح الفلسطينية بامتلاك السلام وما ينبغي أن يحمي السلام.

مفهوم السلام في برامج المجدال من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٩

أمين إسكندر

الاباء أن المزارحي ستبقى في المنظمة الصهيونية وتناضل داخلها من أجل آرائها، ووجهات نظرها ولكنها ستقيم تنظيمها الخاص بها، من أجل ادارة نشاطها الديني والثقافي، إن رسالة المزارحي تنفيذ اهدافها بكل الطرق المشروعة والاعلان عن مبادئها بواسطة نشر الادب الديني وتنشيط الشباب».

وقد تعرضت حركة المزارحي لأول ازمة لها في اعقاب قرار المؤتمر الصهيوني العاشر (بازل ١٩١١) بتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية وكان كل اعضائها من غير المتدينين (لعلمانيين) بتنظيم النشاط الثقافي العبري في «ارض اسرائيل» وبلدان المشرق، وذلك على الرغم من معارضة حركة مزارحي، ومطالبتها بان يكون هذا النشاط في يد المتدينين او على الاقل بمشاركتهم وكان ذلك القرار سببا في قسم الحركة الى تيارين: تيار طالب بالانفصال عن المنظمة الصهيونية العالمية، وتيار نادى بالبقاء والاستمرار في المنظمة، وهكذا قرر الانسحاب من المنظمة الفريق المنادى بالاستقلال (عناصر متشددة من يهود المانيا والمجر) وبالذات بعدما اخذ قرار بالاستمرار، وهكذا نشأت حركة اجودات اسرائيل المعارضة للصهيونية في مايو من العام ١٩١٢ وشكلت من المنشقين عن المزارحي وانضم اليهم بعض المجموعات الحسيدية (حركة صوفية نشأت في لتوانيا جنوب شرق بولندا) وقد كان وعد «بلفور» الصادر عام ١٩١٧ محطة انطلاق مهمة في تطوير حركة المزارحي، حيث نادى رواد الحركة استنادا الى قرار المؤتمر الاول لحركتهم بالعودة الى «ارض الاجداد» وهكذا راحوا يوجهون انظار انصارهم

ينقسم عالم المتدينين في اسرائيل الى قسمين هما: المتدينون الصهيونيون ويمثلهم في الساحة السياسية الاسرائيلية المجدال (الحزب الديني القومي) والمتدينون المتشددون الذين يسمون «حريديم» أو الورعين ويمثلهم حزب شاس وكتلة يهودت هتوراه المشكلة من اتحاد اجودات اسرائيل، وديجل هاتوراه»

الحزب الديني القومي (المجدال): جاءت نشأة المجدال عام ١٩٥٦، عندما توحد كل من حزبي المزارحي والعامل المزارحي، وكان قد انعقد المؤتمر التأسيسي «همزراحي» في مارس من العام ١٩٥٢ في مدينة «فيلنا» في «ليتوانيا» برئاسة الحاخام «رينز» وبمشاركة ٧٢ عضوا من الصهيونيين المتدينين، وكان ذلك ردا على المؤتمر الصهيوني الثاني (بازل عام ١٨٩٨) والذي جاء في مقرراته أن الدين مسألة شخصية، وحينما قرر المؤتمر الصهيوني الخامس (بازل ١٩٠١) ان التربية اليهودية يجب ان ترمز الى روح «القومية اليهودية» عندها ادرك انصار الصهيونية الدينية اهمية تأسيس «همزراحي» على أن يعمل في اطار المنظمة الصهيونية العالمية.

وفي اعقاب تأسيس حركة «همزراحي» وفي اغسطس ١٩٠٤ عقدت الحركة مؤتمرها العالمي الاول في مدينة «بريسبورج» في «المجر» حيث تمت مناقشة مسألة «العودة إلى ارض الاجداد» وقد جاء في دستور الحركة ما يلي: إن المزارحي منظمة صهيونية ملتزمة ببرنامج بازل تسعى للعمل من اجل بعث حياة اليهود القومية، وتعتقد المزارحي أن وجود الشعب اليهودي يعتمد على محافظته على التواره والتقاليد الدينية وأداء الفرائض والعودة الى أرض

ومريديهم الي فلسطين ومن اجل هذا الهدف اسست الحركة فروعاً لها في دول اوربا، كما اقامت منظمات شببيه في العديد من دولها. وانشأت شبكة مدارس دينية قومية تربوية تحت اسم «شبكة مدارس يافنه» كما بدأت بالاتصال بدوائر «اليشوف» (قدامى السكان اليهود في فلسطين) وفي العام ١٩١٨م اقامت الحركة فرعاً لها في يافا، وفي اواخر العام ١٩٢٠ نقلت الحركة مقرها الرئيسى من لندن الى القدس، وكان اول انجاز للحركة في مقرها الجديد بالقدس انشاء مؤسسة «الحاخامية الرئيسية» عام ١٩٢١ كما توسعت في شبكة المدارس الدينية التابعة لها واقامت محاكم دينية للاحوال الشخصية.

وفي عام ١٩٢٢، اعلن عن تأسيس حركة «هبوعيل همزاحى» أى «العامل المزارحى» على يد انصار حركة الشببيه التابعة للمزارحى (الفتى المزارحى) المتأثرين بالتيارات الاشتراكية في اوربا الشرقية وبافكار الحاخام «شمشون رفائيل هيرش» والقادمين الي فلسطين ضمن موجة الهجرة الثالثة (١١٩ - ١٩٢٢) وقد رفع رواد تلك الحركة شعار «التحقيق الذاتى» للصهيونية عبر «التوراة والعمل» وبواسطة الدمج بين الفكر الدينى القومى والفكر الاشتراكى وظلت حركة العامل المزارحى تعمل في اطار المنظمة الصهيونية العالمية كجزء من حركة المزارحى، الا انها راحت تلعب دوراً مستقلاً عن حركة المزارحى وبالذات مع «اليشوف» وراحت تقوم بالعديد من الانشطة (شبكة مستوطنات زراعية - كيبوتس دينى عام ١٩٢٥، حركة «بنى عقيبا» الشبابة - سلسلة من المدارس الدينية الصهيونية الثانوية في اسرائيل - بنك العامل المزارحى - مؤسسات اقتصادية واسكانية، مؤسسات للشباب والمرأة، وقد ساعد ذلك الانتشار بالاضافة الى النزعة العمالية الاشتراكية لدى العامل المزارحى في الانفصال عن المزارحى وبدأت قوائم العامل المزارحى في الظهور مستقلة في انتخابات المؤسسات اليهودية في فلسطين.

وفي عام ١٩٢٦ عبر رواد المزارحى عن ايدولوجية حركتهم قائلين «المزارحى عبارة عن اتحاد صهيونى قومى ودينى يسعى الى بناء وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين وفقاً لقوانين التوراة والشرعية» وفي عام ١٩٢٣ انسحبت المزارحى من المنظمة الصهيونية العالمية احتجاجاً على التكرار للتقاليد الدينية في مستوطنات «الصندوق القومى» ولكنها عادت اليه عام ١٩٢٥ وكانت الحركة المزارحية قد قدمت في عام ١٩٢٤ - اقتراحاً باقامة دولة يهودية في فلسطين فكانت بذلك الحركة الثانية - بعد حركة التصحيحين التى تطالب بهذا في ذلك الوقت المبكر.

وبقيام الدولة في عام ١٩٤٨ تحولت الحركتان الى حزبين سياسيين مستقلين (المزارحى - العامل المزارحى)

خاضا ثلاث دورات انتخابية كمستقلين، بعد ذلك برز اتجاه قوى يدعو لدمج الحزبين معاً، وقد كانت الخطوة الاولى لتوحيد الحزبين هي توحيد التنظيمين العالميين لهما في الخارج عام ١٩٥٥، وفي صيف ١٩٥٦ تم عقد مؤتمر مشترك لهما في «اسرائيل» نجم عنه الاعلان عن قيام «الحزب الدينى القومى - المفدال» وفي المؤتمر الثانى للحزب عام ١٩٦٢ تم تقسيم المسؤوليات والمهام كالتالى. يقوم المزارحى بمعالجة الشؤون السياسية والاعلامية والدينية، فى حين يقوم العامل المزارحى بمتابعة الشؤون التنظيمية العامة والاستيعاب والعمل والهجرة والشؤون المهنية والاقتصادية وشؤون المهن الحرة والدوائر التى تهتم بكبار السن وتطوير المدن.

ومن ابرز الشخصيات القيادية في هذا الحزب الموحد، الحاخام «اسحق رينز» مؤسس المزارحى والحاخام الاكبر السفاردى «بن تسيون عوزيئيل» والحاخام «يهودا ليف هكوهين فيشمان» وبعد قيام الدولة برز «موشيه شايبيرا» و«يوسف بورج» و«زفولون هامر» و«شاؤول يهلوم» و«اسحاق ليفى»، و«حنان بورات».

وبرغم الطابع الاشكنازى للحزب الا ان قاعدته الانتخابية تتكون من عناصر مشتركة سفاردية - اشكنازية، ويشكل الاشكنازيون ما يربو على ٥٠٪ من اعضاء الحزب.

ويستند حزب المفدال ايدولوجيا على افكار الصهيونية الدينية، وينطلق منها فى وضع برامجه السياسية والانتخابية، ومنها يحدد مواقفها من كافة القضايا وقد تناولت تلك الثوابت الايدولوجية التى يعتنقها الحزب الخطوط الرئيسية الآتية:

- الايمان التام بـ «الحق التاريخى» لليهود في فلسطين، وبمفهوم «ارض اسرائيل الكاملة» ومن هنا فالاستيطان فى كامل فلسطين امر شرعى توجبه العقيدة.

- ان انتصارات جيش الدفاع الاسرائيلى - خاصة فى عام ١٩٦٧ - هي بداية الخلاص النهائى لـ «الشعب المختار» على ارضه، وان الصهيونية هي بداية عملية الخلاص.

- ضرورة بناء الدولة والمجتمع - فى كافة قطاعاتها - وفقاً لقوانين التوراة والالتزام بتعاليم الشريعة.

- فى مجال السياسة الخارجية اعتبر الحزب ان ما حدث من انتصار فى عام ١٩٦٧ هو بداية تحقيق «وعد الرب لشعبه المختار بالعودة الى ارض الاباء» ومن هنا فالضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وكافة الاراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧ تشكل جزءاً من ارض اسرائيل تم تحريره» والقدس هي «العاصمة الازلية لشعب اسرائيل».

- تأسيساً على ما سبق دعا الحزب الى ضم الضفة والقطاع والقدس والجولان السورية الى «دولة اسرائيل»

وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها ووضع خطط الاستيطان الخاصة بهذه المناطق والعمل على تحصينها.

- فيما يتصل باصحاب الارض من الفلسطينيين العرب والذي سماهم الحزب «عرب ارض اسرائيل في المناطق» يرى الحزب ضرورة تمكينهم من الاختيار الحر بين «الجنسية الاسرائيلية» أو اية جنسية اخرى، مع منح استقلال ديني تربوي لتجمعات السكان العرب.

تلك هي المبادئ الحاكمة لحزب المفدال الذي تعرض الى العديد من الانشقاقات - شأنه في ذلك شأن كل الاحزاب الاسرائيلية - لعل اهم تلك الانشقاقات هي «كتلة الايمان: جوش امونيم، وقائمة تقاليد اسرائيل، «تامى» بزعامة اهارون ابو حصيرة، وقائمة متساد «المعسكر الديني الصهيوني» بقيادة الحاخام «حاييم درو كمان» وقائمة اوروت «الاضواء» بقيادة عضو الكنيست «حنان بورات» وفي عام ١٩٨٨ تعرض المفدال لانشقاق جديد بقيادة «يهودا عاميغال» الذي اعلن عن تشكيل حركة «ميماد: معسكر الوسط الديني او اليهودية العقلانية».

وقد جرت انتخابات الكنيست السابع في ٢٨ اكتوبر ١٩٦٩ وقد حصل المفدال في هذه الدورة على عدد ١٢ مقعداً وكان في الدورة السادسة قد حصل على ١١ مقعداً وعندما تم تشكيل حكومة الائتلاف الحكومي (حكومة اتحاد وطني) في ٥ يونيو ١٩٦٧ كان حزب المفدال قد حافظ على ثلاثة مقاعد في هذه الوزارة (الشؤون الاجتماعية - بروج - والاديان - زيرح فيرهفتيج - والداخلية حاييم موشيه شايبيرا - وكانت الحكومة برئاسة «ليفى اشكول».

وقد خاص «المفدال» انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩) منفردا وحصل على ١٢ مقعداً ولكنه حصل على ١٠ مقاعد فقط في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) وعاد مرة اخرى وحصل على ١٢ مقعداً في انتخابات (١٩٧٧) وكان ذلك من جراء تشدد كتلة الشباب داخل الحزب واقتربهم اكثر من برنامج حيروت اليمين. والذي انعكس على المفدال في التشدد في قضايا المناطق المحتلة والسلام والقدس وحق العودة وغيرها من قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ومن هنا كان طبيعياً ان يعارض المفدال في برنامجه الانتخابي أى مشروع يتضمن تنازلاً عن اجزاء من ارض اسرائيل التاريخية، ارض اجدادنا، ولا يمكنهم ان يكونوا شركاء في أى مشروع تقدمه اسرائيل ولا يشتمل على بقاء «يهودا والسامرة» الضفة الغربية.

وقبيل انتخابات الكنيست العاشر ١٩٨١، حدث انشقاق «أهارون ابو حصيرا» عن حزب المفدال وتعبيره عن الطوائف اليهودية الشرقية مما ساعده على توجيه ضربة شديدة لتمثيل «المفدال» في الكنيست حيث انخفضت مقاعده الى ٦ مقاعد فقط بعد ان كانت ١٢ مقعداً. وعشية

انتخابات الكنيست الحادى عشر (١٩٨٤) بدا «المفدال» ضعيفا بعد ابعاد القائد الكبير يتسحاق رفايل من جماعة القيادة المفدالية حيث حصل على اربعة مقاعد فقط لا غير وفي انتخابات الكنيست الثانى عشر حصل «المفدال» على خمسة مقاعد لا غير وكان ذلك بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٨. ومن المعروف ان الاحزاب الدينية قد حصلت على ١٨ مقعدا من مقاعد الكنيست كان منها خمسة للمفدال وهكذا حققت كتلة الاحزاب الدينية زيادة (قدرها خمسة) مقاعد عن الكنيست السابق. وعشية انتخابات الكنيست الحادى عشر ١٩٨٤ عادت الخريطة الحزبية في اسرائيل الى طبيعتها تتشكل من ثلاث كتل «الكتلة العمالية، والكتلة القومية، والكتلة الدينية».

وكان المفدال قد اعلن برنامجه في عام ١٩٨٤ والذي شمل كافة قضايا الامن والسياسة الخارجية والذي جاء فيه:

١ - لن تقوم بين البحر ونهر الاردن سوى دولة واحدة: دولة اسرائيل، لن يسلم أى جزء من ارض - اسرائيل - الى سلطة اجنبية او لسيادة غريبة، لن تقتلع مستعمرة يهودية واحدة، الاستمرار المكثف للاستيطان اليهودي المدني والقروى في مناطق ارض اسرائيل كافة، تأييد عمل تشريعى لتطبيق القانون والادارة الاسرائيلية على السكان اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة.

٢ - القيام بعمل حثيث للتوصل الى ترتيبات امنية فعالة في الجنوب اللبناني تتيج للجيش الاسرائيلي بالتدريج ضمان كامل لسلامة الجليل ومستعمراته وسكانه.

٣ - القدس عاصمة اسرائيل الموحدة والابدية وقد حقق المفدال في الكنيست الثانى عشر (خمس) مقاعد هي مقاعده الاربعة السابقة التي حصل عليها في كنيست ١٩٨٤ بالاضافة الى مقعد (حاييم دوروكمان) ممثل متساد الذي انضم الى المفدال في ظل تفكك كتلة موراشا وهكذا انضمت المفدال الى الائتلاف بقيادة شامير الليكودى المؤتلف مع العمل بقيادة شيمون بيريز. وقد جاء في برنامج المفدال في الكنيست الثانى عشر ١٩٨٨ ما يلى من مبادئ عامة:

١ - الدعوة الى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.

٢ - الدعوة الى قيام «دولة اسرائيل» وعاصمتها القدس على كامل «ارض اسرائيل» المحررة.

٣ - الدعوة الى عدم تسليم أى جزء من «ارض اسرائيل» الى حكم او سيادة اجنبية.

٤ - الدعوة لاستمرار الاستيطان المكثف بكافة انواعه في كل ارض اسرائيل.

٥ - السلام يتم تحقيقه عن طريق المفاوضات المباشرة

مع الدول العربية المجاورة.

٦ - الحكم الذاتى فى الاراضى العربية المحتلة للسكان وليس للارض بحيث تخضع كافة الطرق والشوارع الداخلة فى منطقة الحكم الذاتى الى سيطرة الجيش الاسرائيلى والذي سيكون مسؤولاً عن الامن الداخلى.

٧ - ان تكون مناطق غور الاردن والقدس وجوش عصفور والاراضى المحتلة الواقعة غربى الضفة الغربية هى مناطق امنية.

٨ - رفض اتفاقيات السلام كما نصت عليها اتفاقات كامب ديفيد.

واستعداداً من المفدال لانتخابات الكنيست الثالث عشر فى عام ١٩٩٢ تمت الانتخابات الداخلية وقد اسفرت عن فوز زفولون هامر رئيساً للحزب بدلا من افنير شاكى، واحلال نواب الحزب الخمسة فى الكنيست الثانى عشر فى الاماكن الخمسة الاولى فى قائمة مرشحي الحزب للكنيست الثالث عشر وقيام صفقة بين هامر والعناصر المتطرفة فى الحزب تعهد بموجبها بتأييد برنامج سياسى اكثر تطرفاً من البرنامج الذى قدم للكنيست الثانى عشر وقد حوى البرنامج المقدم لجمهور المنتخبين الاتى:

١ - بين البحر ونهر الاردن تقوم دولة واحدة - هى دولة اسرائيل، لا يسلم أى جزء من ارض - اسرائيل - الى سلطة أو سيادة اجنبية، لا تقبل أى مستوطنة يهودية من مكانها، القدس الموحدة هى الآن وستبقى للأبد عاصمة لدولة اسرائيل وشعب اسرائيل، لا يمكن قبول أى كيان قومى عربى فى ارض اسرائيل، فيما يتعلق بالحرب ضد الارهاب والانتفاضة تعتبر حكومة اسرائيل عن طريق الجيش والاذرع الامنية، الجهة الوحيدة حصراً المسؤولة عن الامن الهدوء والنظام العام وينبغى لها ان تضمن ذلك بكل الوسائل الضرورية، هضبة الجولان جزء من دولة اسرائيل غير قابل للسلخ عنها ويجب عدم التفاوض بشأنها من زاوية الاراضى، ادانة الحكم الذاتى واعتباره خطراً على دولة اسرائيل، ويمكن ان يؤدى الى نشوء دولة فلسطينية، ولا سبيل الا تطبيق السيادة الاسرائيلية فى الضفة والقطاع «يهودا والسامرة» وقطاع غزة.

وقد حصل حزب المفدال على (٦) مقاعد فى الكنيست الثالث عشر إلا أن نتائج انتخابات ١٩٩٢ افضت الى تراجع قوة الاحزاب الدينية فى الكنيست بمقعدين حيث حصلت هذه الاحزاب مجتمعة على (١٦) مقعداً بعد ان كانت (١٨) فى الكنيست السابق، واصبح المفدال فى المعارضة وانضمت شاس للعمل فى الحكم بقيادة رابين.

وفى ٢٩ مايو ١٩٩٦ جرت انتخابات الكنيست الرابع عشر حيث حصل حزب العمل على ٢٦.٨٪ من الاصوات، عبر تلك الاصوات نجح الحصول فى ٢٤ مقعداً، كما حصلت قائمة احزاب الليكود وجيش - الجسر - وتسوميت على ٢٥.١٪ من الاصوات وعلى ٢٢ مقعداً،

وحصل المفدال على ٧.٩٪ من الاصوات وعلى ٩ مقاعد وشاس على ١٠ مقاعد ويهودوت هتوراه على ٤ مقاعد.

وهكذا اسفرت انتخابات الكنيست الرابع عشر عن انخفاض قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) مقابل الاحزاب الصغيرة من (٧٦) مقعداً فى الكنيست الثالث عشر الى (٦٦) مقعداً فى الكنيست الرابع عشر كما حصلت الاحزاب الدينية - مجتمعة - على (٢٣) مقعداً لأول مرة فى تاريخ دورات الكنيست حيث عززت قوتها بـ (٧) مقاعد.

وقد مثل المفدال فى الكنيست الاعضاء زفولون هامر، شاول يهلوم، يتسحاق ليفى، يغالى بى، تسفى هيندل حنان بن بورات، شمرياهو بنتسور، ابراهام شيترن، افنير شاكى، وقد توفى شترين فى مايو ١٩٩٧ وحل محله تويانسكرى من مؤسسى جوش امونيم.

وقد شمل برنامج الحزب القومى الدينى المفدال المقدم فى انتخابات الكنيست الرابع عشر مبادئ الامن والسلام من وجهة نظره، تمسك الحزب الدينى الوطنى بالمبدأ المرشد للصهيونية الدينية منذ البداية، وهو: ارض اسرائيل لشعب اسرائيل فى ضوء التوراه، وسوف يسعى لتحقيق هذا المبدأ كاملاً، ويعتبر المفدال ان السلام الحقيقى القائم على الامن الدائم هو امل الشعب اليهودى كله، ويحقق وعد الكتاب المقدس: وستكون فى ارضكم آمنين واجعل سلاماً فى الارض، فتنامون وليس من يزعجكم (اللايين ٢٦: ٥-٦) وانطلاقاً من ذلك فلا بد من التأكيد على:

١ - ضمان الامن الكامل والدائم للفرد والدولة، وشن معركة لاهوادة فيها لاستئصال الارهاب داخل الدولة وعبر حدودها.

٢ - دولة اسرائيل وحدها ستقوم بين نهر الاردن والبحر الابيض المتوسط وما من دولة فلسطينية أو أى كيان اجنبى آخر ذى سيادة سيقوم فى هذه المنطقة.

٣ - القدس الموحدة هى العاصمة الابدية لشعب اسرائيل ولدولة اسرائيل وحدها، وهذا غير قابل للتفاوض.

٤ - الاستيطان الاسرائيلى فى كل انحاء ارض اسرائيل هو الاساس الذى يؤكد سيطرتنا على البلاد وعلى امن اسرائيل لذلك يجب تحصينه واية اتفاقية سياسية يجب ان تضمن عدم انتزاع اية مستوطنة يهودية.

٥ - مرتفعات الجولان حسب قانون مرتفعات الجولان، جزء لا ينفصل عن دولة اسرائيل وستبقى تحت السيادة الاسرائيلية فى وقت السلم ايضا.

٦ - ستعارض دولة اسرائيل حق السكان العرب فى العودة الى المناطق الاسرائيلية.

وفى محاولة للتعامل مع الحقائق التى خلقتها اتفاقات

اوسلو ورغبة في منع نتائجها «المشئومة»، حسب قول المبدال :

١ - يجب اجراء مفاوضات مباشرة حول ترتيبات الوضع الدائم بما يتفق مع المبادئ من (١ حتى ٦).

٢ - يجب اتخاذ اجراءات امنية مشددة لابطال الارهاب مع منح المبدال حرية اتخاذ أى اجراء ضرورى فى «يهودا والسامرة» وغزة.

٣ - يجب تدعيم الوجود السياسى والاستيطانى لاسرائيل فى القدس الكبرى بتطبيق السيادة الاسرائيلية على القدس الاكبر، كما يجب انهاء نشاطات السلطة الفلسطينية فى المدينة المقدسة المؤسسات التابعة لها، توسيع المستوطنات اليهودية فى القدس الشرقية، تدعيم الاستيطان اليهودى فى يهودا والسامرة» بما فى ذلك الخليل، كما يجب تطبيق السيادة على هذه المستوطنات.

اما فى انتخابات الكنيست الخامس عشر فى مايو عام ١٩٩٩ فقد حصل المبدال على خمسة مقاعد مسلوبا منه أربعة مقاعد حيث كان قد حصل على تسعة مقاعد فى الكنيست الرابع عشر وحصل كل من شاس على ١٧ مقعد بزيادة سبعة مقاعد عن الدورة (١٤) وحزب ديجل هتوراه على ٥ مقاعد بزيادة مقعد عن الدورة (١٤).

وقد شملت مبادئ الحزب برنامج الانتخابى المقدم لجمهور المصوتين بوزن تنازلات تذكر - رغم المفاوضات على كل الجبهات باستثناء المسار السورى اللبنانى - الاتى:

١ - سيناضل الحزب من اجل الهوية اليهودية للدولة على كافة المسارات.

٢ - ينادى الحزب بوحدة اسرائيل ويؤمن بان هذه قيمة عليا.

٣ - يتمسك المبدال بالمبدأ الذى قاد الصهيونية الدينية منذ بدايتها وهو «ارض اسرائيل لشعب اسرائيل طبقا لتوراة اسرائيل، وسوف يسعى لتنفيذه كاملا.

٤ - القدس الموحد العاصمة الابدية ولن تقسم.

٥ - الاستيطان اليهودى فى انحاء اسرائيل، الذى يعد اساس تمسكنا بكل اجزاء ارض اسرائيل التى تحت سيطرتنا ولأمن الدولة، هو تنفيذ امر الهى ونبؤة بعودة اسرائيل الى ارضه، هذ الاستيطان سيتم تدعيمه وتقويته فى أى اتفاق سياسى، وستقام مستوطنات جديدة ويتم

تكثيف المستوطنات القائمة فى المناطق الخالية فى كافة انحاء البلاد وخلال الفترة البرلمانية القادمة يتم مضاعفة الاستيطان اليهودى فى يهودا والسامرة ولن تزال اى مستوطنة وسيظل الاستيطان تحت السيادة الاسرائيلية.

٦ - هضبة الجولان هى جزء لا ينفصل عن اسرائيل وستظل تحت السيادة الاسرائيلية حتى فى ظل السلام.

٧ - بين البحر ونهر الاردن لن توجد الا دولة اسرائيل فقط، ولن تقوم هناك دولة فلسطينية.

٨ - الاعلان من جانب واحد عن دولة فلسطينية سيمثل خرقا جوهريا للعملية السياسية ويرد عليها بتطبيق القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية فى كافة مناطق يهودا والسامرة.

ومن خلال البرامج والتمثيل فى البرلمان والدور فى تشكيل الوزارات المختلفة يتكشف لنا ان حزب المبدال المتبنى للصهيونية الدينية لا يفرق فى الاساسيات لا مع الليكود ولا العمل ولا احزاب اليمين والوسط من حيث قضية الاستيطان وحق العودة والقدس والدولة الفلسطينية والسيادة الاسرائيلية، وتظل التباينات واقعة بين الحد الاقصى للامن الاسرائيلى والحد الآمن الطبيعى (او فوق المعتاد) ومن هنا ليس هناك فرق كبير بين مستوطنات امنية ضرورى التمسك بها ومستوطنات من الممكن التنازل عنها - المهم الامن - وليس هناك فرق كبير بين دولة فلسطينية ذات علم ونشيد مقيدة السيادة والقرار والقدرة وبين الحكم الذاتى للسكان. وليس هناك فرق بين رفض حق العودة وقبول عودة عدة الاف من اللاجئين وبالات للعودة على الضفة والقطاع او حتى عدة مئات يعودون الى فلسطين ١٩٤٨.

الفروق صغيرة بين كل احزاب اسرائيل من يمينها الى يسارها مروراً بوسطها ولعل تلك التباينات هى التى تساعد المفاوض فى الوقوف على الحد الاقصى وعدم التنازل خارج الحد الآمن لاسرائيل ولكل قضية درجات من الامن الاسرائيلى.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالإنجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والإقليمي، النظام الإقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- دراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والإنجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الدراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الأهرام الاستراتيجي»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).